جامعة محمد خيضر بسكرة
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم العلوم الإنسانية

# مذكرة ماستر

الميدان: العلوم الإنسانية
الفرع: التاريخ
تخصص: تاريخ الوطن العربي المعاصر

رقم: أدخل رقم تسلسل المذكرة

---

إعداد الطالب:
أحلام تركي

يوم: 02/07/2019

# الامتيازات الاقتصادية الفرنسية في الجزائر و تونس خلال القرن التاسع عشر ميلادي

---

**لجنة المناقشة:**

| | | | |
|---|---|---|---|
| غرداين مغنية | أ. مح أ | جامعة محمد خيضر بسكرة | رئيس |
| بوخليفي قويدر جهينة | أ. مح أ | جامعة محمد خيضر بسكرة | مقرر |
| العماري الطيب | أ. مح أ | جامعة محمد خيضر بسكرة | مناقش |

السنة الجامعية : 2018 - 2019

# الإهداء

إلى روح جدتي الغالية تغمدها المولى برحمته ومغفرته الواسعة.

إلى الوالدين الكريمين حفظهما الله وأطال في عمرهما.

إلى سندي في الحياة عمتي شهبة ووردة.

إلى كل الإخوة والأختين فائزة وسعاد.

إلى كل الأصدقاء والزملاء وأذكر منهم: سارة، دنيا، شهرة، منيرة، سلمى.

إلى كل هؤلاء أهدي هذا العمل المتواضع.

وإلى كل من وسعهم قلبي ولم يذكرهم قلمي أهدي عملي هذا.

# شكر وعرفان

الحمد لله رب العالمين نحمده حمد الشاكرين ونستجيب له استجابة الطائعين، والصلاة والسلام على سيدنا وشفيعنا محمد صلى الله عليه وسلم وعلى آله وصحبه الطاهرين أجمعين.

أتوجه بخالص شكري وامتناني إلى أستاذتي الفاضلة الكبيرة في تواضعها، العالمة في علمها، الطيبة في تعاملها، الرحبة في صدرها، الأستاذة الدكتورة: بوخليفي قويدر جهينة، والتي شرفتني بقبولها الإشراف على هذه المذكرة والتي ساعدتني بتوجيهاتها القيمة ونصائحها النيرة طيلة فترة البحث، فلها مني خالص الشكر والامتنان، وجزاها الله خيرًا.

كما أتقدم بالشكر الخاص لكل من الأستاذين الكريمين: العماري الطيب ومزردي فاتح .

وأتقدم بالشكر الخالص إلى كل أستاذة قسم التاريخ.

## قائمة المختصرات

| المختصرات | الاسم الكامل |
|---|---|
| تر | ترجمة |
| تح | تحقيق |
| تق | تقديم |
| ط | طبعة |
| د د ن | دون دار نشر |
| د ب ن | دون بلد نشر |
| د ت | دون تاريخ |
| م | المجلد |
| ج | الجزء |

# مقدمة

**مـقـدمة :**

كان عهد السلطان سليمان القانوني يمثل رأس الهرم بالنسبة لقوة الدولة العثمانية ومكانتها بين دول العالم آنذاك ، ويعتبر عصره العصر الذهبي للدولة العثمانية ، حيث شهدت سنوات حكمه (1520-1566م) توسعا عظيما لم يسبق له مثيل ، وأصبحت أقاليم الدولة العثمانية منتشرة في ثلاث قارات ، وكان لهذا البروز أثره على دول العالم وبالأخص دول أوروبا التي كانت تعيش انقسامات سياسية ودينية خطيرة ، ولهذا تنوعت مواقف هذه الدول حسب ظروف كل دولة ، وكان شارل الخامس ملك الإمبراطورية الرومانية المقدسة ينافس فرانسوا الأول ملك فرنسا على كرسي الحكم ، فرأى هذا الأخير أن يستغل مكانة وقوة الدولة العثمانية ويكسبها صديقا له فوقف موقف التودد معتقدا أن الدولة العثمانية هي التي ستحد من طموحات شارل الخامس ، وبهذا تدخل العلاقات العثمانية الأوروبية مرحلة جديدة تميزت بسياسة مغايرة اتجهتها الدولة العثمانية مع الدول الأوروبية والتي تقوم على التحالفات وإبرام المعاهدات والتي اصطلح عليها بمصطلح " الامتيازات الأجنبية " ، ففي سنة 1536م عقدت معاهدة الامتيازات العثمانية الفرنسية والتي تقضي بمنح تسهيلات وضمانات لفرنسا في جميع الأراضي التابعة للدولة العثمانية.

بما أن الجزائر وتونس إيالتان تابعتان للدولة العثمانية فقد مستهما يد الامتيازات الفرنسية خاصة الاقتصادية ذلك بحكم قرب الموقع الجغرافي لكل من الجزائر وتونس من فرنسا ، لذا عملت هذه الأخيرة على تثبيت أقدامها في كل من الإيالتين من خلال الحصول على امتيازات . ومن هذا المنطلق نطرح **التساؤل التالي** :

إلى أي مدى ساهمت الامتيازات الاقتصادية الفرنسية في المشروع الاستعماري لكل من الجزائر وتونس؟

وللإجابة على هذا التساؤل نستعين بجملة من **الأسئلة الفرعية** وهي كالآتي :

– ما هي خلفية إبرام معاهدة الامتيازات العثمانية الفرنسية1536 ؟

– كيف كانت بداية الامتيازات الاقتصادية الفرنسية في الجزائر وتونس ؟

– فيما تمثلت آثار الامتيازات الفرنسية الاقتصادية على كل من الجزائر وتونس ؟

**أسباب اختيار الموضوع :**

من الطبيعي أن يتحدث أي باحث عن الأسباب التي أدت به إلى الخوض في دراسة موضوع ما ، ويعود اختيارنا لهذا الموضوع للأسباب التالية :

**أسباب ذاتية هي :**

– الرغبة في معرفة نوع الامتيازات التي كانت تتمتع بها فرنسا في الجزائر وتونس .

– الرغبة في الاطلاع أكثر على هذا الموضوع لفهمه بصورة أكبر.

**أسباب موضوعية هي:**

– محاولة تسليط الضوء على مدى الرغبة الفرنسية في تثبت أقدامها في الجزائر وتونس عن طريق الامتيازات .

– إن البحث في هذا الموضوع يعتبر حلقة من حلقات البحث في أسباب ضعف الدولة العثمانية بصفة عامة ، وضعف إيالتيها المتمثلة في الجزائر وتونس بصفة خاصة .

**أهداف البحث** : تنحصر أهداف البحث في النقاط التالية:

*الخوض في تفاصيل الامتيازات الاقتصادية الفرنسية لكل من الجزائر وتونس .

* الإلمام بجميع جوانب موضوع الامتيازات الاقتصادية الفرنسية في الجزائر وتونس .

*محاولة الإجابة على التساؤلات المطروحة .

*محاولة تقديم دراسة للأجيال القادمة.

**الإطار الزماني والمكاني :**

انحصرت دراستنا في مكانيين وإطارين زمانيين محددين متمثلين في الجزائر وتونس فالأولى إطارها الزماني كان من سنة1794 إلى غاية 1830م، فالتاريخ الأول 1794م هو تاريخ تأسيس الوكالة الإفريقية، أما التاريخ الثاني فيمثل التاريخ الذي فقدت فيه الجزائر سيادتها واستقلالها عند وصول الحملة الفرنسية إلى سيدي فرج ، وتوقيع الداي على معاهدة الاستسلام في 5 جويلية سنة 1830، أما تونس فإطارها الزماني من 1859م إلى 1881م، فيمثل التاريخ الأول في إمتياز خطوط التلغراف، أما التاريخ الثاني 1881، يمثل دخول تونس تحت غطاء الحماية .

**أهمية الموضوع :**

تكمن أهمية هذا الموضوع في معرفة مدى تأثير الامتيازات الاقتصادية على العلاقات العثمانية الفرنسية عامة ، والعلاقات الفرنسية مع الجزائر وتونس خاصة ، وانعكاساتها على الجزائر وتونس .

**المنهج المتبع :**

اعتمدنا في دراستنا هذه على المنهج التاريخي من خلال سرد الأحداث والوقائع التاريخية وفق تسلسلها الزمني ، والمنهج المقارن لمقارنة الامتيازات الفرنسية الاقتصادية لكل من البلدين الجزائر وتونس .

**خطة البحث :**

قسمنا موضوع الدراسة إلى مقدمة وثلاثة فصول وخاتمة مدعمين إياها بملاحق، إضافة إلى قائمة المصادر والمراجع .

الفصل الأول حمل عنوان "**الخلفية التاريخية للامتيازات الأجنبية في الدولة العثمانية**" ، اندرج تحته أربعة مباحث، جاء الأول بعنوان مفهوم الامتيازات من الناحية اللغوية والاصطلاحية ،كما عرجنا أصول الامتيازات في الدولة العثمانية، وفي المبحث الثاني تطرقنا إلى أسباب منح الامتيازات من الجانب السياسي والاقتصادي العسكري والديني. وخصصنا ثالثا لدراسة معاهدة العثمانية الفرنسية 1536م لعرض أسبابها والشخصيات الفاعلة في معاهدة الامتيازات العثمانية الفرنسية وختمنا هذا الفصل بانعكاسات الامتيازات الأجنبية على الدولة العثمانية من الجانب السياسي، اقتصادي، قضائي والثقافي. أما الفصل الثاني جاء بعنوان "**الامتيازات الاقتصادية الفرنسية في الجزائر(1794-1830)**" تضمن هو الآخر أربعة مباحث ، تكلمنا في المبحث الأول عن لمحة عن الامتيازات الاقتصادية الفرنسية في الجزائر1794م، أما ثانيا فخصصناه للمؤسسات التجارية في الفترة(1794-1830)، أما المبحث الثالث تحدثنا عن دور اليهود في التجارة الخارجية مع فرنسا، وفي المبحث الأخير تعرفنا عن أسباب تراجع الامتيازات الفرنسية في الجزائر. وجاء الفصل الأخير بعنوان "**الامتيازات الاقتصادية الفرنسية في تونس(1859-1881)**" اندرج تحته أربعة مباحث، فتناولنا في المبحث لمحة عن الامتيازات الاقتصادية

الفرنسية في تونس قبل 1859. وعالجنا في المبحث الثاني الأزمة المالية في تونس(1837-1881م)، أما المبحث الثالث عرضنا فيه المشاريع الاقتصادية الفرنسية في تونس(1859-1881)، وفي المبحث الرابع فتطرقنا إلى ظروف فرض الحماية على تونس(1881-1883م).

**الدراسات السابقة :**

لقد كانت عدة دراسات سابقة لهذه الدراسة التي نحن بصدد معالجتها ، كون الامتيازات حلقة مهمة من حلقات التاريخ العثماني ، لأنها سبب في ضعف الدولة العثمانية مما أثرت بالسلب على إيالاتها . ومن أهم تلك الدراسات في هذا الموضوع نجد لـ ياسر بن عبد العزيز محمود قاري بعنوان "دور الامتيازات الأجنبية في سقوط الدولة العثمانية " وهي مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه ، ومذكرة ماجستير لـ بن حميمد فتحية "الامتيازات الفرنسية وآثارها في المغرب والمشرق العربي (1535-1798).

**المصادر والمراجع المعتمدة :**

اعتمدنا على مجموعة من المصادر والمراجع نذكر منها : إدريس الناصر رائسي بكتابه " العلاقات العثمانية الأوروبية في القرن السادس عشر " الذي أفادنا في معرفة التحالف العثماني ومعاهدة 1536م، ومذكرة لكحل الشيخ بعنوان "نشاط وكالة الباستيون وأثره في العلاقات الجزائرية الفرنسية خلال النصف الأول من القرن (11هـ/17م)، وكتاب محمد العربي الزبيري "التجارة الخارجية لشرق الجزائري" في الفصل الأول ، وكتاب "أتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان " لأحمد بن أبي الضياف الذي يعتبر مصدر لتاريخ التونسي وكتاب " انتصاب الحماية الفرنسية بتونس " لعلي المحجوبي وقد استفدنا منه في معرفة أوضاع تونس قبل الحماية الفرنسية .

**الصعوبات :**

لا يخلو أي بحث علمي من الصعوبات التي تشكل عقبة للباحث ولعل أبرز ما اعترضنا :

- صعوبة تحديد إطار زماني للموضوع .
- قلة المصادر والمراجع التي تتناول موضوع الامتيازات خاصة الامتيازات في تونس .
- أغلب المصادر والمراجع المهمة المتعلقة بالموضوع كتبت باللغات الأجنبية .

# الفصل الأول

# الخلفية التاريخية للامتيازات الأجنبية في الدولة العثمانية

**أولا: مفهوم الامتيازات**

**ثانيا: أسباب منح الامتيازات الفرنسية في الدولة العثمانية**

**ثالثا: معاهدة الامتيازات االعثمانية الفرنسية1536 م**

**رابعا: انعكاسات الامتيازات الأجنبية على الدولة العثمانية**

**تمهيد**

يعتبر القرن السادس عشر عصر الأنوار بالنسبة للدولة العثمانية و عصر التخلف بالنسبة لأوروبا، إذ كانت هذه الأخيرة تعيش الصراعات التي سنتحدث عنها في موضوعنا. أما الدولة العثمانية فقد وصلت إلى أوج قوتها و اتساعها، إذ ضمت عدة شعوب من إفريقيا وآسيا، و أوروبا، اختلفوا في الدين و اللغة و العرق و القومية، كل هذا جعل الدولة العثمانية تفرض سيطرتها على العالم. و لتحقيق ذلك انتهج السلطان سليمان القانوني الذي كانت الدولة على عهده، سياسة مخالفة عن غيره من السلاطين السابقين و هي سياسة الانفتاح عن الدولة الأوروبية و التي اصطلح عليها بمصطلح "الامتيازات الأجنبية" التي تتمثل في عقد المعاهدات و الاتفاقيات، و كانت أول الدول الأوروبية التي كان لها الحظ الأوفر من هذه الامتيازات هي فرنسا في سنة 1536م.

**أولا: مفهوم الامتيازات**

لمعرفة أوصول الامتيازات من الضروري أن نتعرف أولا على معنى هذا المصطلح سواء اللغوي أو الاصطلاحي، لأنه ظهرت له العديد من التعريفات من طرف المؤرخين التي سوف نقوم بعرض بعضها واستخلاص تعريف إجرائي، ثم نتطرق إلى أصول هذه الامتيازات .

**1-تعريف الامتيازات:**

**أ-لغة:**

الامتيازات جمع امتياز من الفعل امتاز يقال: امتاز الشيء إذا بدا فضله على مثله، كما يطلق بمعنى انفصل عن غيره وانعزل[1]ومنه قوله تعالى:﴿وَامْتَازُوا الْيَوْمَ أَيُّهَا الْمُجْرِمُونَ ﴾ [2]، أي تميزوا وقيل: أي انفردوا عن المؤمنين، فأصل الكلمة يدل على تزيل شيء من شيء وانفصاله عنه ومنه قوله تعالى:﴿ لِيَمِيزَ اللَّهُ الْخَبِيثَ مِنَ الطَّيِّبِ﴾[3]، فالامتياز يدل على التمييز بين الأشياء بعزل بعضها عن بعض أو بتفضيل بعضها على بعض[4].

**ب-اصطلاحا:**

يعرفها "سهيل صابان": الامتيازات بأنها هي الحقوق والامتيازات التي منحها السلاطين العثمانيون للدول الأجنبية ورعاياها على الأراضي الدولة العثمانية في فترات مختلفةّ أو تلك التي حصل عليها الأجانب نتيجة لضغوطهم السياسية والاقتصادية على الدولة العثمانية في عهود ضعفها وانحطاطها[5]. أما قاموس التاريخ التركي، فإنه يعرف الامتيازات بأنها معاهدات تجارية تعود إلى سنة 942هـ/1536م، وذلك عندما حصلت الدول الغربية على

---

[1] وليد خالد الربيع، "الحصانات والامتيازات الدبلوماسية في الفقه الإسلامي والقانون الدولي (دراسة مقارنة)"، **مجلة الفقه والقانون**، ، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة الكويت، د.ت، ص5.

[2] سورة يس، الآية59.

[3] سورة الأنفال، الآية37.

[4] وليد خالد الربيع، مرجع سابق، ص5.

[5] سهيل صابان، **المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية**، د.ط ، مكتبة فهد الوطنية، الرياض، 2000، ص36.

امتيازات تجارية سمحت لها بحرية التجارة في الموانئ العثمانية، والتحاكم إلى القوانين الأوروبية، وحرية العبادة والتحرر من الضرائب العثمانية، وقد اعتمدت زمن قوة الدولة ولكنها غدت عبئا ماليا ضخما عليها في العصور المتأخرة[1].

مصطلح امتياز أو Kapitutasyon في اللغة العثمانية المعنى نفسه واشتغل حيزا في قاموس السياسة الدولية، فالامتياز يكون أحيانا تخصيصا أو منح إذن خاص، أو استثناء من مجتمع ما، أو دولة ما، إلى شركة واحدة أو مجموعة من الشركات، كحق خاص بها دون غيرها للعمل في حقل ما كامتياز استخراج البوتاس، الكبريت، الفوسفات، أو التنقيب عن البترول والمعادن ومد خطوط سكك الحديد... إلخ[2].

ومعنى كلمة Capitulation التي تترجم إلى العربية هنا بكلمة "الامتيازات" هو اتفاقية لوقف الحرب بشروط معينة مثل التنازل عن أرض للدولة المعادية، أو هو امتياز بصلاحيات قضائية لرعايا دولة أخرى[3].

ترى ليلى الصباغ أن مصطلح الامتيازات لا يعني الامتيازات في لغته الأصلية كما درج على استخدامه لاحقا، وإنما اشتق في الأساس من الكلمة اللاتينية " Capitulatio"، أو "Caput"، أو "Capituta" وكان الإيطاليون أول من استخدم تلك الكلمة بمعنى الاتفاق[4].

وتعرف كلمة الامتيازات باسم Les Capitulations باللغة الفرنسية ومعاهدات الامتيازات الأجنبية باللغة العربية، وعليه فهي المعاهدات المتضمنة المبادئ القانونية لإقامة

---

[1] ياسر بن عبد العزيز محمود قاري، **دور الامتيازات الأجنبية في سقوط الدولة العثمانية**، ج1، أطروحة لنيل درجة الدكتوراه في التاريخ الحديث، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، 2001، ص95.

[2] وليد صبحي العريض، **تاريخ الدولة العثمانية (التاريخ السياسي والإداري ودراسات تاريخية)**، ط1، دار الفكر، عمان، 2012، ص294.

[3] أحمد أق كوندز، سعيد أوز تورك، **الدولة العثمانية المجهولة (303 سؤال وجواب توضح حقائق غائبة عن *الدولة العثمانية*)**، وقف البحوث العثمانية، د ب ،2008، ص488.

[4] ياسين عبد العزيز قاري، مرجع سابق، ص94.

المستأمنين[*]، من رعايا الدول الأجنبية في ممتلكات الدولة العثمانية ولممارسة نشاطهم التجاري المشروع فيها وتقرير حق رعايا الدولة العثمانية المقيمين في أراضي تلك الدول في سريان هذه المبادئ عليهم[1]، ويعتقد الغربيون أن كلمة Capitulation تعني خضوع المسيحي واليهودي لإرادة المسلم لكي يحصل على السلام[2].

أما في اللغة الإنجليزية فمصطلح «Capitulation» اشتق من الكلمة اللاتينية «Capitula» الذي يعني «بند» ولكنه استخدم في معاهدات الدولة العثمانية ليعني منح السلاطين العثمانيين امتيازات تجارية لدول أجنبية[3].

ويعرف "يلماز أوزتونا" الامتيازات على أنها معاهدة مساعدة لتنمية فرنسا عسكريا واقتصاديا والحيلولة دون وقوعها لقمة سائغة لألمانيا–إسبانيا[4].

يصف مؤرخ معاهدة الامتيازات العثمانية الفرنسية بأنها اتفاقية تعاون وصداقة موجهة بالدرجة الأولى ضد أسرة الهابسبرج النمساوية، ولكنها سمحت للفرنسيين بالحصول على حقوق ومزايا عديدة سميت لاحقا بالامتيازات الأجنبية[5]. ويعرفها الباحث المعاصر"فليبب"

---

[*] المستأمنين: مصطلح فقهي إسلامي، وبما أن علماء الفقه يقسمون العالم إلى دار الإسلام، ودار الحرب، ودار الإسلام تشمل البلاد التي يكون للمسلمين ولاية عليها، وتضم إلى جانب المسلمين أشخاصا من غير المسلمين هم «الذميون والمستأمنون، والذميون هم الذين يقيمون في دار الإسلام بأمان مؤبد، أما المستأمنون فيجيئون إلى دار الإسلام بأمان محدد المدة». أنظر: إدريس الناصر رائسي، **العلاقات العثمانية الأوروبية في القرن السادس عشر**، ط1، دار الهادي ، لبنان، 2007، ص267.

[1] عبد العزيز محمد الشناوي، **الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها**، ج2، مكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، 2004، ص40.

[2] يوسف بن علي رابع الثقافي،" معاهدة الامتيازات العثمانية الفرنسية لعام 941هـ–1535م"، **مجلة كلية العلوم الشرعية والدراسات الإسلامية**،ع6، الرياض، ص147.

[3] نفسه، ص147.

[4] يلماز أوزتونا، **تاريخ الدولة العثمانية**، تر: عدنان محمود سلمان، م1، مؤسسة فيصل للتمويل، اسطنبول، 1988، ص300.

[5] ياسر بن عبد العزيز قاري، مرجع سابق، ص94.

الامتيازات أنها معاهدات امتيازات منحها السلطان العثماني بكامل قدرته ومطلق إرادته، وليست كما يشاع بأنها حقوقا انتزعتها الدول الأوروبية من سيد ضعيف[1].

بينما يعرف باحث أخر الامتيازات الأجنبية بأنها قواعد تنظيم إقامة الأجانب في الأراضي العثمانية، ولم تصبح الامتيازات حقا إلا عندما زاد عدد الرعايا الأجانب وأصبح لديهم مطلق الحرية في السكن والعمل فغدت نقمة على أهل البلاد[2].

كما أنها تلك التسهيلات الممنوحة من دولة معينة إلى فرنسا بإباحة لها حرية مراكبها في البحر الأبيض تسافر فيه حيث تشاء، وذلك لترسيخ قواعد التعايش بين الشعوب[3]، كما عرفها أخر على أنها تنازلات من طرف الأتراك للفرنسيين، جعلتهم بطول الزمن يركزون مصالحهم في الجزائر ويعملون على إدخالها في مناطق نفوذهم بكيفية أو بأخرى[4].

ومن خلال هذه التعريفات نصل إلى تعريف إجرائي وهو أن الامتيازات عبارة عن حريات وتنازلات وعقارات وضمانات وتسهيلات منحها السلاطين العثمانيون لرعايا الدول الأوروبية بمحض إرادتهم زمن قوتهم وتفوقهم، وفرضت عليهم عند تدهور أحوالهم وتوالي هزائمهم العسكرية.

### 2- أصول الامتيازات في الدولة العثمانية:

إن الدولة العثمانية هي امتداد تاريخي للسلاجقة و البيزنطيين و العرب، كما أنها مدينة بثقافتها إلى ثقافات و عادات و تقاليد هذه الشعوب، فالبيزنطيون مثلا منحوا كثيرا من الدول امتيازات بهدف استمرارية سياستها الداخلية والخارجية، كشرط أساسي للتبادل التجاري،

---

(1) نفسه، ص96.

(2) إسماعيل أحمد ياغي، **العالم العربي في التاريخ الحديث**، ط1، مكتبة العبيكان، الرياض، 1997، ص182.

(3) محمد بن عبد القادر الجزائري، **التحفة الزائرة في تاريخ الجزائر والأمير عبد القادر**، تر: ممدوح حقي، ج1، منشورات تالة، الجزائر، 2007، ص135.

(4) مبارك بن محمد الهلالي الميلي، **تاريخ الجزائر في القديم والحديث**، ج3، مكتبة النهضة الجزائرية، الجزائر، د ت، ص79.

فكانت الدولة البيزنطية تمنح لرعايا جمهورية البندقية[*]، وغيرها من الكيانات السياسية في شبه جزيرة ايطاليا امتيازات للرعايا الذين يقيمون على الأراضي البيزنطية، لذا كان من الطبيعي أن يتبنى العثمانيون هذا النظام، هذا حسب رأي المؤرخين الأوروبيين[1]، أما عبد العزيز الشناوي فيرد عليهم بأن رأيهم مجرد اجتهاد لا يمثل الحقيقة، لأنهم يجهلون أصول الفقه الإسلامي و يغفلون عن حقيقة هامة و هي أن الدولة العثمانية كانت حريصة على الالتزام بقواعد الشرعية الإسلامية. و لا يعد قيام الدولة العثمانية بمنح الامتيازات للأجانب دليلا على أنها قلدت الدولة البيزنطية تقليدا أعمى[2].

في حين تقر نادية محمود مصطفى على أن معاهدة الامتيازات هي امتداد لتقاليد المعاهدات المصرية –الإفرنجية في العصر المملوكي، و أن تاريخ الامتيازات الأجنبية في البلاد الشرقية أقدم من هذا، حيث يرجع إلى عصر الخليفة هارون الرشيد[3].

أما رأي وليد صبحي العريض يقول أن تاريخ منح الامتيازات قد بدأ في عصر عثمان بك مؤسس الدولة العثمانية ولم يعثر الباحثون على وثائق تؤيد ذلك في فترة تأسيس الدولة والفترة اللاحقة لها، إلا أنه ثابت أن الدولة العثمانية قد دخلت في علاقات مع جيرانها[4].

عقدت الدولة العثمانية في عام 1352م أولى معاهداتها الرسمية مع جنوة[**]،

---

[*] جمهورية البندقية: هي مدينة تقع شمال شرق ايطاليا،على البحر الادرياتيكي، وهي عبارة عن مجموعة الجزر، امتد سلطانها في القرن 10م الى الشاطئ الشرقي الى من البحر الادرياتيكي، ولقد ساعد موقعها ان تكون مركزا تجاريا مهما، فأصبحت خلال القرن 15م تسيطر على التجارة شرق البحر الابيض المتوسط. انظر: عبد الحميد بطريق وعبد العزيز نوار، **التاريخ الأوربي الحديث من عصر النهضة الى مؤتمر فيينا**، دط، دار النهضة العربية، لبنان، 1929، ص 24.

[1] وليد صبحي العريض، "تاريخ الامتيازات في الدولة العثمانية وآثارها"، **مجلة دراسات العلوم الإنسانية و الاجتماعية**، م24، ع 1، الأردن، 1997، ص 147.

[2] عبد العزيز محمد الشناوي، مرجع سابق، ص 40.

[3] نادية محمود مصطفى، **خبرة العصر العثماني من القوة و الهيمنة إلى بداية المسألة الشرقية**، دط، ددن، دت، ص 11.

[4] وليد صبحي العريض، تاريخ الدولة...، مرجع سابق، ص298.

[**] جنوة: مدينة في شمال غرب ايطاليا، يعود تاريخ تأسيسها إلى سنة 707 ق. م تقريبا. انظر: عبد السلام الترمانيني، **أحداث التاريخ الاسلامي بترتيب السنين**،ج4، ط1، دار طالاس، دمشق، 1997، ص 812.

في عهد السلطان أورخان[*] (1326-1359م)، منحت بموجبها امتيازات حق إنتاج وتصدير المواد الأولية التي تدخل في صناعة الأقمشة الأوروبية في مدينة مانيسا [1]. وفي عام 1365م عقدت معاهدة تجارية بين العثمانيين وجمهورية راجوسا[**] الإيطالية لإحياء تجارة الشرق وتعهدت فيها بدفع جزية مقدارها 500 دوكا ذهب وهذه أول معاهدة ودية وتجارية بين الدولة العثمانية ودولة مسيحية[2]، كما حصلت جنوة على امتياز من خلال معاهدة تجارية مع الدولة العثمانية عام 1397، وأخرى في 1479م، وهذا يؤكد عدم صحة أن أول امتياز منح للأجانب كان للفرنسيين عام 1536م، ومنه نرى أن وجود الامتيازات ظهر في فترة تأسيس الدولة العثمانية وإنشائها[3]، ووقع السلطان محمد الفاتح معاهدة مع جمهورية البندقية سنة 1454 منحهم فيها حق حرية التجارة كما سمح لباقي المدن الإيطالية بالاستفادة من نفس الامتيازات، بهدف تشجيع وتنشيط التجارة الخارجية مع أوروبا والشرق عموما[4]، وفيما يخص الامتيازات الفرنسية في الدولة العثمانية فظهرت على شكل نشاط

---

[*] أورخان بن عثمان: هو أورخان بن عثمان بن أرطغرل، ثاني سلاطين الدولة العثمانية كان ذو شخصية إدارية تنظيمية ومن ابرز انجازاته العسكرية هزيمته للامبراطور اندرو نيك الثالث في موقعه ما لدييه، واستولى على نيقوميديا بوابة الطريق الى البوسفور عام 1418 على ثغر غاليبولي المركز الاستراتيجي المهم ومفتاح أوروبا الذي يسيطر على بحر مرمة، للمزيد انظر: أحمد عبد اللطيف و أحمد سودان وآخرون، **الموسوعة العربية العالمية**، ط 2، مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر والتوزيع ، الرياض المملكة العربية السعودية، 1999، ص 444.

[1] رائد سامي محمد الدوري، "معاهدة الامتيازات العثمانية الإنكليزية لعام 1580 أسباب عقدها-بنودها-نتائجها"، **مجلة الدراسات التاريخية والحضارية (مجلة علمية محكمة)**، م 4، ع13، قسم التاريخ ، ، كلية التربية للبنات، جامعة تكريت، رجب 1433هـ، حزيران 2012م، ص2.

[**] راجوسا: شبه جزيرة تقع على شاطئ بحر الأدرياتيكي، كانت هذه المدينة من عام 1403-1809 عاصمة لجمهورية ارستقراطية وقد أثرت ثراء كبير من تجارتها مع الدولة العثمانية، وقد أصبحت تسمى الآن بـ"دوبرفنيك"... أنظر: خلف بن دبلان بن خضر الوذيناني، **الدولة العثمانية والغزو الثقافي حتى عام 1327هـ1909م**، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتواه في التاريخ الحديث والإسلامي، جامعة مكة المكرمة، 1410هـ،1990م، ص45.

[2] علي محمد الصلابي، **الدولة العثمانية عوامل النهوض وأسباب السقوط**، دار الكتاب الحديث، دب، 1428هـ2008م، ص ص80، 83.

[3] وليد صبحي العريض، تاريخ الدولة العثمانية...، مرجع سابق، ص299.

[4] وليد العريض، "تاريخ الامتيازات ..."، مرجع سابق، ص145.

تجاري منذ عهد السلطان "بايزيد الثاني[*] (1481-1512) الذي أُصدر فرمانا منح بموجبه الامتيازات للتجار الفرنسيين منذ عام 1508، كما أصدر السلطان سليم الأول فرمانا منح بموجبه للتجار الفرنسيين بممارسة نشاطهم التجاري[1]، ومنه نلاحظ أن الامتيازات في الدولة العثمانية أغلبها تجارية بالدرجة الأولى.

**ثانيا: أسباب منح الامتيازات الفرنسية في الدولة العثمانية:**

**1-أسباب سياسية:**

برز شارل الخامس[**] من آل هابسبورج[***] وفرنسوا الأول ملك فرنسا، كمترشحين لتاج الإمبراطورية الرومانية المقدسة، وقد وعد كل واحد منهما بهذه المناسبة أن يستنفر كل القوى الأوروبية ضد العثمانيين. ولقد رأت الهيئة المنتخبة أن شارل الخامس هو الأفضل لهذا التاج، ولكن بعد الانتخاب بفترة قصيرة في آذار (مارس) 1521 اشتعلت الحرب بين

---

[*] بايزيد الثاني: هو رابع السلاطين العثمانيين لقب باسم يلدرم (أي الصاعقة) أنظرا: لحركته السريعة بجيوشه وتنقله بين عدة جهات بمنتهى السرعة، تولى الحكم سنة 1989 م، توفي في الأسر سنة 1403م ، انظر: اوقاي ترياقي اوغلو، **السلطان سليمان القانوني سيد العصر الرائع** تر: عبد القادر عبد اللي، ط1، الدار العربية للعلوم، لبنان، 2013، ص 14.

[1] معد صابر رجب، مرجع سابق، ص ص182- 183.

[**]شارل الخامس: ولد هذا الملك الشهير سنة 1500، وورث ملك اسبانيا عن والدته "جان" ابنة فرديناند و ايزابيلا، ملكي اسبانيا الذين اخرج المسلمون في أيامهما من الأندلس، وانتخب أميرا لألمانيا بعد موت الإمبراطور مكسمليان، وقضى حياته في محاربة "فرنسوا الأول"، وحرب "خير الدين باشا امير البحر العثماني الشهير بربروس؛ وقصد الاستيلاء على مدينة الجزائر فلم يفلح، واضطهد البروتستانت، إلا انه اضطر أخيرا في السنة 1547 ان يمنحهم الحرية الدينية بعد ان حاربوه وانتصروا عليه. وفي سنة 1556سئم الملك، فتنازل عن اسبانيا لابنه فليب الثاني، وعن المانيا وما بها لأخيه فرديناند، واعتزل في أحد الأديرة حتى توفي سنة 1558م .أنظر: محمد فريد، **تاريخ الدولة العلية العثمانية**، مؤسسة هنداوي، القاهرة، 2012، ص 112.

[***] أسرة آل هابسبورج: هي عائلة من أشهر العائلات الملكية في أوروبا، تولى أفراد هذه العائلة الحكم في الإمبراطورية الرومانية المقدسة،ما يقرب من 400 عام، كما تولة أفراد هذه العائلة الحكم على عروش مختلفة في أوروبا، من القرن 13م، إلى غاية أوائل القرن 20م، يأتي اسم العائلة من اسم إحدى أولى القلاع التي امتلكتها، وهي قلعة هابسبورغ او قلعة الصقر، التي بنيت في سويسرا حوالي عام 1020م، وكان رودلف أول فرد من العائلة ينتخب عام 1237م، إمبراطورا للإمبراطورية الرومانية المقدسة، ومن ثم أصبحت النمسا الموطن الجديد للعائلة، انظر: احمد مهدي محمد الشويخات، **الموسوعة العربية العالمية**، ط3، ددن، المملكة العربية السعودية، 2004م.

هذين العاهلين الأوروبيين، وهكذا جاء هذا الانقسام الأوروبي لصالح العثمانيين[1]، وبالإضافة إلى هذا نجد أيضا التمزق الديني الذي نتج عن ظهور حركة الإصلاح الديني التي قادها مارتن لوثر[*]، هذه الأخيرة التي أدت إلى تحطيم هيبة الكنيسة الكاثوليكية، وهنا برز دور الدولة العثمانية، أين عملت على تقديم المساعدات لتلك الاتجاهات المذهبية الدينية المنشقة ، منها أصحاب المذهب البروتستانتي، الذي أقامت معهم علاقات سلمية مبينة لهم التشابه بين هذا المذهب والدين الإسلامي، ليكون هدف الدولة العثمانية من وراء ذلك إضعاف قوة الإمبراطورية الرومانية المقدسة وتفكيك وحدتها، لتبقى بعد ذلك أوروبا مقسمة والحيلولة دون اتحاد القوى الأوروبية الموجهة للقضاء على الدولة العثمانية، فاغتنم السلطان سليمان القانوني هذا الانقسام[2]، وتوجه نحو أوروبا وبوجه خاص إلى بلغراد، التي تعتبر بوابة أوروبا الوسطى ورودس[**]، التي تعتبر المفتاح إلى شرق البحر المتوسط، وقرب منه الملك الفرنسي فرانسوا الأول عن طريق منحه امتيازات سنة 1535م، لتكون وسيلة استخدمها لتحقيق هدفه وهو عرقلة الحلف المقدس، كما كانت تلك الصراعات الأوروبية بمثابة العامل المساعد على إنجاح الفتوحات التي قام بها العثمانيون في أوروبا الوسطى[3].

---

[1] خليل إينالجيك، **تاريخ الدولة العثمانية من النشوء إلى الانحدار**، تر: محمد.م الأرناؤوط، ط1، دار المدار الإسلامي، بيروت، لبنان، 2002، ص57.

[*] مارتن لوثر: ولد مارتن لوثر بألمانيا في 1483/11/10 وتوفي 1546 توصل إلى وثيقة عقيدة التبرير بالإيمان وهي الرسالة الدينية التي أرسلها الرسول بولس إلى أهل مدينة روما توصل إلى آية (البار بالإيمان يحيا) فاطمأن لوثر وأخذ يبني مذهبه الجديد على قاعدة «عقيدة التبرير بالإيمان» فقال أن السلام بالإيمان وحده على الكتاب المقدس لا على الأعمال التي يطلبها رجال الدين في روما من أتباعهم المسيحيين في أوروبا، أنظر، عبد الفتاح حسن أو علية، إسماعيل ياغي، **تاريخ أوروبا الحديث والمعاصر**، دار المريخ، الرياض، 1979، ص ص93، 94.

[2] إدريس الناصر رائسي، مرجع سابق،ص258.

[**] رودس: جزيرة ببحر ايجة باليونان، تبعد عن غربي تركيا بحوالي 18 كلم، وهي جزيرة جبلية ذات شريط ساحلي خصيب. أنظر: نصار حسين محمد، **الموسوعة العربية المسيرة**، ط3، مج 1، دار المعرفة، بيروت، 1981م.

[3] يوسف بن علي رابع الثقافي، مرجع سابق، ص149.

**2-أسباب اقتصادية:**

يعود سبب منح الدولة العثمانية الامتيازات إلى فرنسا إلى مواجهة أخطار التطويق البرتغالي البحري من الجنوب[1]، الذي استهدف المحيط الهندي وتحويل التجارة عبر طريق رأس الرجاء الصالح[*]، إذ باكتشاف هذا الطريق، ألقت أضرار بالدولة بصفة عامة وبمصر بصفة خاصة، حيث توقفت العوائد والرسوم من موانئها، كما تقلص عدد السفن الإيطالية المتاجرة مع الإسكندرية، بالإضافة إلى تعطل حركة القوافل البرية بين الشرق والغرب[2].

هذا من جهة، و من جهة أخرى أخطار الاستنزاف الصفوي من البر الشرقي زيادة على تلك التحالفات التي أقامها الصفويون مع البرتغاليين[3].

ويجب مراعاة النظام الضرائبي في هذا المجال لأنه يمثل أساس خزينة الدولة العثمانية، خاصة تلك التي تفرض على التجارة الدولية التي تمر على مصر ذلك أنها أهم جزء في الدولة العثمانية[4]، ومنه فكل هذه الأوضاع التي عاشتها الدولة العثمانية أدت بها إلى عقد معاهدة مع فرنسا سنة 1535م، من أجل تنشيط الحياة الاقتصادية خاصة الجانب التجاري.

**3-أسباب عسكرية :**

إن العمليات العسكرية التي قادها السلطان سليمان القانوني في وسط أوروبا وشمال إفريقيا، قد أفاقت الاسبان والنمساويين، بينما وجدت فرنسا في الدولة العثمانية القوة التي

---

[1] إدريس الناصر، مرجع سابق، ص258.

[*]رأس الرجاء الصالح، في أواخر القرن الخامس عشر الميلادي استطاع البحارة البرتغاليون أن يجدوا طريقا إلى الهند والشرق الأقصى بالدوران حول إفريقيا، وبدون المرور بالبحر المتوسط والبحر الأحمر، وقد عرف الطريق الجديد بطريق رأس الرجاء الصالح، وقد اشترك عدد من البحارة البرتغاليين في المحاولة التي أدت إلى هذا الكشف، وكان النجاح النهائي على يد "فاسكودي غاما" عام 1497م، أنظر: سيف الدين الكاتب، **أطلس التاريخ الحديث**، دار الشرق العربي، سوريا، 2009، ص18.

[2] ياسر عبد العزيزي قاري، مرجع سابق، ص167.

[3] إدريس ناصر رائسي، مرجع سابق، ص259.

[4] يوسف علي رابع الثقفي، مرجع سابق، ص155.

سعت إلى استمالتها، وبذلت الجهد في محالفتها، وما يثبت صحة التقرب الفرنسي للدولة العثمانية ما ذكره الملك الفرنسي لسفيره حينما قال «سعادة السفير لا يمكنني أن أنكر أنني أرغب بشدة في أن أرى الأتراك الأقوياء جدا ومستعدين للحرب، ليس فقط لمصلحة السلطان العثماني الذاتية، بل لأضعاف قوة الإمبراطور شارل الخامس، وإعطاء جميع الحكومات الأمن والأمان ضد عدو عظيم كهذا الإمبراطور شارل»[1]، وفي نفس الوقت كانت الدولة العثمانية تعد منح الامتيازات لفرنسا، لاستخدامها كصديق بواسطته تأخذ الشرعية للتدخل العسكري لمحاربة شارل الخامس، وصد توسعاته على حساب بلاد الإسلام، بواسطة أسطولها وجيشها النظامي، وبهذا تكون الدولة العثمانية، قد ضمنت حياد فرنسا في العمليات البحرية التي يقودها شارل الخامس ضد الدولة العثمانية في البحر المتوسط[2].

**4-أسباب دينية:**

انطلقت السياسة العثمانية تجاه غير المسلمين من الشريعة الإسلامية، عندما عامل الإسلام هؤلاء معاملة حسنة وذلك استنادا إلى قوله تعالى:﴿ وَلَا تُجَادِلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ ۖ وَقُولُوا آمَنَّا بِالَّذِي أُنْزِلَ إِلَيْنَا وَأُنْزِلَ إِلَيْكُمْ وَإِلَٰهُنَا وَإِلَٰهُكُمْ وَاحِدٌ وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ﴾(العنكبوت/الآية 46) [3]، وقول الرسول صلى الله عليه وسلم **(من قتل معاهدا لم يرح رائحة الجنة، وإن ريحها ليوجد من مسيرة أربعين عاما)** فالإسلام أقر لأهل الذمة التمتع بالحرية في ظل مجتمع يسوده التسامح والإخاء والعدل والمساواة فلهم حرية الديانة من خلال ممارسة شعائرهم في الكنائس والمعابد بحرية، فضلا عن الحرية في ممارسة الأنشطة الاقتصادية مع بعض القيود[4].

---

[1] معهد صابر رجب،المرجع السابق، ص5.

[2] قيس جواد العزاوي، **الدولة العثمانية (قراءة جديدة لعوامل الانحطاط)**، ط 2، الدار العربية، بيروت، لبنان، 2003، ص ص23، 24.

[3] سورة العنكبوت، الآية 46.

[4] نايف عبد نايف النجم، "اليهود والامتيازات الأجنبية في بلاد الشام"، **مجلة آداب الفراهيدي**، ع9، قسم التاريخ، كلية التربية، جامعة كركوك، كانون الأول 2011، ص ص152، 153.

**ثالثا: معاهدة الامتيازات العثمانية الفرنسية 1536 م:**

بدأت فكرة التحالف تتبلور بين الدولة العثمانية وفرنسا من بعثات فرنسوا الأول السرية التي أرسلها إلى الإستانة في سنتي 1525-1531إلا أنها لم تأت بنتيجة إلى غاية سنة 1535 حيث عقدت معاهدة تجارية بين الدولتين، التي تم توقيعها في أوائل شهر فبراير1536بين الميسو لافوري سفير فرنسا والباب العالي وصدر به خط شريف يمنح بعض الامتيازات لرعايا فرنسا النازلين بأراضي الممالك المحروسة،وصبغت ستت عشرا بندا.[1]

**1-أسباب عقد معاهدة الامتيازات 1536:**

**أ/الجانب العثماني:**

قبل السلطان سليمان القانوني أن يساعد فرنسا؛ لأن الأوروبيين كانوا ينظمون حملات صليبية على الدولة العثمانية و على العالم الإسلامي، و لهذا انتهز السلطان سليمان النزاع بين شارل الخامس و فرنسوا و فكر في أبعاد فرنسا عن التحالف المسيحي و اتخاذها مانعا أوروبيا ضد أي تجمع صليبي ضد العثمانيين[2] أما من جانب اقتصادي فتمثلت في رغبة الدولة العثمانية في تنويع البضائع المستوردة و كذلك زيادة وارداتها الضريبية بالإضافة إلى تقليص النفوذ الاقتصادي القوي لتجار البندقية[3].

**ب/الجانب الفرنسي**

من خلال الصراع الذي عرف باسم الحروب الايطالية بين الأسرتين الهابسبورج النمساوية و الفالوا الفرنسية من اجل الهيمنة على منطقة أوروبا الغربية، و بهذا أشرفت فرنسا جراء ذلك على خطر شديد يهدد كيانها[4] مما أدى إلى الصراع بينهما فبدأت الحرب سنة 1521، و تلقت فرنسا عدة هزائم دفعت بفرنسوا الأول إلى التفكير في البحث عن حلفاء

---

(1) مرادجه دوهسون، **نظم الحكم والإدارة في الدولة العثمانية في عهد مرادجه دوسون أواخر القرن18 وأوائل 19م**،تر: فيصل شيخ الأرض، الجامعة الأمريكية، بيروت،1942،ص212.

(2) محمد حرب، **العثمانيون في التاريخ و الحضارة**، المركز المصري لدراسات العثمانية و بحوث العالم التركي، القاهرة، 1994، ص 67.

(3) إسماعيل احمد ياغي، **الدولة العثمانية في التاريخ الإسلامي**، ط1، مكتبة العبيكان، الرياض، 1992، ص 68.

(4) جمال قنان، **معاهدات الجزائر مع فرنسا**، م1، حقوق الطبع محفوظة، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر،2009، ص39.

خارج أوروبا. و بعد استسلام فرنسوا الأول للإمبراطور شارل الخامس في فيفري 1525 بمقاطعة ميلانو أصبحت فرنسا مهددة، و الملك الفرنسي أسيرا بمدريد مما دفع بالبلاط الفرنسي إلى الاستنجاد بالسلطان العثماني[1] حينما أرسلت أمه "لويز سافوا" الكونت جون فرانجيباني إلى السلطان سليمان القانوني و ترجته على تخليص ابنها. و قد أجبر شارل الخامس فرنسوا الأول على توقيع معاهدة مدريد في 14 كانون الثاني 1526 ذات الشروط المجحفة لقاء إطلاق سراحه[2].

ففرنسوا الأول وجد في الدولة العثمانية كما سبق القول حليفا قويا و مرهوبا و السلطان سليمان القانوني وحده القادر على تخليصه من قبضة شارل الخامس، خاصة بعد أن تعزز نفوذ الدولة العثمانية و أحكمت سيطرتها على البحر الأبيض المتوسط، فتيقن ملك فرنسا أن الدولة العثمانية تملك القوة العسكرية التي من شأنها إحداث التوازن في أوروبا[3] و قادرة على كبح سيادة شارل الخامس[4].

و لما كان من مصلحة فرنسا أن تبقى الدولة العثمانية إلى جانبها و أن تكتسب دعمها، اتخذ الملك الفرنسي فرنسوا الأول خطوة كبيرة كانت لها أبعاد مستقبلية خطيرة على الدولة العثمانية و تمثلت هذه الخطوة بعقد معاهدة بين سليمان القانوني و فرنسوا الأول عام (942 هـ/1536 م) سميت "بمعاهدة الامتيازات العثمانية الفرنسية"[5]

## 2- الشخصيات الفاعلة في معاهدة الامتيازات العثمانية 1535:

### أ- سليمان القانوني:

ولد السلطان سليمان الأول القانوني في شعبان سنة 900هـ(27 أفريل سنة 1495 م). و يعد عاشر ملوك آل عثمان، و قد ساهم مساهمة فعالة في بناء السلطنة العثمانية، و يبقى أن عهده المثير من حيث مدته (1520 م- 1566 م) يتطابق بوجه عام مع المرحلة الأكثر

---

(1) كمال حسنة، **العلاقات العثمانية الفرنسية في عهد السلطان سليم الثالث 1789- 1807**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية ، جامعة الجزائر ، 2006، ص ص 14-19.

(2) قيس جواد العزاوي، مرجع سابق، ص 18.

(3) فتحية بن حميمد، **الامتيازات الفرنسية و آثارها في المغرب و المشرق العربي (1535- 1798)**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث و المعاصر، المدرسة العليا للأساتذة، جامعة بوزريعة، الجزائر، 2014، 2015، ص 83.

(4) يوسف على رابع الثقفي، مرجع سابق، ص 154.

(5) نورة عبد الرزاق العلي، **السلطان سليمان القانوني (حياته، حروبه، إدارته)**، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في تاريخ الدولة العثمانية، قسم التاريخ ، كلية الآداب و العلوم الإنسانية ، جامعة دمشق ، ، 2010، 2011، ص 37.

روعة في مراحل التاريخ العثماني الطويل حيث كان بالنسبة للغرب كما بالنسبة للشرق، رمز عظمة كان هو المستفيد منها كما كان هو صانعها[1].

اشتهر سليمان بالتسامح و العدالة فعاقب الخارجين و الباشاوات و الضباط الفاسدين و المنحرفين، و نتيجة لذلك أحبه شعبه، فلم يتحداه أحد من الأمراء و ساعدته الانكشارية على تحقيق ما يريد و توطيد سلطته. و قد عمل على بناء أسطول كبير قوي يساعده على مواجهة أعداء الإسلام[2].و إلى جانب هذا وضع أنظمة الدولة لذلك لقب بالقانوني، و قيم المستشرق أوطارون سليمان القانوني فقال في حقه: «لو قمنا بترتيب ما قام به السلطان سليمان القانوني حسب أهميته لوضعنا في الأسفل حروبه و فوقها الآثار التي خلفها أما في الأعلى و فوق الكل فنضع المؤسسات العلمية و الحقوقية التي أسسها»[3].

كانت له العديد من الانجازات كفتحه لأبواب المجر على مصرعيها عام 1526[4]. و فتح جزيرة رودس 1522، و استولى على بلغراد بهدف إضعاف شارل الخامس إمبراطور الدولة الرومانية المقدسة، (و التي تضم النمسا و ألمانيا و إسبانيا و ايطاليا). و في عام 1529 زحف سليمان بجيشه على فيينا، و في عام 1541 استطاع أن يهزم النمساويين و أن يضم المجر نهائيا إلى الأملاك العثمانية. و استمرت الحرب بين سليمان و الهابسبورج بصورة متقطعة حتى وفاته في عام 1566، و وقع معاهدة بينه وبين النمسا عام 1547 لمدة خمس سنوات تدفع بموجبها النمسا جزية سنوية للدولة العثمانية [5] كما لا ننسى تحالفه تحالفه مع فرنسا و توقيعه معاهدة الامتيازات التي نحن بصدد دراستها. فكان له الدور الفعال بما أنه سلطان الدولة العثمانية.

و في الأخير نقول أن السلطان سليمان صاحب كفاءة و مهارة، إذ بلغت الدولة في عهده اكتمالها، توفي سليمان سنة 1566 عن عمر 71 سنة بعد أن استمر حكمه46 سنة.

---

(1) ادريس الناصر، مرجع سابق، ص 255.

(2) إسماعيل احمد ياغي، **الدولة العثمانية**... ، مرجع سابق، ص 63.

(3) احمداق كوندوز و سعيد اوزتورك، مرجع سابق، ص 235.

(4) محمد جميل بيهم، **فلسفة التاريخ العثماني**، مكتبة صادر، بيروت، 1925، ص 287.

(5) إسماعيل احمد ياغي، الدولة العثمانية ...، مرجع سابق، ص ص 64 65.

**ب- الملك فرنسوا الأول (1494-1547)**

ابن "شارل دانغوليم"و أمه "لويز سافوا" ولد في 12سبتمبر1494م في كونياك، تولى العرش في 1 جانفي 1515 م أي بعد وفاة لويس الثاني عشر [1]. كانت اغلب حروبه بسبب ادعائه أن له الحق على ولاية ميلان بايطاليا، فسار عقب توليه الملك إلى هذه الجهة لفتحها، و فتحها بعد أن انتصر على السويسريين في واقعة "مارنيان"[2].

رشح فرنسوا الأول نفسه لوراثة عرش الإمبراطورية بعد وفاة إمبراطورها ماكسليان ، و أثار انتخاب ملك إسبانيا شارل الخامس غضب فرنسوا، مما أدى إلى نشوب صراع طويل و مرير بين الملكين، الذي عرف بالحروب الايطالية الأولى (1521- 1525)، هزم فيها فرنسوا الأول و أُسِر إثر معركة بافيا سنة 1525 م، و أطلق سراحه بعد توقيع معاهدة مدريد سنة 1526 م، أما الحرب الثانية (1527- 1529) فكانت بسبب غزوا فرنسوا الأول ايطاليا لاستعادة ميلانو، و لم تنتهي إلا بتدخل البابا بول الثالث سنة 1538، و اندلعت الحرب الرابعة سنة 1542 م و تميزت بتحالف فرنسوا الأول مع سليمان القانوني، و تحالف شارل الخامس مع هنري الثامن و انتهت بتوقيع معاهدة كريبي سنة 1544[3].

**3-تحليل مضمون المعاهدة 1536:**

تناول الدكتور ياسر عبد العزيز قاري بنود معاهدة الامتيازات العثمانية الفرنسية مسترشدا بآراء الباحثين السابقين الذين تطرقوا إلى هذا الموضوع، فأقر على انه توجد خمس مواد و هي 1 و 2، 10، 11، 13 غلبت عليهم الصبغة الثنائية و التي أشارت فيهم إلى الطرفين بصورة واضحة و دون تمييز( أنظر إلى الملحق رقم:1).

و كذلك الجزء المتعلق بإعلان الاتفاقية في بعض المدن الرئيسية في البلدين في المادة 16. ولكن هذه المساواة الواردة في تلك المواد تمثلت في المضمون دون التنفيذ[4] أي أنها مجرد حبر على ورق ، فكانت فرنسا هي المستفيد الأكبر من الاتفاقية لحاجتها لتلك

---

[3] فتحية بن حميمد، مرجع سابق، ص88.

[2] محمد فريد، مرجع سابق، ص 112.

[3] فتحية بن حميمد، مرجع سابق، ص 88.

[4] ياسر بن عبد العزيز قاري، مرجع سابق، ص 226.

التسهيلات و الضمانات لحماية رعاياها و نشاط تجارتها و تزايد أرباحها و حمايتها من أطماع شارل الخامس[1].

أما المواد ذات الصبغة الأحادية فنجدها في باقي البنود و تمثلت خاصة في اتفاقية الإقامة إذ لا يظهر عليها تعاقد بين الطرفين و إنما الدولة العثمانية تعهدت للطرف الفرنسي و ركزت هذه البنود على حقوق الفرنسيين و تابعيهم في الأراضي العثمانية[2]. و سهلت لفرنسا تحقيق مصالح تجارية و سياسية و قضائية لم تكن تحلم بها أية دولة أوروبية[3].

فنجد البند الثالث (أنظر إلى الملحق رقم :1) حق تعيين قناصل في العاصمة و جميع الأراضي التابعة لها كالإسكندرية إذ يعاملون معاملة جيدة و تحفظ أنفسهم و كرامتهم و يقاضى هذا القنصل وفق قانون بلاده في القضايا المدنية و الجنائية بين الفرنسيين دون أن يمنعه حاكم أو قاضي شرعي أو صوباشي و في حال امتناع أحد رعايا الملك عن طاعة أوامر القنصل يمكن له الاستعانة بموظفي جلالة السلطان على تنفيذها[4].

أما البنود 4، 5، 7، 9، 14 (أنظر إلى الملحق رقم:1) فهي الخاصة بالأداة القضائية و الجنايات للرعايا الفرنسيين القاطنين بأراضي الدول العثمانية[5].

و قد منحت هذه المعاهدة شروط دينية و يظهر ذلك في البند السادس الذي يتمتع فيه الرعايا الفرنسيين بحق ممارسة دينهم أو يصبحون مسلمين إذ رغبوا في ذلك.

أما البنود 2، 7، 11، 12، 13(أنظر إلى الملحق رقم:1) فتشمل المجالات الاقتصادية كعبور السفن، حماية الملكية، و نظام الضرائب، و في بنود أخرى مثل 10، 14 فقد اهتمت بشروط تختص بالرق و الأمان[6].

و كما هو موضح فان المعاهدة تدل على تنازلات قانونية تتعلق بالسيادة العثمانية على أراضيها دون ذكر لأية معاملة بالمثل على سبيل التكافؤ بالعلاقة.

---

(1) فتحية بن حميمد، مرجع سابق، ص 98.

(4) نفسه، ص 100.

(3) قيس جواد العزاوي، مرجع سابق، ص 19.

(4) فتحية بن حميمد، مرجع سابق، ص ص 99،100.

(5) يوسف علي رابع الثقفي، مرجع سابق، ص 161.

(6) نفسه، ص 162.

وهكذا يتضح لنا أن هذه المعاهدة لا تعكس واقع موازين القوى بين الطرفين المتعاقدين، ففرنسا هي الأضعف، وهي التي تحتاج إلى مساندة الدولة العثمانية، لكن المعاهدة تنحاز لمصالح فرنسا، وكأنها الطرف الأقوى، وهي بلا شك تعبير عن ثقة عالية بالنفس لدى السلطان العثماني ودولته، كما أنها تعبير عن تعاطف مع صديق وحليف لمساندته في وجه عدو مشترك[1].

استمرت المعاهدة نافذة المفعول حتى أن قام الملك هنري الثاني بتعزيزها مضيفا لها معاهدة جديدة مع السلطان سليمان عام 1553 م متعلقة بالحرب البحرية، و الأخطر من كل ما سبق هو ما سمح به السلطان حين أتاح لسفير فرنسا "المسيو جبريل دارمون" بزيارة بيت المقدس و مقابلة الرهبان و القساوسة، و جعل جميع الكاثوليك المستوطنين بأراضي الدولة العلية تحت حماية فرنسا. كما جددت مرة أخرى مع شارل التاسع ملك فرنسا في سنة 1569 م[2].

و منه نلاحظ أن معاهدة الامتيازات لم يستفد منها رعايا الدولة العثمانية، بل أنها عقدت لصالح الدول الأوروبية، فقد كانت هذه المعاهدة النهج الذي سار عليه الكثير من المعاهدات التي عقدت فيما بعد بين الدولة العثمانية و الدول الأوروبية[3]

**رابعا: انعكاسات الامتيازات الأجنبية على الدولة العثمانية:**

اتفق أغلب المؤرخين الذين اهتموا بدراسة الامتيازات الأجنبية في الدولة العثمانية، على أنها لم تشكل أي خطر على الدولة العثمانية في مرحلة قوتها، إلا أنها عادت عليها بالسلب في فترة ضعفها، و كانت لها انعكاسات في مختلف الجوانب.

**1- الجانب السياسي:**

منحت الدولة العثمانية للدول الأوروبية و لرعاياها عاملا هاما من عوامل الضعف الذي دب في الدولة العثمانية[4] إذ شكلت هذه الامتيازات الوثائق التي استندت إليها الدول

---

[1] بسام عبد السلام البطوش، "الامتيازات الأجنبية بوصفها أحد عوامل انحطاط الدولة العثمانية"،حوليات آداب عين شمس، م37، كلية الآداب، جامعة عين شمس، 2009،ص165.

[2] قيس جواد العزاوي، مرجع سابق، ص 20.

[3] علي محمد الصلابي، مرجع سابق، ص 252.

[4] زين العابدين شمس الدين نجم، **تاريخ الدولة العثمانية**، ط1، دار المسيرة، عمان، 2010، ص 292.

الأوروبية في تثبيت جاليتها على الأراضي العثمانية، و التي اعتمدت عليها للتدخل في شؤون الدولة العثمانية الداخلية[1]. و ذلك لأنها لم تضع الحدود التي تحد من حرية الرعايا الأجانب على أراضيها. كحرية المتاجرة في مدنها و موانئها، بالإضافة إلى إعفائهم من دفع الجزية[2].

أدى نظام الامتيازات إلى عرقلة جهود الإصلاح و التقدم في عهد التنظيمات لأن هذه الدول كانت تعمل على التدخل في الشؤون الداخلية للدولة العثمانية بكافة الطرق و الأساليب استنادا لهذا النظام.

كما عانت البلاد العربية الخاضعة للحكم العثماني الكثير من آثار هذه الامتيازات، كإيقاظ الثغرة الطائفية و الانقسام و الفرقة التي أدت إلى الفتن و المذابح[3]. حيث أخذت هذه الامتيازات شكل النظم التعهدية و التي لم تعد الدولة العثمانية تمتلك حق إلغائها أو تعديلها من تلقاء نفسها و لاسيما بعد أن وصلت التي ما وصلت إليه من الضعف[4]. إذ أصبحت الدول الأوروبية تفسر الامتيازات لصالحها دون أن تسمح للسلطان العثماني بإعادة النظر فيها[5]. و على صعيد آخر فان تقييد السلطنة بنظام الامتيازات قد جعل من سفراء الدولة الأوروبية في اسطنبول شركاء للدولة في قراراتها السياسية و الاقتصادية و العسكرية أيضا، ففرنسا بعدما احتلت الجزائر 1830 م، أقدمت على إنزال قوات لها في لبنان عام 1860[6].

---

(1) محمد سهيل طقوش، تاريخ العثمانيين من قيام الدولة إلى الانقلاب على الخلافة، ط1، دار النفائس، بيروت، 2013 ، ص 579.

(2) غانية بعيو، **التنظيمات العثمانية و آثارها على الولايات العربية الشام و العراق نموذجا 1839– 1876م**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، 2008–2009، ص54.

(3) – زين العابدين شمس الدين نجم، مرجع سابق، ص 292.

(4) السيد محمد الدقن، **دراسات في تاريخ الدولة العثمانية**، قسم التاريخ و الحضارة، كلية اللغة العربية، جامعة الأزهر، القاهرة، ص 76.

(5) علي محافظة، **موقف فرنسا و ألمانيا و إيطاليا من الوحدة العربية 1919– 1945**، ط 1، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 1985، ص 15.

(6) قيس جواد العزاوي، مرجع سابق، ص 27.

بدعوى حماية الموارنة[*] من الدروز[**]، إذ ظهر بينهما صراع تعود جذوره إلى سنة 1841، حيث وقفت فرنسا إلى جانب الموارنة لدعمهم[1] و ذلك لأن فرنسا تريد إفهام الدولة العثمانية بأنها تشاركها في شؤونها الداخلية ما دام الأمر يتعلق بالمسحيين الذين منحت الدولة العثمانية حقوقا للأوروبيين بحمايتهم[2].

و منه نستنتج أن استعمار فرنسا لأجزاء من أراضي الدولة العثمانية لم يبدأ في الواقع منذ احتلالها في القرنين التاسع عشر و العشرين، و إنما منذ أن حطت الجاليات في مدنها حيث كونت جمهوريات أوروبية صغيرة مستقلة وسط الخضم العثماني الواسع. فالقوى الأوروبية تهافتت تحت غطاء الامتيازات لتحقيق مطامعها الاستعمارية[3].

**2- الجانب الاقتصادي:**

أدى نظام الامتيازات الأجنبية إلى فتح أبواب الإمبراطورية على مصرعيها لتفسيرات تحكمية للامتيازات من جانب الدول الأوروبية، و لتغلغل المصالح و النفوذ الأجنبي في الميدان الاقتصادي[4] فسيطرت الجاليات الأوروبية على التجارة الداخلية و الخارجية حيث ربطت تجارة السلطنة العثمانية بعجلة التجارة الأوروبية العالمية فزادت من محدودية و سطحية التجارة المحلية، و أصبحت في يد قلة قليلة جدا بالنسبة إلى مجموع السكان[5].و أصبحت السلطنة العثمانية سوقا مفتوحا أمام المنتوجات الأوروبية، زد إلى ذلك أن

---

[*] الموارنة: طائفة مسيحية كاثوليكية، أساسها القديس "مازون" استقرت في جبل لبنان منذ وقت مبكر، اندمجت في المجتمع العربي وكان لها نشاط ثقافي ملحوظ، قامت فرنسا بحماية هذه الطائفة في ظل الصراعات المتجددة بينها وبين الدروز. أنظر: حسين محمد نصار، مرجع سابق، ص1502.

[**]الدروز: فرقة إسماعيلية فاطمية تؤمن الحاكم بأمر الله الفاطمي، يرتكز تواجدهم في سوريا ولبنان وبالأخص في جبل لبنان، في القرن التاسع عشر دخلت في صراع مع الموازنة الأمر الذي مهد للتدخل الأجنبي، انظر :نفسه، ص 1502.

[1] فاطمة بوجلطي، **انعكاسات الامتيازات الأجنبية على بلاد الشام خلال القرن 19م**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث، قسم التاريخ، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، بوزريعة، جامعة الجزائر، 2010- 2011 ، ص 104.

[2] قيس جواد العزاوي، مرجع سابق، ص 27.

[3] ادريس الناصر، مرجع سابق، ص 348.

[4] غانية بعيو، مرجع سابق، ص 55.

[5] ليلى الصباغ، **الجاليات الأوروبية في بلاد الشام في العهد العثماني في القرنين السادس عشر و السابع عشر العاشر و الحادي عشر الهجريين**، ج 2، ط 1 ، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1989، ص861.

الامتيازات أعفت جميع الأجانب من الضرائب فكانت متاجرتهم و مصانعهم و مصارفهم تحمل بكل حرية في أرباحها كما تشاء دون أن تدفع أية ضريبة عن تلك الأرباح للحكومة[1] و بهذا تحولت الإمبراطورية العثمانية إلى سوق للتصريف ثم إلى شبه مستعمرة للدول الأوروبية الرأسمالية، و كنتيجة لهذا فان نظام الامتيازات أهلك الاقتصاد العثماني، و أدى في النهاية إلى تدهور العملة العثمانية[2]الأقجة[*] الفضية، و في نفس الوقت امتلأت الأسواق بالعملات الأجنبية و بالنقود المزيفة، و اتسعت أنشطة المرابحة، فكان لهذا الارتفاع المفاجئ للأسعار سببا في معاناة الأهالي، و ألحق هذا العجز بميزانية الدولة العامة الأمر الذي فتح الطريق لزيادة ضرائب جديدة على الرعية ترهق كاهلهم[3].

أما الصناعة فنجد أنه بسبب ضعف التجارة (كما ذكرنا سابقا) و إلغاء الضرائب فقد وجدت أسواق أوروبية داخل الدولة، الأمر الذي جعل الصناعات العثمانية غير قادرة على منافسة نظيرتها الأوروبية، و في الوقت نفسه قامت أوروبا باستغلال الموارد الخام و استخراجها بأسعار زهيدة و هذا أدى في الكثير من الأحيان إلى صعوبة إيجاد العثمانيين لهذه الموارد لصناعاتها الوطنية، مما أدى إلى اختفاء هذه الصناعة فمثلا عام 1792 توقفت صناعات القماش و نسيج البشاكير في مصانع مدن أدرنه و سلانيك و استانبول، كما أغلقت بعد عام 1820 مجموعة من الدكاكين الصناعية و الحرفية في أنقرة و الأناضول، كما أن صناعات الشيش و الصنارة و أدوات النسيج قد قلت كثيرا، فأصبحت الأناضول و المدن العثمانية تفقد جماليتها الصناعية و بدأت تغزو الأسواق بضائع تأتي من المصانع الكبيرة و لهذا انكمشت الصناعة العثمانية و أصبحت عاجزة عن تمويل نفسها بالمواد الأولية في ظل سيطرة الأجانب عليها[4].

---

(1) السيد محمد الدقن، مرجع سابق، ص 79.

(2) قيس جواد العزاوي، مرجع سابق، ص 69.

(*)الاقجة: هي عملة عثمانية فضية تساوي ربع او ثلث البارة، صكها السلطان اورخان سنة (727هـ/ 1327م) لأول مرة. للمزيد انظر: محمود عامر، "المصطلحات المتداولة في الدولة العثمانية"، **مجلة دراسات تاريخية**، جامعة دمشق، جانفي-جوان 2012، ص 52.

(3) غانية بعيو، مرجع سابق، ص 33.

(4) وليد صبحي العريض، تاريخ الدولة العثمانية...، مرجع سابق، ص 314.

لم تكن الزراعة بأحسن حال، حيث تأثر هذا القطاع بالتطورات الأوروبية، من جهة و توافد الأوروبيين للإقامة بالأراضي العثمانية بعد حصولهم على الامتيازات، من جهة ثانية حيث ارتكزت الزراعة العثمانية في أساسها على تربية الماشية، و زراعة القطن و القمح و الشعير و الزبيب و التين حيث كانت تمثل نسبة مبيعاتها سنة 1850 إلى 1870 نسبة 60% من مبيعات الدولة العثمانية، لكن هذه النسب تراجعت بسبب التمركز الأوروبي في الأراضي العثمانية و جلبهم لزراعات جديدة لم تكن معروفة للسكان، و هي زراعة التبغ و الفراولة و الطماطم[1].

إذن نجد أن الزراعة حالها مثل التجارة و الصناعة، فالسلطنة العثمانية كانت تجبي ضرائب عالية من الفلاحين المسلمين، مما دفع بهم بعد صدور قانون التملك سنة 1867 م، إلى بيع أراضيهم إلى الأجانب الذين يستغلون ظروف مغادرة المسلمين أراضيهم الزراعية لتأدية الخدمة العسكرية التي كانت حكرا عليهم لشراء أراضيهم[2].

**3-الجانب القضائي:**

جعلت الامتيازات الأجانب الذين يقطنون في الدولة العثمانية مفضلين على أهالي البلاد في ميدان القضاء فقد قضت هذه الامتيازات المفتوحة للجاليات الأجنبية بتشكيل محاكم قنصلية خاصة ذات صلاحية كاملة للنظر في الخصومات بين الرعايا الذين ينتمون إلى هذه القنصلية و كان القاضي في هذه المحاكم القنصلية هو القنصل نفسه، بحيث الأحكام التي تصدر عنه ، تنفذ على الأراضي العثمانية، و هذا يفسر لنا السر في طلب القنصل البريطاني سنة 1877 من حكومته السماح له ببناء سجن صغير بالقرب من مقر القنصلية، ذلك أن رعايا هذه الدول كانوا لا يحاكمون في محاكم الدولة العثمانية ولا تسري عليهم قوانينها، و لا يحق لسلطات الأمن و العدل تفتيش مساكن أحد هؤلاء الأجانب لأي سبب كان و لا أن تحقق معه أو تحاكمه إلا بحضور ممثل عن قنصلية الدولة التي ينتمي

---

[1] روبير مانتران، **تاريخ الدولة العثمانية**، تر: بشير السباعي، ط1، دار الفكر ، القاهرة، 1992 م، ص 115.

[2] فاطمة بوجلطي، مرجع سابق، ص 119.

إليها [1]. فاستغلت الدول الأوربية هذا الحق الذي منحته إياها الامتيازات للقناصل، و من ثم بدأ التدخل في الشؤون الداخلية للدولة العثمانية [2].

**4- الجانب الثقافي:**

استفادت الإرساليات التنصيرية من تغطية الامتياز و حصلت على ترخيص رسمي للعمل داخل الدولة العثمانية، فبموجب اتفاقية الامتيازات لم تتأخر الكنيسة باستغلال هذا الترخيص، فأرسلت الدول الأوربية تحت مظلة هذه المعاهدة عدة إرساليات دينية كاثوليكية و أورثوذكسية إلى كافة البلاد العثمانية خصوصا لبنان، أين تتواجد الأقليات المسحية و عملت على تعزيز نفوذها في المنطقة بواسطة مؤسسات دينية و تعليمية و استشفائية مما مكن المسحيين من تحقيق قفزات واسعة في النواحي التعليمية و الثقافية على حساب المسلمين الذين تمسكوا بالمؤسسات التعليمية التقليدية[3]. و من أهم المؤسسات التعليمية التنصيرية التي تقضي الإشارة إليها جامعة القديس جوزيف التي أسستها فرنسا في بيروت عام 1870م، و منه فإن هذه المؤسسات التعليمية التنصيرية تعد وسيلة تغلغل أفكار جديدة في الدولة العثمانية فهي أداة للسيطرة الفرنسية على الثقافة و السياسة و كانت مقدمة للاستعمار و لهذا اعتبرت فرنسا الامتيازات حقا من حقوقها لا يمكن التخلي عليها مهما كلفها الأمر من تضحيات[4].

و منه نستنتج أن هذه الامتيازات انعكست بالسلب على الدولة العثمانية في جميع المجلات، وبهذا أصبحت أداة تشكل خطر على مكانة الدولة العثمانية، يستعملها الأوروبيون للتدخل في شؤونها السياسية و الاقتصادية و حتى الثقافية.

---

[1] السيد محمد الدقن، مرجع سابق، ص ص 78، 79.

[2] غانية بعيو، مرجع سابق، ص 59.

[3] نفسه، ص 60.

[4] ايمان عبد الرحمان هياجنة و حنان سليمان ملكاوي، "التبشير الفرنسي الكاثوليكي في ولاية الاناضول في القرن التاسع عشر (النشاط التعليمي نموذجا)"، **مجلة دراسات العلوم الانسانية و الاجتماعية**، م41، 2014، ص ص 727، 728.

**خلاصة:**

إن هذا الاتفاق الذي نشأ بين كل من الدولة العثمانية و فرنسا، كان لخدمة مصالحهما فالأولى كانت تهدف إلى زيادة مد رقعة الفتوحات العثمانية، و الثانية تسعى لإيجاد حليف قوي للقضاء على توسعات شارل الخامس.

و رغم أن الدولة العثمانية اتخذت من الامتيازات وسيلة للمعاملة الحسنة و التسامح الإسلامي، إلا أن فرنسا جعلت من الامتيازات وسيلة لتحقيق مآربها الاستعمارية و تثبيت كيانها و نفوذها في أرجاء الدولة العثمانية، إذ أصبحت الامتيازات في زمن ضعف السلطة العثمانية أداة تقيد و تكبل الدولة العثمانية داخليا و خارجيا.

# الفصل الثاني

# الامتيازات الاقتصادية الفرنسية في الجزائر ( 1794 – 1830م )

**أولا: لمحة عن الامتيازات الاقتصادية الفرنسية في الجزائر قبل 1794م**

**ثانيا: المؤسسات الاقتصادية الفرنسية في الجزائر(1794-1830م)**

**ثالثا: دور اليهود في التجارة الخارجية للجزائر مع فرنسا**

**رابعا: أسباب تراجع الامتيازات الفرنسية في الجزائر**

**تمهيد:**

بعد التقارب العثماني الفرنسي منحت الدولة العثمانية فرنسا امتيازات في العديد من إيالاتها، وكانت الجزائر من المناطق العثمانية التي مستها يد الامتيازات، ذلك لقرب الموقع الجغرافي لفرنسا، وكانت البذرة الأولى للامتيازات الفرنسية في الجزائر هي شركة لانش 1561م، ومنذ ذلك الحين أحرزت فرنسا على رخصة لإنشاء مراكز وشركات تجارية بكامل الساحل الجزائري الشرقي، وقامت فرنسا ببناء حصن الباستيون لحماية مركزها، وقد استمرت هذه الامتيازات إلى غاية سقوط الجزائر عام1830م.

**أولا : لمحة عن الامتيازات الاقتصادية الفرنسية في الجزائر قبل 1790:**

نشأت العلاقات التجارية بين الجزائر وفرنسا منذ العصور الوسطى [1] ،إذ عقدت اتفاقية تجارة وملاحة في القرن الرابع عشر مع ملك بجاية "خالد بن زكرياء"، حيث كان المرسيليون يأتون إلى بجاية بمعادن وأقمشة وآلات حديدية، ويأخذون منها خيولا و أصوافا وشموعا وجلودا،وهذه الأخيرة يعيدون بيعها بأثمان غالية في اسبانيا و إيطاليا[2]، وهكذا عرفت العلاقات التجارية الفرنسية تطورا ملحوظا خاصة بعد أن دخلت الجزائر تحت الحكم العثماني، إذ منح السلطان العثماني "سليمان القانوني"امتيازات لفرنسا 1536 [3]، إذ اعتبرت هذه الأخيرة بداية لتوسيع النفوذ الفرنسي في ممالك السلطنة العثمانية[4]،كما ادعى الفرنسيون بأن لهم وجودا موغلا في أراضي شمال إفريقيا، فهذا "أوجين بلانتي" يجزم بأن البند الثاني عشر من معاهدة الامتيازات 1536، يعد اعترافا من الدولة العثمانية بالامتيازات التجارية للفرنسيين في الجزائر و في تونس[5]. كما أشار "فيرو" إلى تنصيص المعاهدة على المراكز الفرنسية في الجزائر، ولم يشر إلى رقم البند، إلا أنه ذكر بأن "دي لافوري" نجح في إدراج بند إضافي متعلق بالموضوع في النسخة التي بعثها السلطان إلى حاكم

---

[1] محمد خير فارس، **تاريخ الجزائر الحديث من الفتح العثماني إلى الاحتلال الفرنسي**، ط1 ، دار الشرق، سوريا ،1969 ، ص120.

[2] مولود قاسم نايت بلقاسم، **شخصية الجزائر الدولية وهيبتها العالمية قبل سنة 1830م**، دار الأمة، الجزائر،2007، ص ص8،9.

[3] أرزقي شويتام، نهاية الحكم العثماني في الجزائر وعوامل انهياره1800 –1830م، د ط، دار الكتاب العربي، الجزائر،2011، ص67.

[4] الشيخ لكحل،"الامتيازات الاقتصادية الفرنسية في الجزائر خلال القرن السادس عشر"، جامعة غرداية، ص2.

[5] الشيخ لكحل، **نشاط وكالة الباستيون وأثره على العلاقات الجزائرية الفرنسية خلال النصف الأول من القرن17م(1013-1070هـ/1604-1659م)**، مذكرة لنيل الماجستير في التاريخ الحديث، جامعة غرداية، الجزائر،2012 –2013م، ص ص15،16.

الجزائر، لكن "بول ماسون" رد هذا الإدعاء وذلك بعد إطلاعه على نسخ المعاهدة في مراكز الأرشيفية، إذ لا يشير بأي حال إلى المراكز الفرنسية في الجزائر[1] .

ومن خلال التباين في الآراء السابقة يتضح لنا أنه ليس هناك وثيقة كاملة من معاهدة تنص على الامتيازات في الجزائر.

وأول من حصل على الامتيازات في الجزائر هما "توماس لانش" و"كارلين ديدي"عام 1561م اللذان أسسا مؤسسة تجارية ومحطة لصيد المرجان شرق مدينة عنابة التي عرفت في التاريخ بحصن فرنسا أو الباستيون،[2] إذ أسس هذا الأخير على الساحل الشرقي للجزائر، على بعد اثني عشر فرسخا[*] شرق عنابة، وأربعة فراسخ غرب القالة، من طرف مؤسسة المرجان المارسيلية؛ في مقابل رسوم تصل إلى 1500أوقية ذهبية تدفع إلى إيالة الجزائر سنويا[3].

أما هيكله فهو عبارة عن حصن ضخم مربع الشكل،على ساحل البحر يشمل ساحة، وحديقة وكنيسة، ومقبرة، ومنازل للضباط ومخازن للبضائع يحيط به سور ضخم ومجموعة مدافع وتتسع لحوالي 800 شخصا و يتبع له عدد من المراكز الصغيرة بين جيجل، والقالة وبه أطباء وصيادلة للعلاج، وتحضير الأدوية[4] ( أنظر إلى الملحق رقم 2 ).

---

[1] الشيخ لكحل، "الامتيازات الاقتصادية الفرنسية..."، مرجع سابق، ص3.

[2] أرزقي شويتام، نهاية الحكم العثماني...، مرجع سابق، ص67.

[*] فرسخا: أصله فرنسك فارسي دخل العربية بمعنيين. الأول يدل على الزمن،والثاني ارتبط بمسافة معلومة اتفق على تقديرها بالمسافة التي مشاها الرجل قعد واستراح، وهي عند بعضهم ستة أميال. غير أن الفقهاء المسلمين قدروا الفرسخ بثلاثة أميال. للمزيد أنظر:مصطفى عبد الكريم الخطيب، **معجم المصطلحات والألقاب التاريخية**، ط1، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، 1996م، ص337.

[3] لكحل الشيخ، الامتيازات الفرنسية...، مرجع سابق،ص5 .

[4] يحي بوعزيز، **علاقات الجزائر الخارجية مع دول ومماليك أوروبا**، د ط، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، د ت ،ص70.

عرف الباستيون ملحقات و هي تلك المراكز والموانئ ومناطق الأنشطة الاقتصادية التابعة للباستيون، وقد كانت منتشرة على الساحل الشرقي الجزائري ونذكر منها:[1]

1. **وكالة عنابة:** وهي مركز تجاري، يشتغل بتجارة الحنطة والشعير والخضار الجافة والجلود والعسل والشمع . ويعتبر هذا النشاط التجاري عملا مربحا[2].
2. **سكيكدة أوسطورة:** هي أول المراكز الفرنسية، وكانت من المناطق المفضلة للفرنسيين لصيد المرجان، لغناه وجودة مرجانه. كما أن نشاط ميناء سطورة كان لا يقتصر على تجارة المرجان فحسب، بل تعداه إلى مواد أخرى مثل الخيول والجلود والشمع وغيرها[3] .
3. **مركز القالة:** يعتبر محطة لاستخراج المرجان وتصدير الحبوب والمواد الخام، ويستعمل كمحطة لسفن الباستيون[4].
4. **القل:** مركز تجاري مهم ومقر لعدد كبير من التجار والصناع، ويرتكز على تجارة الشمع والجلود والمواشي ومختلف أنواع الفواكه[5].
5. **رأس الوردي:** يقع على بعد حوالي 18كيلو متر غرب الباستيون، ويمتد داخل البحر مكونا الحد الشرقي لخليج عنابة، ويعتبر الرأس الوردي قلعة أقرب منه إلى المركز التجاري، ويقيم فيه ضباط وجنود الباستيون [6].

---

(1) الشيخ لكحل، "الامتيازات الاقتصادية ...."، مرجع سابق، ص6.

(2) ج أو.ها بنسترايت، **رحلة العالم الألماني هابنسترايت إلى الجزائر وتونس وطرابلس(1145هـ/1722م)**، تر. تق. تح: ناصر الدين سعيدوني، د ط ، دار الغرب الاسلامي، تونس،دت ص95.

(3) الشيخ لكحل، نشاط وكالة الباستيون...،مرجع سابق،ص ص 23،24.

(4) الشيخ لكحل، "الامتيازات الاقتصادية..."،مرجع سابق، ص6.

(5) لمارمورل كربخال، **افريقيا**، تر:محمد حجي وآخرون،ج3، دار الشر والمعرفة، السعودية، 1984،ص6.

(6) الشيخ لكحل، "الامتيازات الاقتصادية..."،مرجع سابق،ص7.

**6. دار الجزائر:** يستعمل هذا البيت كمحل إقامة مؤقتة لموظفي الباستيون في مدينة الجزائر، سواء القادمين من فرنسا، أو المكلفين بمهمة لدى حكام الجزائر، قبل التحاقهم بمكان عملهم[1].

تعاقبت العديد من الشركات التي تحصلت على استغلال الامتيازات في الجزائر لصيد واستخراج المرجان، وتصدير الحبوب والمواد الخام مقابل إتاوات سنوية تدفعها للجزائر وهي:

## 1- شركة لانش1561م:

وهي شركة صيد المرجان الفرنسية، منحتها الحكومة الجزائرية رخصة لإنشاء مراكز لها بكامل السواحل الجزائرية الشرقية، مقابل دفع 5000 جنيه، واشترطت الدولة الجزائرية على هذه الشركة أن لا يكون فيها سلاح وأن لا تظهر بمظهر الحصون الحربية أبدا، وذلك خشية أن تكون من قبل الشركات الاستعمارية[2] و رغم الأرباح الطائلة التي تحصلت عليها هذه الشركة، إلا أنها توقفت عن ممارسة نشاطها نتيجة الخلافات التي طرأت بين التاجرين وأهالي المنطقة[3]، بالإضافة إلى عدم دفع الضريبة طيلة ثلاث سنوات لخزينة الدولة الجزائرية[4] ولكن ولكن الجزائريين عمدوا إلى تدمير حصن الباستيون سنة 1604م بداعي أن تجار الباستيون قاموا بتصدير كميات معتبرة من القمح؛ خاصة في تلك الفترة إذ كانت تعاني منطقة قسنطينة من مجاعات وانتشار وباء الطاعون، أعقبه سنوات من الجفاف، ها ما أثار هيجان الأهالي، فقامت سفن الرايس مراد بمهاجمة الحصن فدمرته وأخلت ما كان فيه [5].

---

[1] نفسه، ص7.

[2] عبد الرحمن بن محمد الجيلالي، **تاريخ الجزائر العام**، ج3، ط7، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1994، ص92.

[3] أرزقي شويتام، نهاية الحكم العثماني...،مرجع سابق، ص67.

[4] عبد الرحمن بن محمد الجيلالي، مرجع سابق،ص92

[5] لكحل الشيخ،وكالة الباستيون...، مرجع سابق، ص42.

## 2-شركة صانصون نابلون (1628-1633):

بالرغم من شدة الخلافات بين البلدين، فإن فرنسا تمكنت من استرجاع ممتلكاتها،وتم ذلك بمقتضى معاهدة أبرمت مع الجزائر في 19سبتمبر1628م، وبناء على هذه الاتفاقية سمح للقائد الفرنسي "صانصون نابولون" بإعادة تنظيم المؤسسات الفرنسية في الجزائر[1].

ونصت هذه المعاهدة على منح فرنسا حصن القالة و عنابة للتجارة وصيد المرجان مقابل 40ألف فرنك سنويا. وأن السفن الفرنسية وحدها لها الحق في الرسو والتنقل بين الموانئ الأربعة لبايلك الشرق وهي:القالة،عنابة،القل وسطورة(سكيكدة)[2] .

واستغل صانصون هذه المعاهدة ليثير الشغب، و الاضطرابات في البايلك، لمصالحه التجارية، وخاصة المشاكل ذات الصلة بمركز طبرقة التونسي، الذي يستغله الجنويين، والذي حاول أن يحتله انطلاقا من مراكز القالة في الجزائر، وانتهى الأمر بقتله يوم 11ماي 1633م[3] .

## 3-شركة دي كوكيل (1640-1658):

تمكن "كوكيل" من إجراء مفاوضات مع الحكومة الجزائرية لإعادة الباستيون ، أسفرت على إبرام معاهدة في 07 جويلية 1640 م ، نصت هذه الأخيرة على منح تسهيلات للفرنسيين مثل

---

[1] أرزقي شويتام، نهاية الحكم العثماني...، مرجع سابق،ص67.

[2] كمال فيلالي، تاريخ المغرب العربي من فتح القسطنطينية إلى سقوط قسنطينة 1453-1837، ط1، دار ألكسندر، قسنطينة، 2016، ص250.

[3] محمد صالح العنتري، فريدة المنسية في حال دخول الترك بلد قسنطينة و استيلائهم على أواطانها أو تاريخ قسنطينة، تح: يحي بوعزيز، عالم المعرفة، الجزائر، 2009، ص35.

احتكار تجارة بعض السلع كالشمع والجلود ، و في مقابل هذه الامتيازات الواسعة تعهد السيد دي كوكيل بدفع المبلغ المالي المعروف باسم اللزمة[*]والذي حدد بأربعة وثلاثين ألف دبلون[**] سنويا[1]

وبعد سنتينن من تأسيس الشركة توفي مؤسسها "كوكيال" فخلفه "الجوليبكي" وهو أحد شركائه، لكن هذه الأخير أخفق اخفاقا واضحا في إدارة المؤسسات، لقلة خبرته ودرايته في هذا المجال[2].

### 4- شركة أرنودويس (1666-1676م):

في 17مارس 1666، وقعت معاهدة السلم بين الجزائر وفرنسا، و وافقت الحكومة الجزائرية على إعادة المؤسسات الفرنسية، وفي هذه الأثناء وجد أحد التجار يدعى "أرنودويس" الذي أُعطي له امتياز استغلال المؤسسات في 21 جوان 1666. لكن هذا التاجر رغم المساعي التي بذلها للحصول على حق المتاجرة، إلا أنه لم يكن يملك الرأسمال الكافي،إلا أنه استطاع أن يعقد معاهدة مع حكومة الجزائر تضمنت بعض التنازلات بالإضافة إلى لجوءه لشركاء. و بوفاة حاكم القالة الذي يعتبر أحد المسيرين للمؤسسات أصبح الشركاء في خلاف حاد حول من يخلفه، ونتيجة لهذا الخلاف كادت فرنسا أن تفقد امتيازاتها[3].

---

[*] اللزمة: أو المعونة هي بمثابة خراج أقرته الأحكام الإسلامية وغالبا ما تكون مفروضة على جميع القبائل الواقعة تحت نفوذ القيادة والمتعاملة معها. أنظر:محمد بن سعيدان، **علاقات الجزائر مع فرنسا (1659-1756م)**،مذكرة لنيل شهادة الماجستير،تاريخ الحديث، المركز الجامعي بغرداية، الجزائر، 2011-2012م

[**] دبلون : وهو ما يعادل حوالي خمسمائة و خمسة عشر سلطاني جزائري أو ألفين و خمسمائة قرش اسباني، أو سبعة ألاف وستمائة وثلاثين جنيه فرنسي. للمزيد أنظر : جمال قنان، معاهدات الجزائر .... ، مرجع سابق، ص 84.

[1] نفسه،ص ص84،83.

[2]عائشة غطاس، **العلاقات الجزائرية الفرنسية خلال القرن السابع عشر(1619-1694)**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر، الجزائر،1984 -1985،ص175.

[3] نفسة، ص ص178،177.

### 5-شركة لافون(1676-1678م):

بعد وفاة "أرنودويس" خلف إدارة المؤسسات إلى "لافون" الذي تعهد أمام الحكومة الجزائرية بعدم المساس بأبناء"أرنودويس"، إلا أنه لم يبقى على وعده؛ لأنه كان حاقدا على أبناء"أرنودويس"،هذا الأمر دفع بالداي إلى سجنه، فأصبحت الشركة عاجزة عن مواصلة نشاطها فأصدر الملك لويس الرابع عشر قرارا بإلغائها[1] .

### 6- شركة دوزو(1678-1683م):

استطاع "دوزو" أن يعقد معاهدة مع ديوان الجزائر بتاريخ11مارس1678م، وتكتسي هذه المعاهدة أهمية بالغة لكونها أول مرة يسمح لشركة فرنسية بتصدير سنويا مركبين من الحبوب إلى فرنسا قصد تموين عائلاتهم المقيمة بمرسيليا، وفي مقابل هذا الاحتكار تعهد "دوزو" بدفع الديون السابقة، وبدفع ضريبة تقدر بأربعة وثلاثين ألف دبلون سنويا. كما حظيت هذه الشركة بعناية خاصة من طرف الحكومة الفرنسية إذ منحها الملك جل الصلاحيات لإبرام المعاهدات التجارية[2]. لكن بسبب قنبلة "دوكين" لمدينة الجزائر، أرغمت الشركة على التخلي عن المؤسسات في 1683م، وبعد حل محل "دوزو" الانجليز الذين تحصلوا على الامتيازات إلى غاية 1694[3].

### 7-شركة هيلي(1694-1713م):

بعد انقطاع دام عدة سنوات بسبب منح الامتيازات للانجليز، تشكلت شركة فرنسية جديدة وهي "شركة هيلي المرسيلية"[4] لصيد المرجان مقابل أن تسلم للجزائر مبلغ مالي يقدر ب:3000ريال[5].

---

[1] ، محمد بن سعيدان، مرجع سابق، ص121.

[2]عائشة غطاس، مرجع سابق، ص ص 181،180.

[3]محمد بن سعيدان، مرجع سابق، ص122.

[4]عائشة غطاس، مرجع سابق، ص184.

[5] يحي بوعزيز، العلاقات ...،مرجع سابق،ص92.

**8-الشركة الإفريقية (1714-1718م):**

أبرمت الجزائر معاهدة مع فرنسا في 15جويلية 1714م،التي تنص على ترخيص شراء القمح والشعير والفول من بايلك الشرق وذلك بسعر الرحبة (السوق)[1]، وكانت هذه المعاهدة ذات منفعة لصالح فرنسا، لكن كثيرا ما تتعرض لمضايقات كتعرض مدينة القالة لهجوم من طرف القبائل القاطنة بالحدود الجزائرية التونسية،إلا أن هذه الشركة تعرضت للإفلاس نتيجة سوء التسيير[2].

**9-شركة الهند الشرقية الفرنسية(1719-1741م):**

تولت شركة الهند الشرقية الإشراف على المؤسسات التجارية لمدة أربع وعشرون سنة بصفة دائمة[3]،غير أن هذه الشركة لم تختلف عن سابقاتها في تسير المؤسسات بشرق البلاد حيث تناقص نشاطها وانخفض رقم أعمالها، وتراجع عدد معامل صقل المرجان[4]

**10-الشركة الملكية الافريقية1741م:**

أنشأت هذه الشركة بتاريخ 1741/02/22 بظهير ملكي صدر بنفس التاريخ جاء في مقدمته: ( لقد أردنا أن ننمي تجارتنا في افريقيا، ونوفر الرخاء لرعايانا فقررنا " أن نعطي لأصحاب الشركة الجديدة كل الوسائل التي تساعدهم على تطوير العمليات التجارية...) وذلك إما بأن نقدم لهم رؤوس الأموال الضرورية، أو بأن نجعلهم يحظون بالحماية ويتمتعون بمختلف الصلاحيات والامتيازات[5].

وتعتبر الشركة من الشركات الكبرى التي حققت أرباحا طائلة خلال عملها الطويل بالجزائر والشمال الإفريقي، وكان رأس مالها عند إنشائها 1200.000 فرنك فارتفع إلى 4.520.000

---

[1]صالح عباد، **الجزائر خلال الحكم التركي 1514-1830م**، ط2، دار هومة،الجزائر، 2007،ص153.

[2]حمد بن سعيدان، مرجع سابق،ص123.

[3]جمال قنان، **العلاقات الجزائرية الفرنسية**، م2، د ط، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2009،ص293.

[4]محمد بن سعيدان، مرجع سابق،ص124.

[5]محمد العربي الزبيري، **التجارة الخارجية للشرق الجزائري**، الشركة الوطنية للنشر، الجزائر، 1972، ص 195.

جنيها، ومجموع مراكبها البحرية 120 مركبا ومصاريفها السنوية 300 ألف جنيه[1]. وكانت تصدر المرجان الذي كان يحتل المرتبة الأولى من حيث الأرباح [2]. والمواد الأولية الأخرى كالحبوب والصوف والشمع والعسل، مقابل رسم سنوي تدفعه للجمارك الجزائرية يبلغ 37.000 فرنك فرنسي ، ثم ارتفع عام 1790 إلى حوالي 108.000 فرنك[3].

وكانت هذه الشركة تتجر بالمواد الغذائية والبضائع المتنوعة، وتحصل على رأس مال المساهمين وتبلغ مداخلها السنوية لكل مساهم 30% أو 300 ألف جنيه[4].

وكان لهذه الشركة العديد من المراكز من بينها القالة وعنابة والقل:

**القالة:** كانت تصدر إلى مرسيليا في كل سنة كمية من الحبوب تتراوح ما بين 60 و80 ألف حمولة، وكانت تصدر أكبر كمية من المرجان وبذلك قدر على الشركة أرباحا سنوية تزيد قيمتها 250.000 فرنك في ذلك الوقت[5].

**عنابة والقل:** تأتي عنابة في المرتبة الثانية من حيث الأهمية، والتي كانت تتجل صادراتها في الحبوب والصوف والشموع والجلود والفول والحمص. وبعدها توجد القل والتي تعتبر أهم مؤسسات الشركة الملكية الإفريقية، كانت تشتري الجلود والشموع وتصدر سنويا أكثر من 60 ألف جلد وحوالي 400 قنطار من الشموع[6].

**جيجل وبجاية:** هما فرعين من ميناء القل التجاري. وتصدر الأولى حوالي 6000 من الجلود و 100 قنطار من الشموع، أما بجاية فإنها تصدر سوى كميات قليلة من الزيت وذلك لأن السكان يستهلكون الثروات بأنفسهم[7].

---

[1] يحي بوعزيز، مرجع سابق، ص 107.

[2] محمد العربي الزبير، مرجع السابق، ص 197.

[3] نصر الدير سعيدوني والشيخ المهدي بوعبدلي، **الجزائر في تاريخ العهد العثماني**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984، ص 75.

[4] يحي بوعزيز، مرجع سابق، ص 107.

[5] محمد العربي الزبيري، مرجع سابق، ص198.

[6] نفسه، ص199.

[7] نفسه، ص 200.

شغلت الشركة الملكية الإفريقية دورا في غاية الأهمية ويظهر ذلك من خلال ما ورد في التقرير الذي أعده "جيل جوتي" حيث قال: " إن الشركة الملكية الإفريقية كانت تمتلك ممتلكات هامة في الأراضي الجزائرية والتونسية، وقد تمكنت بفضل المعاهدات التي كانت تبرمها مع حكام تلك الدول من الحصول على كميات كبيرة من الحبوب و الأصواف والجلود والمرجان الخام الذي يصدر إلى فرنسا فقط. وقد وفرت هذه التجارة لفرنسا المواد الضرورية التي أنقضت المنطقة الجنوبية أكثر من مرة من المجاعات. كما شجعتها هذه التجارة على الرفع من عدد قطع أسطولها، وتكوين أجيال من الملاحين الذين كسبوا حرفة صيد المرجان الواقع في تلك السواحل. وكلما قامت الشركة بتجديد معاهداتها مع الجزائر وتونس، تتدخل إنجلترا واسبانيا لعرقلة سير المعاهدات، وذلك قصد الاستيلاء على ممتلكات فرنسا في شمال إفريقيا، إلا أن الشركة استطاعت الاحتفاظ بها حتى عام 1790م بفضل صداقة حكام الجزائر وتونس"[1].

كانت الشركة الملكية الإفريقية تهدف إلى جلب الرخاء للمواطنين الفرنسيين–وهو هدف وطني– وإلى تحقيق الفوائد الجمة لأعضائها– وهو هدف تجاري– بالإضافة إلى الحبوب التي كانت تصدرها مرسيليا التي لعبت دورا كبيرا في إنقاذ الأهالي من المجاعات [2].

ومنه نجد أن الشركة الملكية الإفريقية عرفت ازدهار كبيرا، إلا أنها تعرضت إلى العديد من الظروف والصعوبات التي أدت إلى زوالها منها:

1– اندلاع الثورة الفرنسية والتي اتخذت شعار تجسيد الحرية في كل المجالات، فالامتيازات سواء السياسية أو الاقتصادية، هي من مكونات النظام القديم، ولم يكن منتظر من سلطات الثورة الفرنسية أن تبقي على نظام الامتيازات في القطاع الاقتصادي، في الوقت الذي ألغته سياسيا ودجنته اجتماعيا[3].

---

[1] أرزقي شويتام، مرجع سابق، ص 69.

[2] محمد العربي الزبيري، مرجع السابق، ص 197.

[3] جمال قنان، مرجع سابق،ص 297.

2- اكتشاف الباي إلى أن الحسابات التي تقدمها له الشركة مغشوشة، فقرر أن يحتكر عمليات البيع والشراء مع الأهالي مستعملا في ذلك أمواله الخاصة، كما أنه قرر السماح لليهود الجزائريين ولبعض الاسبانيين بالتعامل مع فلاحي وتجار الشرق الجزائري للحد من نفوذ وكلاء الشركة الفرنسية[1].

وعليه فكل هذه الظروف ساهمت بشكل أو بآخر إلى إلغاء الشركة الملكية الإفريقية ووقف نشاطها سنة 1793م. وعوضت في العام الموالي بالوكالة الإفريقية[2].

## ثانيا : المؤسسات الاقتصادية الفرنسية في الجزائر(1794-1830).

تمثلت العلاقات التجارية الجزائرية الفرنسية من خلال تأسيس فرنسا شركات للاستفادة من الامتيازات ، فظهرت العديد والكثير من المؤسسات معظمها تم التطرق إليها في المبحث السابق باستثناء الوكالة الإفريقية وشركة جوزيف باري، ولذلك سنتطرق إلى هاتين المؤسستين لارتباطهما بفترة الدراسة.

### 1-الوكالة الإفريقية:

تم تأسيس الوكالة الإفريقية في 11 مارس 1794، وتجنبا لأية ردود فعل من الجانب الجزائري، خاصة مطالبة هذا الأخير، كما هي العادة، بأداء إتاوة أو هدايا أو المساس ببعض بنود المعاهدات المنظمة لاستغلال الشركات الفرنسية بالشرق الجزائري[3] قامت الوكالة بالإبقاء على هياكل الشركة القديمة، وكل ما كان قائما حتى الوكلاء المكلفين بالعمليات التجارية مع الشرق الجزائري، فلم تستبدلهم للاستفادة من خبرتهم، لتتواصل المبادلات التجارية كما لو لم يحدث أي تغيير[4].

---

[1] محمد العربي الزبيري، مرجع سابق،ص ص209،208.

[2] يحي بوعزيز، مرجع سابق، ص 107.

[3] محمد أمين، **الاختراق التجاري الفرنسي للجزائر خلال العهد العثماني (1518-1830)**، ط1، دار كوكب العلوم، الجزائر، 2016، ص257.

[4] محمد العربي الزبيري، مرجع السابق، ص ص 211، 212.

أصبحت الوكالة تابعة للدولة، وهذه الأخيرة هي التي تشرف على مؤسسات الشركة، بالإضافة إلى إصدار التعليمات المتعلقة بتوجيه وتسيير الإداريين، عكس الشركة الملكية التي ارتبط تمويلها بمساهمة كبار التجار من باريس ومرسيليا. ورغم أن الدولة هي التي كانت تقدم مبالغ مالية لمتابعة الأنشطة التجارية[1]، إلا أنها كانت تعاني العديد من الصعوبات والمشاكل، فهذه الوكالة وجدت نفسها غير قادرة على الوفاء بالتزاماتها الناجمة عن احتكارها لبعض السلع، لعدم توفر المال اللازم من جهة، وعدم استعدادها للتنازل عن الاحتكار من جهة ثانية[2]، بالإضافة إلى المنافسة الإسبانية والبريطانية فيما يتعلق بصيد المرجان الذي كان من أهم الأنشطة التي تدر أرباحا طائلة مما خلف آثار سلبية على الشركة [3]، ومن جانب آخر موقف السكان المعادي لها، إذ كان الأهالي يحقدون على الفرنسيين المقيمين بسواحلهم، ويهجمون عليهم من حين لآخر يقتلونهم وينهبونهم، بسبب الاختلاف في الدين، و كان الجزائريون يعتبرون أنفسهم في جهاد ضد المسيحيين، ونتيجة لهذا أوجد الأهالي صعوبة كان لها تأثير بالغ على سير أعمال الوكالة، فأصبح سكان القل وهو أكبر مركز مصدر للجلود، يفضلون التعامل مع اليهود والتونسيين ويحملون إليهم بضائعهم، لأن أسعارهم كانت أحسن من أسعار الفرنسيين بحيث يشترون منهم جميع الأنواع دون استثناء، على عكس التجار الفرنسيين الذي كانوا يرفضون الجلود التي تحملها القبائل المجاورة بمناسبة الأعياد والمواسم[4].

لكن رغم الصعوبات التي مرت بها الوكالة، إلا أنها لعبت دور تجاري لا يستهان به في تصدير بعض المواد التي كانت الحاجة الشديدة إليها مثل الحبوب والشمع ففي سنة 1798 حصلت فرنسا على: 300 ألف قنطار من القمح و 40 ألف قنطار من الشعير والفول والحمص، و 28 ألف من الصوف و 880 من الشموع. لكن هذا التحسن في أنشطة الوكالة بالنسبة للحبوب واجه عراقيل بفعل المكانة المتميزة لشركة بكري وبوشناق اليهودية. وما أصبحت تمتع به من

---

[1] محمد أمين، مرجع السابق، ص 257.

[2] جمال قنان، مرجع السابق، ص 305.

[3] محمد أمين، مرجع السابق، ص 258.

[4] محمد العربي الزبيري، مرجع السابق، ص 216.

امتيازات في مجال التجارة الخارجية ( سنتوسع في هذه النقطة لاحقا)[1]. ومما زاد الطين بلة هو قيام نابليون بونابرت بحملته على مصر، هذا ما أدى بالخلافة العثمانية أن تعلن الحرب على فرنسا. وبما أن الجزائر تعتبر إيالة من الدولة العثمانية، والاعتداء وقع على شعب مسلم، فإن الداي امتثل لأوامر السلطان، وأعلن الحرب بدوره على فرنسا. وكنتيجة لهذه التطورات أغلقت المؤسسات التجارية وهدمت بعض بناياتها ونهبت، وتم إلغاء الوكالة في شهر جانفي سنة 1801[2].

**2- شركة جوزيف باري:**

يرجع اتصال السيد باري بالجزائر إلى سنة 1787 عندما جاءها يشتري سفينة تتسع لمائة وخمسين برميلا أسماها " الأخوة الثلاثة". وتكرر مجيئه مرتين آخرين لنفس الغرض. فقبل اندلاع الثورة 1789 بقليل عين مستشارا في قنصلية فرنسا بمدينة الجزائر، وفي نفس الوقت كلفته الشركة الملكية الإفريقية بتمثيل مصالحها. ثم عزل عن وظيفته في 27 مارس 1790، ولكنه بقي مع الشركة إلى غاية 1791، حيث أنشأ محلا خاصا له، وتركه لابن أخيه ورجع إلى مرسيليا وبعد خمس سنوات عاد إلى الجزائر تولى تسيير شؤونه بنفسه[3].

يرجع محمد العربي الزبيري ومحمد أمين إلى أن الفترة 1801-1817 و 1817-1821 هي فترة غموض ، لذلك نجد أنشطة جوزيف هزيلة جدا لدرجة لا تكاد تذكر في بعض الأحيان، وربما يعود ذلك إلى عدم حصوله على الترخيص من السلطات الفرنسية[4].

أما في سنة 1822 بادرت الشركة بتنصيب وكيل تجاري لها بعنابة ليرعى مصالحها ويتولى تصدير المواد الأولية ويكون على اتصال بعمال البايلك، واستطاعت هذه المؤسسة أن تحقق أرباحا معتبرة، في مقابل دفع ضريبة سنوية قدرت بـ: 30.000 قطعة ذهبية، كانت تحصل على أرباح صافية قدرت بـ: 363.000 قرش بالنسبة لعائدات صيد المرجان ومليون فرنك بالنسبة إلى

---

[1] محمد أمين، مرجع السابق، ص 259.

[2] محمد العربي الزبيري، مرجع السابق، ص225.

[3] محمد العربي الزبير، مرجع سابق، ص ص245، 246.

[4] محمد أمين، مرجع سابق، ص 268.

شحن المواد الأولية إلى الموانئ الأوروبية، وذلك قبل أن تضع سلطات بايلك الشرق حدا لهذا التعامل التجاري المضر باقتصاد الجزائر عام 1827م، إثر فرض الحصار البحري الفرنسي على السواحل الجزائرية[1].

ومنه نستنتج أن هذه المؤسسات ما هي إلا وسيلة للاختراق التجاري، أو وسيلة للتغلغل الفرنسي في الجزائر فهي بمثابة أداة أو عيون للجوسسة على الجزائر.

**ثالثا: دور اليهود في التجارة الخارجية للجزائر مع فرنسا**

لمعرفة دور اليهود في الجزائر خلال العهد العثماني لابد من التطرق إلى أصولهم التاريخية بالجزائر كما يجدر بنا إبراز دور بكري وبوشناق في هذه التجارة.

**1-الجذور التاريخية لليهود في الجزائر**

يصنف أرزقي شويتام الجالية اليهودية التي عاشت في الجزائر إلى مجموعتين، المجموعة الأولى، وكان يمثلها اليهود القدماء الذين ظهروا في افريقيا بصفة عادية منذ أقدم العصور؛ هؤلاء اندمجوا منذ وقت مبكر بأهالي البلاد، أما المجموعة الثانية، فهي تلك التي هجرت من جزر البليار، وإيطاليا، وأوروبا الشمالية، وفرنسا، وانجلترا، وذلك ابتداء من القرن 13م[2].

انتشر اليهود في المدن الجزائرية كتلمسان ومعكسر ومستغانم وقسنطينة ووهران، وكانوا يمثلون طبقتين من المجتمع الجزائري، فالطبقة الأولى مكونة من الحرفيين والصناع، والثانية تعيش حياة متواضعة وهي فئة التجار[3].

واشتغل اليهود في مختلف الحرف خاصة الصياغة التي احتكروها تماما بوصفها من المهن المربحة، لما لها علاقة بالمعادن الثمينة كالذهب والفضة، كما امتهنوا صناعة الحرير، التي لاقت رواجا في الأسواق الأوروبية، بالإضافة إلى إبداع النساء اليهوديات في الخياطة والتطريز، كما امتهن البعض منهم صناعة الزجاج وصناعة مقابض البنادق والصيد البحري، وقام الفقراء منهم

---

[1] نصر الدين سعيدوني والشيخ المهدي بوعبدلي، مرجع سابق، ص 76.

[2] أرزقي شويتام، نهاية الحكم العثماني...، مرجع سابق، ص 118.

[3] أرزقي شويتام، **المجتمع الجزائري وفعالياته في العهد العثماني (296-1246هـ) (1549-1830م)**، ط1، دار الكتاب العربي، الجزائر، 2009، ص 186.

بتنظيف الشوارع ودفن جثث الموتى وطرد الجراد، بالإضافة إلى احتكارهم للأعمال المصرفية وتبديل العملة، واختص بعضهم في مراقبة وصك النقود[1].

ومن العوامل التي ساعدت اليهود على الاندماج في الحياة العامة للمدن الجزائرية ثقة الحكام فيهم وتفضيل الأندلسيين التعامل معهم نظرا لكون أغلب اليهود ذوي أصول أندلسية ويتشابهون معهم في طرق العيش، ولم يكن أفراد الجاليات اليهودية يتميزون عن غيرهم من السكان سوى في ملابسهم، وامتناعهم عن ركوب الخيل، وحمل السلاح. والتزامهم بدفع الجزية[2].

ومن العوامل المساعدة على احتراف اليهود التجارة الخارجية في الجزائر مع فرنسا، هي اعتماد الدولة الجزائرية على أعمالهم التجارية نظرا لاستحالة التجار الجزائريين التعامل مع الدول الأوروبية[3]، بالإضافة إلى معرفتهم باللغات الأجنبية، وخبرتهم التجارية وذكائهم المبهر[4]، وتلاشي النشاط البحري الجزائر المتعلق بالتجارة منذ أواخر القرن 18م وبداية ق 19، تاركا المجال رحبا أمام البحرية التجارية الفرنسية والانجليزية ذات التجهيز الجيد[5].

**2-دور بكري وبوشناق في التجارة الخارجية للجزائر مع فرنسا:**

ابتداء من القرن 18م عرف نشاط اليهود التجاري ازدهارا واسعا، خاصة لما وصلت إليه الأسرتان اليهوديتان: وهما أسرة بوشناق التي استقرت بالجزائر عام1723م، وأسرة بكري وكان لهاتين الأسرتين دور مهم وخطير في المجال السياسي والاقتصادي[6]. ومن الأسباب التي جعلت اليهوديان يسيطران على التجارة الخارجية للجزائر مع فرنسا هي:

---

[1] شهرزاد شلبي، **المؤسسات في الجزائر أواخر العهد العثماني المؤسسات المالية نموذجا (1798-1830م)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، قسم التاريخ وعلم الآثار، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2019، ص 266.

[2] نصر الدين سعيدوني والشيخ المهدي بوعبدلي، مرجع سابق، ص 104.

[3] حنيفي هلايلي، **العلاقات الجزائرية الأوروبية ونهاية الإيالة 1815-1830**، ط1، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2007، ص 38.

[4] شهرزاد شلبي، مرجع سابق، ص 267.

[5] عبد الرحمان بن محمد الجيلالي، مرجع سابق، ص ص 295، 296.

[6] أرزقي شويتام، نهاية الحكم العثماني...، مرجع سابق، ص 120.

استغلال اليهود لأوضاع فرنسا المضطربة (بعد الثورة الفرنسية 1789م) والتدابير الاقتصادية الجديدة التي اتخذتها سلطات الثورة والتي تنص على حرية التجارة[1].

أما من جانب الجزائر فتعود إلى:

وجهت الأسرتان اليهوديتان اهتماما خاصا للأنشطة التجارية، كما عملت على تثبيت موقعها ومصالحها بالجزائر بتقربهما وتقديم خدمات للطبقة الحاكمة[2] أمثال الداي حسن[*] فكان بكري وبوشناق ينقلان له كل صغيرة وكبيرة عن الأهالي وخفايا البايات ومناوراتهم ولهذا أصبحا موضع ثقة لدى الداي، بالإضافة إلى سيطرتهما على الجهاز الإداري وأصبح بمقدورهما تعيين وعزل البايات[3] وقصة مصطفى الخزناجي[**] تكشف مدى سيطرة اليهوديان،ففي 1792 فر مصطفى الخزناجي واحتمى بضريح عبد القادر الجيلالي وخشي أصدقاؤه من مساعدته، واتصل به بوشناق وقدم له الطعام وطمأنه، وتوسط له لدى الداي فقبل الداي توسطه، وعفا عنه، ونتيجة لهذا نجد أن بوشناق سعى لدى الداي، أن يعين مصطفى الخزناجي بايا على قسنطينة سنة 1794، ولهذا عهد الخزناجي إلى بوشناق جميع الأعمال التجارية في قسنطينة، وغدا التجار لا يقدرون على إخراج درهم من أرزاق قسنطينة إلا بموافقة ورضا بوشناق[4].

ومنه فإن استحواذ اليهوديان على الشبكات التجارية خاصة فيما يخص تجارة القمح في الشرق الجزائري، واحتكارهما لبعض المواد كالجلود والشموع، جعلهما يتوليان تصديرها بمفردهما،

---

[1] محمد العربي الزبيري، مرجع سابق، ص 259.

[2] محمد أمين، مرجع سابق، ص 279.

[*] الداي حسن:(1792–1798) أصبح دايا على الجزائر سنة 1792 وتوفي نتيجة دملة في رجله سنة 1798،في عهده بني جامع المنصور بنهج الديوان (القصبة)وجنان الداي خارج باب الواد.أنظر:محمد العربي الزبيري،ص18.

[3] محمد مبارك الميلي، مرجع سابق، ص247.

[**] مصطفى الخزناجي: تولى الحكم إثر وفاة بابا حسن (1798–1805) فقامت في عهده عدة ثورات أشهرها ثورة الأحرش و الدرقاوية،وقد مات مقتولا سنة 1805 وفي عهده بني جنان مصطفى باشا و حصن باب عزون، وفي عهده أيضا اجتاح الجراد البلاد وأصيبت منطقة بالجفاف.أنظر: الشريف الزهار، مذكرات الحاج أحمد شريف الزهار نقيب أشراف الجزائر(1168–1246هـ/1734–1830م)، تح: أحمد توفيق المدني، الشركة الوطنية، الجزائر، 1974، ص 71–89.

[4] عزيز ألتر،**الأتراك العثمانيون في افريقيا الشمالية**،تر: محمود علي عامر،ط 1، دار النهضة العربية، بيروت، 1989،ص568.

وما زاد من سيطرتهم أكثر هو حصولهم على امتياز بيع وشراء الحبوب[1] من الوكالة الافريقية التي كانت تتعامل مع الحكومة الجزائرية، وتتولى عملية شراء الحبوب بنفسها و تصدرها إلى فرنسا[2]، إلا أن الوضع تغير في أواخر القرن 18 وأصبح اليهود هم الذين يتولون مهمة التصدير، بطريقة مباشرة إلى مرسيليا و ليفورنة و جنوة وغيرها باعتبارهم ممثلين للحكومة الجزائرية [3]، ونتيجة لهذا أسسوا شركة بكري (*) و بوشناق(**)عام 1793م عندما طلبت منهم فرنسا أن يزودها بالحبوب لمدة خمس سنوات متتالية[4].

وتجمع الدراسات أن الشركة اليهودية قد شحنت كمية من الحبوب يقدر ثمنها بحوالي 15 مليون فرنك، وقدر ثمن حمولة القمح بـ 45 بياستر (موزونة) بدل 38 ثمنها المعتاد وهذا ما بين سنوات 1796–1797[5]. وبتزايد الديون على فرسا أرسل الداي إلى المديرية التنفيذية في فرنسا، حول تباطؤ الفرنسيين في تسديد الديون المستحقة لبكري وبوشناق حيث جاء في مضمون الرسالة **( أنه من الضروري تسديد المبلغ المستحق "بكري" ثمن مواد المعيشة التي زود بها الجمهورية ...،ولم يكن ذلك بإمكانهم لولا التشجيع والحماية من طرفنا)**[6] .

---

(1) شهرزاد شلبي، مرجع سابق، ص 268.

(2) أزرقي شويتام، نهاية الحكم العثماني....، مرجع سابق،ص ص122،123.

(3) فوزري سعد الله، **يهود الجزائر هؤلاء المجهولون**، ط2، دار الأمة، الجزائر، 2004، ص 227.

(*) بكري: يعقوب كوهين بكري بن يوسف بكري، أصبح ممثل تجارة اليهود في باريس، حصل على الجنسية الفرنسية ثم أصبح رئيس للطائفة اليهودية ومدير لشركة بكري وبوشناق عام1805.أنظر:أبو القاسم سعد الله، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث، ط3، الشركة الوطنية، الجزائر، د ت، ص18.

(**) بوشناق :نفطالي بوشناق هاجرت أسرته من مدينة ليفورنة واستقرت في الجزائر سنة 1723، انخرط في عالم التجارة سنة1782. أنظر: حنيفي هلايلي، مرجع سابق، ص47.

(4) محمد العربي الزبيري، مرجع سابق، ص263.

(5) حنيفي هلايلي، مرجع سابق، ص48.

(6) أرزقي شويتام، مرجع سايق، ص124.

ومنه نلاحظ أن الديون بدأت تتراكم على حساب فرنسا ذلك أن مؤسسة بكري لم تكن تساوم على آجال الدفع التي كانت تتحجج بها لتضاعف الديون المستحقة لها بشكل كبير، فعمدت مؤسسة بكري و بوشناق إلى إقناع الداي بأنه ليس بمقدورها تسديد الديون التي اقترضتها منه، إلا إذا ربط المسألتين معا في مساعيه لدى الحكومة الفرنسية وبذلك أخذت بعدا دوليا[1]، وقد بلغ مقدار الديون في بداية الأمر حسب "حمدان بن عثمان خوجة" 24 مليونا من الفرنكات[2].

وبهذا يتضح لنا أن اليهود سيطروا على الجهاز الإداري واحتكروا التجارة الخارجية، وكان لهم دور في توتر وتأزم العلاقات الجزائرية الفرنسية، وكل هذا كان تحت غطاء الامتيازات الممنوحة لفرنسا.

**رابعا: أسباب تراجع الامتيازات الفرنسية في الجزائر**

تراجعت الامتيازات الفرنسية في الجزائر نتيجة عدة أسباب من بينها مسألة الديون التي كان لها الأثر السلبي في تأزم العلاقات الجزائرية الفرنسية والتي انتهت بالحصار البحري والاحتلال.

**1 – مسألة الديون:**

تعرضت فرنسا خلال الثورة الفرنسية1789م لأزمات حادة سياسية واقتصادية ومالية، وفي الوقت الذي وجدت فيه فرنسا نفسها في حالة حرب مع معظم دول أوروبا[3]، أصبحت في أمس الحاجة إلى كل مساعدة، خصوصا المواد الغذائية الضرورية، وعلى رأسها القمح، فقد تعرضت فرنسا إلى موجات من الجفاف أضرت بالإنتاج الزراعي، وصارت السفن الأوروبية تطارد السفن الفرنسية، لتمنعها من تزويد البلاد[4]، وفي ظل هذه الظروف الصعبة وجدت فرنسا الجزائر البلد

---

(1) شارل أندري جوليان، **تاريخ الجزائر المعاصرة الغزو وبداية الاستعمار (1827-1871)**،م1، ط1، دار الأمة، الجزائر، 2008، ص ص 43-44.

(2) حمدان بن عثمان خوجة، **المرآة**، تق تح: محمد العربي الزبيري، ط2، دار الحكمة، الجزائر، ، 2014، ص178.

(3) محمد خير فارس، مرجع سابق، ص 134.

(4) كمال بن صحراوي ، **الدور الدبلوماسي ليهود الجزائر في أواخر عهد الدايات**، مذكرة ماجستير، قسم التاريخ، معهد العلوم الاجتماعية والانسانية ، المركز الجامعي مصطفى اسطمبولي، معسكر، 2008، ص 115.

الوحيد التي تمدها بالأزرق، وأعلن الداي حسين باشا تأييده العلني لفرنسا و ذلك من خلال رسالة وجهها إلى محافظة العلاقات الخارجية لفرنسية بتاريخ 16 أكتوبر1795:( لن نرد أي طلب للجمهورية يكون في متناولنا، فالمواد المعيشة، والخيول الجيدة،هذه هي منتوجاتنا، فالصديق الحقيقي هو ذلك الذي يظهر عند الحاجة ...نحن على استعداد لأن نمدكم بالحبوب والمواد المعيشية وباختصار كل ما تطلبونه منا...)[1] . وقد طلبت الحكومة الفرنسية من الداي إعفاءها من البارجة الحربية السنوية، وذلك لحاجتها هي إلى سفنها ومؤونتها، فاستجاب الداي لطلبهم اكراما لهم، واكتفى بتقديهم له الهدايا فقط[2]، ومنه بلغت ديون الجزائر على فرنسا خمس ملايين فرنك فرنسي، إضافة إلى التموين والدعم اللازم الذي قدمه بكري و بوشناق عندما كان الجيش الفرنسي يغزو إيطاليا وهنا أصبح مقدار الأموال التي حصلت عليها فرنسا من الجزائر قيمتها أربعة عشر مليون فرنك فرنسي[3].

وفي ظل هاته التسهيلات والمساعدات المختلفة التي كانت تقدمها الجزائر لفرنسا، بدأت تتبلور مسألة الديون والتي ستثقل كاهل العلاقات بين البلدين عندما تقوم فرنسا باتخاذ خطوة خطيرة والتي تتمثل في تسييس هذه المعاملات التجارية مع اليهود وعدم تسديد الديون[4] رغم أنهم في 1801 أبرمت بين الجزائر وفرنسا معاهدة صداقة، وتعهدت فرنسا بموجبها بتسديد الديون السابقة مباشرة[5] إلا أن الجزائر لم تحصل عنها، مما جعل الايالة تفضل التعامل مع الانجليز وكان ذلك في سنة 1807 وتم تحويل المؤسسات إلى بريطانيا بمقتضى عقد وقع بين الحاج أحمد باشا عن الجانب الجزائري،و" هنري بلانكلي" القنصل العام عن الجانب الانجليزي. وينص هذا

---

(1) عبد الرحمان نواصر، **مسألة الديون الجزائرية على فرنسا وانعكاساتها على علاقات البلدين في أواخر عهد الدايات**، مذكرة شهادة الماجستير في التاريخ الحديث، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، المركز الجامعي بغرداية، 2010–2011م، ص106.

(2) سيمون بفايفر، **مذكرات أو لمحة تاريخية عن الجزائر**، تق تع: ابو العيد دودو، الشركة الوطنية لنشر و التوزيع، الجزائر، 1974، ص34

(3) عزيز سامح التر، مرجع سابق، ص 625.

(4) جمال قنان، مرجع سابق ، 2009، ص ص، 224، 225.

(5) عزيز سامح التر، مرجع سابق، ص 626.

العقد على أن بريطانيا تتولى استغلال المؤسسات التجارية في كل من عنابة و القالة وتنفرد بصيد المرجان، ومقابل ذلك تدفع الحكومة الانجليزية خمسين ألف دولار إلى خزينة الإيالة[1] .

لكن الشيء الملاحظ على الامتيازات البريطانية في الجزائر أنها تبينت على نية خبيثة وكانت تطمح بالدرجة الأولى إلى إنشاء قواعد عسكرية في كل من عنابة و الباسيتون، ليدعموا مواقعهم في مالطة وجبل طارق و ليسيطروا على البحر الأبيض المتوسط، وهنا يتضح لنا أن بريطانيا لم تهتم بالجانب التجاري للامتيازات، بل على العكس من ذلك فنجد أنها أعطت صيد المرجان للبحارة الصقليين والسردينيين، وعليه فالبريطانيين لم يعملوا على تطوير التجارة، إضافة أن الانجليز قاموا بوضع المخازن تحت تصرف بكري و بوشناق. وحينما عجزت بريطانيا عن تحقيق مبتغاها بالترغيب، أرادت أن تستعمل الترهيب، فأرسلت اللورد آكسماوث الذي قاد حملة سنة 1816م وذلك لعدم موافقة الداي على قبول عرضها حول إنشاء قواعد عسكرية في عنابة و القالة، فادعت أن حملتها كانت من أجل الافراج عن العبيد المسيحيين الموجودين في الإيالة[2] وعلى إثر هذا استرجعت فرنسا الامتيازات التي فقدتها عام 1807م وكان الاسترجاع في سنة 1817م.

ومن المسائل التي بقيت عالقة بين الجزائر وفرنسا في هذه المرحلة، مسألة الديون نظرا لانشغال فرنسا بحروبها الأوروبية، وعندما هدأت الأوضاع بين الجزائر وفرنسا فتح ملف الديون من جديد بطلب من الداي حسين[*] بإيعاز من شركة بكري وبوشناق، شكلت الحكومة الفرنسية

---

[1] أحمد مسعودي، **الحملة الفرنسية على الجزائر والمواقف الدولية منها 1792-1830**،طبعة خاصة، دار خليل، الجزائر،2013، ص 19.

[2] محمد العربي الزبيري، مرجع سابق، ص ص، 236-238.

[*]الداي حسين:هو أخر دايات الجزائر، ولد عام 1773م تلقى تكوينا خاصا في العمل العسكري وكان على دراية كبيرة بفنون الحرب كما اشتهر منذ صغره بميولاته الدينية. سمحت له الظروف من التجنيد في ميليشيا الجزائر كجندي في الحامية العثمانية، ثم إماما إلى أن نصبه الداي عمر باشا الحكم على الجزائر بناءا على وصية منه اهتم بتنظيم الإدارة وإصلاح الجيش خاصة الأسطول البحري.توفي عام 1838.أنظر:أحمد مسعودي، مرجع سابق، ص40.

لجنة سنة 1819 للنظر في القضية بحضور ممثل عن الشركة اليهودية، وتم التواصل إلى عقد اتفاقية 1819/10/28 بتسديد سبعة ملايين فرنك بدل 24 مليون[1].

دفعت الحكومة الفرنسية 4,5 مليون فرنك لبكري، وحجزت 2,5 مليون فرنك في صندوق الودائع لصالح الدائنين من أفراد عائلة بكري وتجار مرسيليا الفرنسيين، وكان الداي يعلن بأنه من الدائنين لأن معظم الحبوب التي زود بها اليهوديان فرنسا، لم تدفع قيمتها هي حبوب الدولة الجزائرية، ومن الجدير بالذكر أن الداي لم ينل أي شيء من المبلغ الذي دفعته الحكومة الفرنسية لهذين اليهوديين حيث غادر بكري الجزائر إلى فرنسا بعد أن قبض مبلغه وتجنس بالجنسية الفرنسية واستقر في باريس. ورحل ميشيل بوشناق إلى ليفورنه بإيطاليا ليختفي عن الأنظار،وترك اليهوديان الداي يتخبط في مشاكل مع الدولة الفرنسية[2].

وبمناسبة حلول عيد الفطر في 27 أفريل1827 وقعت مسرحية المروحة التي أتقن دوفال تمثيلها والتي ختمت بها العلاقات الودية بين الجزائر وفرنسا، ففي ذلك اليوم ذهب دوفال حسب العادة المتبعة لتقديم التهاني للداي، فدار النقاش بينهما حول رد فرنسا على طلبه المتمثل في عدم رد فرنسا في موضوع الديون [3] وعوض أن يعمل دوفال على تهدئته وتقديم اعتذار ومبررات لتلطيف الجو السياسي، كما أنه يتكلم مع حضرة رئيس الدولة، وعليه أن يزن كل كلامه، لكنه فعل العكس تماما وتصرف كأنه أمير ورد على الداي بكل وقاحة (بأن ملك فرنسا لا يمكن أن يتراسل مع أمثالك من الناس) فاغتاظ الداي وأشار عليه بمروحة كانت بيده أن يخرج من المجلس، وخرج القنصل غاضبا واحتج على إهانة فرنسا لشخصه[4].

---

[1] فاطمة الزهراء سيدهم، **العلاقات الجزائرية الفرنسية ما بين 1790–1830**،ط1، دار كوكب العلوم، الجزائر،2013 ، ص ص، 103، 104.

[2] مسعودي أحمد، مرجع سابق، ص 44.

[3] نفسه، ص 130.

[4] يحي بوعزيز، علاقات الجزائر ...، مرجع سابق، ص 130.

**2 – الحصار البحري على الجزائر:**

بعد أن وقع الخلاف بين الداي حسين والقنصل الفرنسي "دوفال" يوم 27 أفريل 1827م، عاد هذا الأخير إلى بلاده، واعتبرت الحكومة الفرنسية ذلك الخلاف فرصة مناسبة لتفرض حصارها على السواحل الجزائرية[1].فبدأت فرنسا تتحرك بالقيام بالحصار، بعد أرسلت عدة شروط تعجيزية إلى الحكومة الجزائرية ومنحها مهلة للرد عليها، لكن الداي حسين رفضها جملة وتفصيلا وهنا بدأ الفرنسيون في تحركهم بالقيام بالعمل العسكري القائم على القوة البحرية رغبة منها في الضغط على الجزائر للاستجابة إلى مطالبها المتمثلة كالآتي : [2]

1) أن يذهب الداي بنفسه إلى مقر القنصلية الفرنسية في زيارة رسمية هناك ويقدم للقنصل اعتذارا رسميا.
2) أو يستقبل القنصل الفرنسي ببلاطه في حفل رسمي ويقدم له الاعتذار.
3) أو يرسل وفدا رسميا برئاسة وزير بحريته إلى قائد الحملة على ظهر سفينته داخل البحر ليقدم الاعتذار.
4) وفي كل هذه الحالات يجب رفع العلم الفرنسي فوق حصون المدينة وإطلاق المدافع مائة طلقة تحية له[3]

لم يعر الداي أي اهتمام للشروط الفرنسية، بل نظر إليها بنوع من الاشمئزاز و اعتبرها موجهة له شخصيا أو استفزازا له بعدما ضرب قنصلهم بالمروحة وطرده لوقاحته مبديا تعجبه لشروط الفرنسيين المتمادية، حتى أنه رد عليهم بالقول لماذا لم تطلبوا زوجتي أيضا[4] وهكذا أعلنت فرنسا الحصار والحرب على الجزائر في منتصف جوان، وكان رد الجزائر أن أعلنت

---

[1] أرزقي شو يتام، نهاية الحكم العثماني.....، مرجع سابق، ص 183.

[2] سفيان الصغيري، **العلاقات الجزائرية العثمانية خلال عهد الدايات 1671-1830**،مذكرة لنيل درجة الماجستير،قسم العلوم الانسانية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية و العلوم الاسلامية،جامعة الحاج لخضر باتنة، 2011-2012،ص163.

[3] يحي بوعزيز، **الموجز في تاريخ الجزائر**،ج2، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009،ص124.

[4] سفيان الصغيري، مرجع سابق، ص 164.

الحرب هي الأخرى على فرنسا بعد ثلاثة أيام من الإعلان الفرنسي، فكان الحصار البحري على السواحل الجزائرية يوم 16 جوان1827[1] .

أصدر الداي أوامره بهدم المؤسسات والمصارف الفرنسية في القالة وعنابة بعد أن أجلا عنهما الجالية الفرنسية وكان ذلك في 26 جوان 1827م وقد قدرت خسائر هذه المؤسسات بمليونين ونصف مليون فرنك[2]. وقد حاول الأسطول الجزائري فك الحصار الذي ضرب على موانئ الجزائر، فأمر الداي حسين بتعبئة إحدى عشر سفينة جزائرية، إلا أنها عندما اشتبكت مع بعض قطع الأسطول الفرنسي ألحقت بها أضرار بالغة[3].

ولم يكن الحصار الفرنسي مقتصرا على ميناء مدينة الجزائر، بل شمل جميع موانئ البلاد شرقها وغربها[4].ورغم طول الحصار (1827–1830م) فإن الحكومة الفرنسية لم تصل إلى نتيجة. وأدركت في النهاية عقم الحصار، والخسائر المالية الضخمة التي كانت تنفقها،والتي قدرت بسبعة ملايين فرنك سنويا. كما ألح معارضوا الحكومة الفرنسية والتجار على ضرورة رفع الحصار نظرا للأضرار البالغة التي ألحقت بالتجارة الفرنسية[5]، هذا من جهة فرنسا أما من جهة الجزائر فنجد أن السكان أبدو تذمرهم من عدم وقلة الكسب بسبب تعطل موانئهم عن التبادل التجاري، ومنه فالحصار البحري الفرنسي كان الممهد الهام لاحتلال الجزائر، بحيث أضعف البلاد اقتصاديا وهدد المجتمع الجزائري بالمجاعة، وإثارة مشاعر سكان الجزائر ضد السلطة الحاكمة[6] .

ومنه نستنتج أن الحصار الفرنسي للجزائر كانت له آثاره السلبية على جميع الأوضاع خاصة الجانب الإقتصادي، كما يعتبر تمهيد لنجاح مشروع الغزو.

---

[1] يحي بوعزيز،الموجز...، مرجع سابق،ص126.

[2]محمد زروال، **العلاقات الجزائرية الفرنسية 1791–1830م**،د ط، منشورات دحلب، الجزائر،1994 ، ص 94.

[3] أرزقي شويتام، نهاية الحكم العثماني...، مرجع سابق،ص186.

[4] عمار هلال، **أبحاث ودراسات في تاريخ الجزائر المعاصرة (1830–1962)**، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2016، ص45 .

[5] أرزقي شويتام، نهاية الحكم العثماني...، مرجع سابق، ص186.

[6] عمار هلال، مرجع سابق، ص47.

**3 – الحملة الفرنسية على الجزائر:**

بعد فشل الحصار الفرنسي على الجزائر الذي دام ثلاث سنوات (1827–1830م)، قرر مجلس الوزراء الفرنسي في جلسة 30 جانفي 1830م بشن حملة عسكرية ضد الجزائر، أقر الملك شارل العاشر مشروع الحملة وأصدر مرسوما ملكيا بتعيين الكونت "دي بورمون" قائدا عاما لها، وقد بدأت الاستعدادات الحثيثة لتنفيذ المشروع [1].

صرح القنصل الفرنسي"الدوق دوفال" الذي بأن الحملة ترمي بشكل خاص إلى القضاء على القرصنة و الاسترقاق في البحر المتوسط، وكذلك التخلص من دفع الضرائب والإتاوات التي تدفعها الدول الأوروبية نظير مرورها في البحر المتوسط، بالإضافة تأديب داي الجزائر واسترجاع شرف فرنسا[2].

هذا وقامت فرنسا على توفير كل الإمكانيات اللازمة لنجاح حملتها على الجزائر فقد وصل عدد الجنود إلى حوالي أربعين ألف جندي، بينما قدر عدد السفن بـ675 سفينة منها 103 سفينة حربية واجتمعت القوات بمعداتها في المناطق الساحلية الممتدة من طولون إلى مرسيليا لتنطلق بتاريخ 25 ماي 1830م[3]، وكان هذا التاريخ لعدة اعتبارات منها أن هذه الفترة من أنسب فترات الملاحة في البحر الأبيض المتوسط [4] .

وقبل إنهاء التحضيرات طبع الفرنسيون بيانا سريا، قام العملاء والجواسيس والقناصل بتوزيع عدة نسخ منه في مختلف أرجاء الجزائر، وكان الهدف الرئيسي من هذا البيان هو إضعاف معنويات الجزائريين وبالتالي التخلي عن مساندة حكومة الداي، ومما جاء في البيان المذكور: "أن الفرنسيين جاؤوا إلى الجزائر لتأديب الداي الذي أساء إلى شرف فرنسا بسبب جهله، وليس

---

[1] أبو القاسم سعد الله، مرجع سابق، ص 33.

[2] سفيان الصغيري، مرجع سابق،ص168.

[3] حنيفي هيلالي، مرجع سابق، ص 88.

[4] أرزقي أشو يتام، نهاية الحكم...، مرجع سابق، ص 136.

لاحتلال البلاد. فطلبوا من الأهالي الانضمام إلى الفرنسيين والتعاون معهم ضد الأتراك، وأنهم يضمنون لهم أراضيهم وأملاكهم، وسيحترمون مقدساتهم بما فيها المساجد"[1].

نزلت قوات الحملة في سيدي فرج، إذ كانت هذه الأخيرة خالية من المدافع والخنادق هذا ما سمح للعدو بتحصينها واتخاذها قاعدة خلفية للهجوم والتوغل في المناطق الداخلية، وقد واجه مقاومة عنيفة من قبل الأهالي واشتبك معهم في عدة معارك،منها معركة سطاوالي الشهيرة، وعلى الرغم من بسالة وشجاعة المقاتلين الجزائريين، فإن الجيش الفرنسي قد تمكن من خرق صفوفهم، وذلك بسبب أسلحتهم المتطورة وخططهم العسكرية المحكمة عسكريا[2].

تعد الحملة الفرنسية على الجزائر الحلقة الأخيرة من سلسلة المشاريع التي سبق لحكام فرنسا أن أعدوها خلال المراحل التاريخية المختلفة[3] .

ومما سبق نرى أن تأزم العلاقات بين الجزائر وفرنسا يرجع إلى الديون الفرنسية التي كانت عن طريق الامتيازات، وهذا أدى إلى صعوبة حل المشاكل بطريقة سلمية، ولهذا توجهت فرنسا إلى أسلوب العنف والذي تمثل في الحصار البحري الذي كان حلقة من حلقات المشروع الاستعماري، الذي انتهى بالحملة سنة 1830.

---

[1] حنيفي هيلالي، مرجع سابق، ص ص، 88، 89.

[2] عمار هلال، مرجع سابق، ص 53.

[3] أرزقي شو يتام، نهاية الحكم العثماني .....،مرجع سابق، ص 206.

**خلاصة:**

ومنه نستنتج أن الامتيازات الفرنسية في الجزائر ما هي إلا وسيلة للتغلغل الاستعماري، أو كما يعبر عنه بالاختراق التجاري، فهذه الامتيازات هي التي فتحت أبواب الحرية لإقامة التجار الأجانب، وإقامة القنصليات والشركات التجارية، فهؤلاء هم بمثابة عيون فرنسا و وسيلة للجوسسة الفرنسية على الجزائر.

كما نجد أنه بفضل الامتيازات تم إنقاذ فرنسا من مجاعاتها المهلكة ونشطت مصانعها وتضاعفت أرباحها، في حين وقفت للجزائر عقبة في طريق التنمية والتقدم في وجه الاقتصاد الجزائري مقارنة بالاقتصاد الأوروبي، وعليه فمن خلال ما تقدم يتضح لنا أن فرنسا استغلت الامتيازات كمظهر لغزو الجزائر.

# الفصل الثالث

## الامتيازات الاقتصادية الفرنسية في تونس

## (1859-1881م)

**أولا : لمحة عن الامتيازات الاقتصادية الفرنسية في تونس قبل 1859م.**

**ثانيا: الأزمة المالية في تونس (1837 -1881م)**

**ثالثا: المشاريع الاقتصادية الفرنسية في تونس (1859-1881م)**

**رابعا : االحماية الفرنسية على تونس (1881-1883م)**

**تمهيد**

ألحقت تونس بالدولة العثمانية بداية 1574م، وبقيت تحت لوائها إلى غاية فرض الحماية الفرنسية عليها 1881، وإبان هذه الفترة تم ربط عجلة الاقتصاد التونسي بالاقتصاد الفرنسي وذلك من خلال معاهدة الامتيازات العثمانية الفرنسية – سالفة الذكر–.

بعد الاحتلال الفرنسي للجزائر عام1830م أولت فرنسا اهتماما خاصا لتونس التي أصبحت امتدادا للجزائر من الجهة الشرقية، فكانت تخطط لاحتلال تونس وتتحين الفرص والمناسبات للانقضاض عليها. ولهذا قامت بالعديد من المشاريع من بينها مشروع تلغراف 1859الذي هو بداية دراستنا.

## أولا:لمحة عن الامتيازات الفرنسية في تونس قبل1859:

تعود العلاقات التونسية الفرنسية إلى زمن قديم، إذ هي نتاج لعلاقات فرنسا بالشرق الإسلامي، أيام فرنسوا الأول (1515-1547) والسلطان القانوني (1520-1566)، والتي جعلت من فرنسا أول دولة أوربية تحصل على امتيازات(كما ذكرنا سابقا)، أعطت لها حق إنشاء مؤسسات ومراكز تجارية على الأراضي التابعة للدولة العثمانية، وكانت تونس من بين الدول التي طالتها يد الامتيازات الفرنسية، خاصة التجارية[1].

يعتبر أنطوان لانش أول من أسس شركات صيد المرجان بتونس "الرأس الاسود"،حيث أراد أن يستحوذ على الساحل التونسي كتكملة للساحل الجزائري وقد شاركه في ذلك "جان بوراتا" و "أورصو صانتو سبريانو"، بيد أن تاريخ تأسيس هذه الشركة ظل غامضا. وقد شهدت هذه الفترة تنافس العديد من المرسليين الراغبين في صيد المرجان حيث تعرض أنطوان لانش إلى منافسة "جان بابتيست دونيكول" الذي سرعان ما انظم إليه، وفي سنة 1584م انظم إليها كذلك "جان دو سان جان"، وكونوا شركة جديدة، لم تقتصر على صيد المرجان فحسب بل مارست التجارة بكل أنواعها[2]. مقابل ضرائب سنوية بلغت 2662 من الريالات الذهبية الإسبانية تسدد إلى محمد باشا ، وتم تعيين قنصل فرنسا بتونس مشرفا على الوكالات التجارية التي ضمتها فرنسا إلى حمايتها الرسمية[3]. تداولت العديد من الشركات التجارية الفرنسية في تونس خلال القرن السابع عشر من بينها شركة "صانصون نابولون" وشركة غوتييه" في الرأس الأسود، لكن هذه الأخيرة انتكست عام 1694، نتيجة الحرب بين الجزائر وتونس التي أثرت على نشاطها، بحيث انسحبت في هذه نتيجة إنتاج رديء النوعية، كما شهدت هذه الفترة نشاطا للقراصنة الهولنديين والإنجليز ضد سفن

---

(1) نور الدين صحراوي، **النفوذ الأوروبي (الفرنسي-الإنجليزي- الإيطالي)** في تونس1857-1881م، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ المعاصر، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر2، 2012-2013، ص51.

(2) مبروكة خرنق،**العلاقات التونسية الفرنسية خلال القرن السابع عشر (1605-1705) سياسيا وتجاريا** ، مذكرة شهادة الماجستير، تخصص التاريخ الحديث، معهد العلوم الإنسانية والاجتماعية، المركز الجامعي بغرداية، الجزائر، 2011-2012م، ص85.

(3) أرنولي فرنسوا، "فيوما صلاد وكالة تجارية بالبلاد التونسية خلال القرنين 16م و17م"، **المجلة التاريخية المغربية**، العدد7-8، تونس، 1977م، ص114.

فرنسا في خضم حرب الوراثة الإسبانية؛ هذا الوضع أثر بالشركة وأدى إلى وقف نشاطها نتيجة العجز سنة 1705م[1].

يعتبر القرن 18م هو الفترة الجيدة لتواجد فرنسا في تونس، وذلك من خلال نشاط المركز المالي لمرسيليا بغرفتها التجارية وشركاتها البحرية والتجارية الكبيرة، التي حاولت إقامة وجود تجاري دائم في الرأس الأسود، لأن هذا الأخير له أهمية كبيرة فموقعه الجبلي يوفر إمكانية تحصينه لتجنب المضايقات من قبل السكان المجاورين بالإضافة إلى موقعه الوسط بالنسبة إلى المناطق المنتجة للحبوب والأسواق الرئيسية، ومدن شمال الإيالة، زد على ذلك يعتبر الرأس الأسود من الأماكن الغنية بالمرجان، في منطقة البحر المتوسط، بالإضافة إلى بعده عن العاصمة وأنظار مراقبة الباي[2].

نجد من بين الشركات التي تمركزت في الرأس الأسود[*] في القرن 18م الشركة الإفريقية التي اتحدت مع شركة "هالي" وقد تمتعت بالامتياز بالنسبة للتجارة الفرنسية الواسعة ، هذا وشمل نفوذ هذه الشركة كل من: القالة، الرأس الأسود، بونة، أوسطورة، بجاية و كولو(انظر الى الملحق رقم3) وجددت المعاهدات السابقة للحصول على امتيازات في الرأس الأسود، والتي من أهم اتفاقياتها التي عقدتها اتفاقية 15 جويلية 1714م، والتي سمحت فيها بتجارة القمح لأول مرة، لكن رغم المعاهدات والاتفاقيات اشتكت الشركة من بعض الانتهاكات من طرف باي تونس، فيما يتعلق

---

[1] مبروكة خرنق، مرجع سابق، ص96.

[2] مليكة الشيخ، **العلاقات السياسية والاقتصادية بين تونس وفرنسا خلال القرن الثامن عشر (18م)**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص التاريخ الحديث، معهد العلوم الإنسانية والاجتماعية، المركز الجامعي بغرداية، الجزائر، 2011-2012م، ص، ص112،109.

[*] الرأس الاسود : يقع الرأس الاسود على سلسلة جبلية ارتفاعها 490 م ،بموازاة السواحل الشمالية الاكثر من ستة أميال ، بحيث لايمكن التعرف علي من مسافة بعيدة من أعلى نقطة ، وهو ميناء صغير شرق طبرقة القريبة من حدود إيالة الجزائر . أنظر:مليكة الشيخ ، مرجع سابق ، ص 110.

بصيد المرجان، إذ سمح الباي للصقليين بصيد المرجان في سواحل إيالته[1]. ونتيجة للعديد من الصعوبات انسحبت شركة "هالي" ولم تحصل على امتياز جديد[2].

عرفت التجارة الفرنسية في البلاد المغاربية (تونس والجزائر) تأسيس أربع شركات، تمتعت بالامتيازات الإفريقية، لكن انتهت أعمالها التجارية بإخفاقات متتالية، في حين على مدى أربعة وخمسين سنة، تمكنت شركة واحدة من النجاح، وأدركت ما لم تدركه سابقاتها، وهي الشركة الملكية الإفريقية، التي كانت أهم شركة تجارية فرنسية في إيالتي تونس والجزائر، نظرا لما حققته من نجاحات في تاريخ العلاقات التجارية بين فرنسا والإيالات المغاربية[3].

حاولت الشركة إيجاد مؤسسات أخرى، فباشرت خطوات لدى الباي للحصول على احتكار صيد المرجان في المياه التونسية، وكانت الموافقة في عام 1768 وذلك من خلال إنشاء مراكز مرجانية في طبرقة وبنزرت[4].

أما في فترة حمود باشا الذي عرف بسياسة مسطرة في المجال الاقتصادي أثناء حكمه للبلاد التونسية (1782-1814) وهدفه من سياسته تلك تعزيز إمكانيات البلاد الاقتصادية، لتوفير العوامل الممكنة لضمان نجاح مخططاته الأخرى التي منها السياسية والعسكرية والإدارية والاجتماعية وغيرها[5].

ومع أن حمودة باشا قد اتبع من الداخل سياسة الحزم إلا أنه تساهل مع الفرنسيين في منحهم امتيازات اقتصادية ، فعقد اتفاقا مع شركة الأصداف الإفريقية وأعطاها احتكار مصايد

---

(1) ياسين صنديد،**الأسرة الحسينية ودورها في العلاقات السياسية الاقتصادية بين وفرنسا (1117، 1197هـ/1705، 1782م)**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص التاريخ الحديث، معهد العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة غرداية، 2012-2013، ص، ص97، 100.

(2) مليكة الشيخ، مرجع سابق، ص120.

(3) ياسين صنديد، مرجع سابق، ص107.

(4) مليكة الشيخ، مرجع سابق، ص136.

(5) رشاد الإمام، "سياسة حمودة باشا الحسيني في المجال التجاري"، **المجلة التاريخية المغربية**، ع2، تونس، جويلية1974، ص83.

الأصداف من طبرقة حتى طرابلس مع حق إنشاء المخازن، وتعهد بحماية موظفي الشركة حتى عند وقوع الحرب، وذلك نظير عوائد سنوية[1].

ونتيجة استئثار فرنسا بامتيازات تجارية هامة بتونس، تمتعت بتخفيض ضريبي في الجمارك فتدفع 3% مقابل 5% تدفعه بقية الدول الأجنبية، وأهم ما كانت المؤسسات التجارية الفرنسية تصدره إلى بلادها من تونس هي الحبوب وخاصة منها القمح، وكان ذلك كامتياز تجاري تتمتع به الشركة الفرنسية المرسيلية الكبيرة المسماة بالشركة الملكية الإفريقية[2].

كما أولى حمودة باشا عناية فائقة للحفاظ على المعاهدات المبرمة بين تونس وفرنسا، وكذلك اهتمامه بسلامة التجارة الفرنسية في إيالته، ففي 08 أكتوبر 1782م، أبرم معاهدة مع فرنسا لتحديد امتياز صيد المرجان لصالح الشركة الملكية الإفريقية بالمياه التونسية[3]. ولم تكن هذه الخطوة سوى تأكيدا محددا على تنفيذ الحقوق التي سبق أن منحها أبوه علي باي لفرنسا[4].

كانت فرنسا تتمتع بوضع تجاري ممتاز في تجارة تونس الخارجية، إذ كانت الشركة الملكية الإفريقية تسعى إلى توريد تونس عدة أصناف من السلع خاصة منها الصوف الإسباني لصنع الشاشية والبن والسكر والبهارات والثياب والكتان، وتصدر الحبوب والزيت والحرير، ولم تكد تمضي 6 سنوات على تولي "حمودة باشا" العرش حتى ازداد التبادل التجاري بين الدولتين زيادة كبيرة وسريعة، ويمكن توضيح حجم الصادرات التونسية، الفرنسية ونقارنه بحجم تجارة تونس مع الدول الأخرى، في سنة 1787م.

- استرادات من مرسيليا إلى تونس 5.239.649 ليرة.
- صادرات من تونس إلى مرسيليا 4.629.602 ليرة.

---

(1) صلاح العقاد، **المغرب العربي في التاريخ الحديث والمعاصر (الجزائر،تونس، المغرب الأقصى)**، ط6، مكتبة الأنجلو المصرية، 1993، ص49.

(2) رشاد الإمام، "سياسة حمودة باشا التجارية مع أوروبا"، **المجلة التاريخية المغربية**، ع6، تونس، جويلية 1976، ص74.

(3) مليكة الشيخ، مرجع سابق، ص90.

(4) ألفونص روسو البارون، **الحوليات التونسية منذ الفتح العربي حتى احتلال فرنسا للجزائر**، تع، تح: محمد عبد الكريم الوافي، منشورات قاريونس، بنغازي،د ت، ص239.

- إستيرادات من البلدان الأجنبية الأخرى إلى تونس 2.099.750 ليرة.
- صادرات من تونس إلى البلدان الأجنبية الأخرى 3.095.665 ليرة[1].

كانت مرسيليا تستورد من المنتجات الزراعية التونسية: الجلود، الأصواف، الشمع،...إلخ، لكن الاتجار بالحبوب والزيت كان هو النشاط الرئيسي للتجارة الفرنسية ونصف السفن الفرنسية المشحونة في تونس من 1781 إلى 1793كانت تحمل حبوبا.

غير أن الوضع التجاري الممتاز الذي كانت تتمتع به فرنسا في تجارة تونس الخارجية تدنى كثيرا، بسبب مقتل لويس السادس عشر في 1793/01/21 وإعلان الجمهورية بفرنسا، فقد اعتبر حمودة باشا ذلك التغيير في الحكم موجبا لفسخ المعاهدات السابقة بين البلدين، وبالتالي عقد معاهدة جديدة، وهو أمر رفضته فرنسا في تلك الظروف[2].

ساءت العلاقات بين تونس وفرنسا بسبب حملة نابليون بونابرت على مصر 1798، حيث أرسل السلطان العثماني تعليقات بقطع العلاقات مع فرنسا وأن ذلك يندرج في إطار التضامن الإسلامي بحكم الإيالات المغاربية[3].

وعليه فإن النظام بلغ أوجه في أيام حمودة باشا هذا الباي المتعاطي للتجارة والمشجع لها، لكن الشيء الملاحظ هو أنه بعد فترة هذا الباي شهدت تونس انحطاط في قيمة المنتجات التي تصدرها البلاد التونسية (من حبوب وزيوت و شاشية وغيرها) وحصل تضخم في الواردات، بالإضافة إلى نزيف نقدي، وتخفيض في العملة المحلية وصعوبات تعاني منها خزينة البايلك والطبقات المسيرة [4].

---

[1] رشاد الإمام، "سياسة حمودة باشا الحسني في تونس 1782-1814"، ع6، المرجع السابق، ص75.

[2] نفسه، ص76.

[3] مليكة الشيخ، مرجع سابق، ص91.

[4] محمد الهادي الشريف، **تاريخ تونس من عصور ما قبل التاريخ إلى الاستقلال**، تع: محمد الشاوش ومحمد عجينة، ط3، دار سراس للنشر، تونس، 1993، ص96.

## ثانيا: الأزمة المالية في تونس(1837-1881)

في الوقت الذي كان فيه السلطان "محمود الثاني" وخلفاؤه يحاولون إصلاح تركية، و محمد "علي باشا" يفتح أبواب مصر للحضارة الغربية، كانت تونس تسير على طريق الحضارة بخطى حثيثة، فبادرت بالتحرر من القيود ثم اتجهت إلى إدخال بعض الإصلاحات في مختلف الميادين[1] . و من زعماء الحركة الإصلاحية في هذه الفترة الباي أحمد (1837-1855) حيث بعد وفاته خلفه ابن عمه محمد باي الثاني (1855-1859) والذي تولى الحكم من بعد وفاته كذلك أخيه محمد الصادق باي (1859-1882)

### 1- إصلاحات أحمد باي (1837-1855):

ابتدأ أحمد باي عهده بعزيمة ثابتة على الإصلاح وهمة فائقة في الأخذ بوسائل التقدم، وساعدته على ذلك تربيته العسكرية، فكانت بداية حكمه بداية عهد جديد بالنسبة للتاريخ التونسي وعلاقاته بالدول الأوروبية عامة وفرنسا على وجه الخصوص[2].

كان أحمد باي[*] يرغب في تكوين جيش تونسي عصري على منوال الجيوش الأوروبية، يكون قادرا على حماية البلاد وضمان سيادتها فشرع في تنظيم الجيش ابتداء من سنة 1843 على النمط الفرنسي[3].

وأنشأ أحمد باي مدرسة عسكرية لتخرج الضباط وهي"مدرسة باردو العسكرية" وقد جلب أساتذة أجانب من إيطاليا وإنجلترا وفرنسا[4]. وعرفت "مدرسة باردو" بثورة تعليمية حقيقية لاعتمادها

---

(1) نقولا زيادة، **تونس في عهد الحماية**، ط1، الأهلية لنشر والتوزيع، بيروت، 2002، ص22.

(2) شوقي الجمل، **المغرب العربي الكبير من الفتح العربي إلى الوقت الحاضر ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب الأقصى مراكش**، ط 1،المكتبة المصري، القاهرة، 2007، ص276.

(*) أحمد باي: تولى الحكم (1837-1855م) ، قام بحركات إصلاحية هامة بتونس ولكن تأثرت ماليا مما كان سببا في الاحتلال رغم أن مساعديه هم من كانوا السبب. أنظر: يونس درمونة، **تونس بين الاتجاهات**، ط1، مكتبة تونس الحرة، تونس،د ت، ص35.

(3) حبيب حسن اللولب، **أبحاث ودراسات في تاريخ المغرب العربي المعاصر**، د ط، د د ب، د ب، د ت، ص34.

(4) شوقي الجمل، مرجع سابق، ص286.

على الخيرات الأجنبية وتحديدا الفرنسية أما عن طبيعة الدروس التي تلقاها الطلاب في هذه المدرسة فاشتملت العلوم الدينية والحساب والهندسة واللغة العربية والمساحة وعدد من اللغات الأجنبية وتحديدا الفرنسية[1].

وتميزت فترة أحمد باي بالتفتح على التيارات الثقافية في أوروبا فقد تتابعت رحلات رجال الدولة إلى فرنسا وغيرها من الدول الأوروبية فشاهدوا ما كانت عليه هذه البلاد من نهضة، وقد سافر أحمد باي بنفسه إلى فرنسا[2]. بدعوة من الملك لويس فليب والتي استمرت من 5 نوفمبر 1846 حتى نهاية ديسمبر 1846 إذ تمكن خلالها من الإطلاع على التنظيمات المتطورة والأجهزة المستحدثة التي تشرف على هيكلة المملكة[3]. وكان لهذه الزيارة أثرها في توطيد العلاقات التونسية الفرنسية، أما المآثر الثقافية التي تركها فتمثلت في تأسيس المكتبة الأحمدية، لذلك حاول أحمد باي النهوض بجامع الزيتونة وعمر خزائنه بالعديد من الكتب[4].

وإلى جانب هذا يذكر أحمد بن أبي الضياف أن أحمد باي أصدر قرارا في (أوت- سبتمبر 1841)، بمنع بيع الرقيق في الأسواق كالبهائم[5]. أما الإصلاح في الجانب الاقتصادي، فقد قام "أحمد باي" ببناء مصانع لصناعة الأسلحة الصغيرة تحت إشراف ضباط ومهندسين من فرنسا[6]. وإلى جانب ذلك اهتم بصناعة النسيج فأسس مصنع الملف بالبطان ومصنع الجلد بالمحمدية ومطحنة بالجديدة ومعاصر الزيت عصرية ومدبغة بتونس ومصنع للصابون، ومن جهة أخرى أسس بنك سنة 1847 و أصدار العملة الورقية[7].

---

(1) رابحة محمد خيضر ولمى عبد العزيز مصطفى، "التجربة الإصلاحية في تونس في عهد محمد الصادق باي 1859-1881 (دراسة في طبيعتها وأبعادها)"، ، قسم التاريخ ، كلية الآداب ، جامعة الموصل، ص ص502، 503.

(2) شوقي الجمل، مرجع سابق، ص286.

(3) حبيب حسن اللولب، مرجع سابق، ص38.

(4) شوقي الجمل، مرجع سابق، ص286.

(5) أحمد بن أبي الضياف، **أتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان**، المجلد2، ح4، الدار العربية للكتاب، تونس، 1999، ص86.

(6) حسين جبار إبراهيم، "إيالة تونس في عهد أحمد باشا باي"، (دراسة تاريخية)، ص83.

(7) حبيب حسن اللولب، مرجع سابق، ص37.

لكن رغم الإصلاحات التي قام بها "أحمد باي" –سالفة الذكر– أدت إلى إرهاق خزينة تونس ومما زاد في تدهور الأوضاع المالية سياسة البذخ والترف لأحمد باي وحاشيته، فكان ذلك سببا إضافيا لاستنزاف موارد البلاد الاقتصادية وعجز ميزانيتها عن تحمل مشروعاته الضخمة، كل هذا أجبر الباي على أن يضاعف الضرائب على الشعب، ثم اضطر في النهاية لأن يوقف الكثير من مشروعاته[1].

## 2- إصلاحات محمد باي 1855-1859.

بعد وفاة أحمد باي خلفه ابن عمه "محمد باي الثاني" (1855-1859)، الذي تميز عهده بالإصلاحات الدستورية والاقتصادية التي قام بها[2]؛ فمن جانب اقتصادي نجد أنه أسقط غالب الأداءات والمغارم المحدثة لموازنة واردات الحكومة ومداخيلها وعوضها بضريبة أخرى تعرف (بالمحي) وقدرها ستة وثلاثون ريالا (21فرنك ونصف ذهبا) يدفعونها كل سنة الرجال القادرون من سكان الإيالة، وهذه الضريبة مؤقتة تلغى متى تحسنت الحالة المالية الإيالية، إلا أنها لم تسقط وبقي السكان يدفعونها مكرهين[3].

أما عن إصلاحاته عن الجانب الدستوري فنجد أنه أصدر قانون عهد الأمان سنة 1273هـ/1857م تعتمد هذه الإصلاحات على مجموعة من القواعد تتمثل في "تأكيد الأمان لسائر السكان على الأعراض والأموال والأبدان" والمساواة بين جميع السكان أمام القانون[4]، واعترف فيه فيه بامتيازات الأجانب وحقهم في العمل والتملك والسكن ومساواتهم بالمسلمين[5].

وبصدور عهد الأمان ( انظر الى رقم 4) منح للأجانب حقوق الملكية والتقاضي وإقامة الصناعات وغير ذلك كمواطنين في بلدهم، وهذا دليل على ازدياد ضغط الدول الأوروبية أو

---

(1) شوقي الجمل، مرجع سابق، ص287.

(2) شوقي الجمل، مرجع سابق، ص287.

(3) حسن حسني عبد الوهاب، **خلاصة تاريخ تونس**، ط3، دار الكتب العربية الشرقية، تونس، د ت، ص171.

(4) حسن اللولب،مرجع سابق، ص39، 40.

(5) زين العابدين شمس الدين نجم، **تاريخ العرب الحديث والمعاصر**، ط1، دار المسيرة، الأردن،2010، ص 141.

تدخلها في السياسية الداخلية لتونس، فصدور هذا القانون جاء تحت ضغط كل من قنصل فرنسا في تونس "ليون روش" والقنصل الإنجليزي بها "ريتشارد ردوود"[1].

وأحدث محمد باي مجلسا بلديا بتونس في سنة 1858 وانتخب حسين الفريق رئيسا له[2]. بالإضافة إلى تأسيسه مشروع توصيل مياه الشرب لمنطقة (زغوان) في قنوات حديدية إلى العاصمة.إلا أنها كلفت ميزانية الدولة مصاريف باهظة، في وقت كانت ميزانية البلد تئن من العجز[3].

وما يلفت الانتباه كذلك هو أن عهد الأمان قد احتوى على نقاط مجحفة في حق الوطن تمثلت في الامتيازات لفائدة الأجانب لاسيما حق امتلاك الأراضي الزراعية التي ستفتح الباب على مصراعيه أمام التغلغل الاستعماري في تونس[4].

### 3- اصلاحات محمد الصادق باي (1859-1882)

تولى محمد الصادق باي[*] حكم تونس في 22سبتمبر 1859م بعد وفاة أخيه محمد باي،بدعوة وموافقة أهل الحل والعقد،[5] وأصدر هذا الباي العديد من الإصلاحات، منها الذي أصدر في 21 مارس 1860المتعلق بالخدمة العسكرية،[6] والذي حددت فيه سنوات الخدمة العسكرية، وبعض الإعفاءات كإعفاء وحيد أبويه وأصحاب العاهات والمعيل لأرملة وغيرها من

---

(1) شوقي الجمل، مرجع سابق، ص288.

(2) حسن حسني عبد الوهاب، مرجع سابق، ص172.

(3) أحمد بن أبي الضياف، مصدر سابق ، ص26.

(4) حبيب حسن اللولب، مرجع سابق، ص41.

(*) محمد الصادق باي: هو ابن الحسن من بايات الأسرة الحسينية في تونس، نصب بايا في يوم 07 فيفري 1859، شهد عهده ثورة علي بن غداهم عام 1864م، وتوقيعه لمعاهدة الحماية، توفي في أكتوبر في 1882. أنظر: بنبلغيث الشيباني، **الجيش التونسي في عهد محمد الصادق باي (1859-1882)**، تق: عبد الجليل التميمي، ط1، مؤسسة التميمي للبحث العلمي، صفاقس، ص65.

(5) رابحة محمد خضير ولمى عبد العزيز مصطفى، مرجع سابق، ص507

(6) حبيب حسن اللولب، مرجع سابق،ص41

الخدمة العسكرية[1]بالإضافة إلى قرار اصدر في 20 جويلية 1860 ينص على إنشاء المطبعة الرسمية وجريدة الرائد التونسي [2].

كما أنشأ هذا الباي في عام 1861م المجالس الأهلية للقضايا بمقتضى القوانين التي أعلنت للسكان، كما كون مجلس أعلى من ستين عضو للنظر في مصالح البلاد ولإبداء الرأي في المسائل السياسية والاقتصادية [3] والأهم من هذا هو إصداره لدستور 1861م الذي نص على المساواة بين الأجناس والسكان ونص على انشاء مجلس شورى يشارك فيه كل من التونسيين والأجانب المقيمين في البلاد.[4]

عرفت فترة محمد الصادق باي عددا هاما من الوزراء في الوزارة الكبرى، الذين كان لبعضهم التأثير المباشر في توجيه السياسة المالية للدولة ومن أبرز هؤلاء الوزراء نجد مصطفى خزندار[*][5]. الذي تطلع بشراهة إلى جمع الأموال بأية وسيلة، فاضطربت الشؤون المالية نتيجة الأنفاق المتزايد في دوائر الحكومة[6]. إذ آلت الأوضاع الاقتصادية في تونس إلى الأسوأ، حيث فرضت ضرائب على الصناع والتجار والزراع وغيرهم من طوائف الشعب الذين أثقل كاهلهم[7].

وكان مصطفى الخزندار يعتمد على محمود بن عياد في الشؤون المالية وجمع الضرائب وعمليات التوريد وما إليها، مما يدر عليه الربح والمكاسب وبلغت الأموال التي جمعها ما يقرب من

---

[1] رابحة محمد خضير ولمى عبد العزيز مصطفى، مرجع سابق، ص513

[2] حبيب حسن اللولب، مرجع سابق،ص41

[3] شوقي الجمل، مرجع سابق ،ص289

[4] جلال يحي، **مدخل العالم العربي الحديث والمعاصر**،ج1،المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية،2001، ص246.

[*] مصطفى خزندار: مملوك يوناني، تربى بقصر أحمد باي، عينه هذا الأخير وزيرا للداخلية والمالية اشتهر بسرقته لأموال الدولة، وعزل عن السلطة سنة 1873. أنظر: بنبلغيث الشيباني، مرجع سابق، ص68.

[5] نفسه، ص67.

[6] محمود علي عامر، **تاريخ المغرب العربي المعاصر**، دط، منشورات جامعة دمشق، دمشق، 2009، ص110.

[7] شوقي الجمل، مرجع سابق، ص290.

ثمانين مليونا، ثم فر إلى فرنسا واحتمى بفرنسا وتجنس بالجنسية الفرنسية[1]، مما جعل الباي يعمل على إعادة أموال دولته المنهوبة وبالفعل فرض عليه إعادة مبلغ قدره 27 مليون فرنك إلى الحكومة التونسية بعد محاكمة في فرنسا[2]، إذ استعان الباي "بخير الدين"[*] في مخاصمة ابن عياد وتسفيه دعواه أمام المحاكم الفرنسية، فأوفده إلى باريس وفي يده صلاحيات واسعة، وعلى مدى ثلاث سنوات متواصلة قضاها خير الدين مدافعا ومرافعا أمام المحاكم الفرنسية، اكتسب خبرة واسعة في القوانين، وأخيرا ألحق هزيمة نكراء بخصمه ابن عياد [3].وانتهت القضية بالحكم على ابن عياد، بأن يرجع إلى الحكومة التونسية سبعة وعشرين مليون من الفرنكات [4].

غير أن هذه الحادثة لم توقف مصطفى الخزندار عن سلب أموال الرعية، بل استعان بغير العياد وهو نسيم شمامة[**]، كمااستغل مرض الباي ليستبد في سرقة الأموال حتى بعد وفاته[5]، حيث كان يبني الزوايا والمساجد بأموال الحكومة ويدعي أنه بناها من ماله الخاص. لكن بالرغم من كل ذلك فإن الدور الأخطر للوزير مصطفى الخزندار قد برز في عهد محمد الصادق باي، حيث انصاع هذا الباي لشهواته مما أتاح الفرصة للوزير بإدارة الشؤون المالية والسياسية للإيالة.[6]

---

[1] جلال يحي، مرجع سابق، ص244.

[2] محمد بيرم الخامس، **صفوة الاعتبار بمستودع الأمصار والأقطار، تر:محمد بيرم الخامس**، تح: علي بن الطاهر الشنوفي،م 1، ط 2 ،بيت الحكمة، ص8.

[*] خير الدين التونسي:(1810-1915) شركسي الأصل، قدم إلى تونس وعين وزير في عهد محمد الصادق، قام بجملة من الاصلاحات، كما عمل على مقاضاة خزندار في المحاكم الفرنسية واستطاع أن يستعيد مبالغ معتبرة من المال المسروق.اشتهر بمؤلفه "أقوام المسالك في معرفة أحوال الممالك" توفي بالإستانة.أنظر:عبد الوهاب الكيالي،مرجع سابق،ص637 .

[3] سمير أبو حمدان، **خير الدين التونسي أبو النهضة**، دار الكتاب العالمي، لبنان، 1993، ص30.

[4] نقولا زيادة، مرجع سابق، ص34.

[**] نسيم شمامة:ولد 1805م وهو رجل أعمال يهودي تونسي،تولى عمل عام لدولة التونسية، بما يساوي رتبة وزير،توفي 23جانفي 1837 بإيطاليا.أنظر محمد بيرم التونسي، المصدر السابق، ص8.

[5] نفسه،ص8 .

للإيالة.[1] كما أنه تمادى بمنح ابنه الأكبر أموال كثيرة بتذاكر على المالية مكتوب بها يدفع فلان وزير المال مقدار كذا من المال لأمير الأمراء ابننا محمد، كما أن ابن مصطفى خزندار لم تكن له وظيفة رسمية ليصرف تلك الأموال.[2]

كما اقترض في سنة 1863م من الشركات الفرنسية والانجليزية مبلغ تزيد قيمته عن 39مليون فرنك بفائض 7%، والتزمت الإيالة التونسية بدفع 4.2 مليون فرنك سنويا لمدة 15 سنة، وبذلك ارتفع المجموع إلى65.1 مليون فرنك، بسبب نهب مصطفى خزندار.[3]

وقد قُصرت يد خزندار لما أُنشِأت "القومسيون" (أي اللجنة الدولية) للإشراف على المالية التونسية 1869م، والتي أجرت تحقيق عن الأسباب التي أدت إلى الإفلاس، ويظهر في الأخير أنها بسبب سرقة الخزندار، وانتهى الباي محمد الصادق بعزله عن الوزارة، ثم طولب بمبالغ كثيرة وانعقد الاتفاق بينه وبين الحكومة على خمسة وعشرين مليون فرنك يدفعها لها.[4] وكانت محاسبته على يد صهره خير الدين الذي حل محله في الوزارة الكبرى.[5] لكن هذا الأخير كان على عكس صهره مصطفى خزندار فقد كان مصلحا خادما لوطنه، حيث أكد في كتابه "أقوام المسالك في معرفة أحوال الممالك"على ضرورة الاقتداء بالغرب والاقتباس بعلومهم ونظمهم السياسية الاقتصادية. فتمثلت إصلاحاته[6] في عدت جوانب ، فبالنسبة للجانب الاقتصادي ألغى خير الدين الدين الضرائب المرهقة التي كانت تثقل كاهل السكان، ووحدها في ضريبة واحدة، وعمد إلى تنظيم جباية الجمارك،[7]وللنهوض بالفلاحة تم إصدار قانون "الخماسة" الذي حدد حقوق وواجبات

---

[1] نقولا زيادة، مرجع سابق،ص31.

[2] نفسه، ص32.

[3] خليفة الشاطر وأخرون، **تونس عبر التاريخ**، ج3، مكتبة الجامعة، تونس،2005،ص12.

[4] نقولا زيادة، مرجع سابق، ص32.

[5] بنبلغيث الشيباني، مرجع سابق، ص69.

[6] حبيب حسن اللولب، مرجع سابق، ص46.

[7] شوقي الجمل، مرجع سابق، ص296.

الخماس ونظم علاقته مع الفلاح وحماه من تجاوزاته،[1] ، أما من الناحية السياسية يرى خير الدين أن أفضل وسيلة للنهوض بتونس هي إصلاح أنظمة الدولة وتوجيه الأمة[2]من خلال تطهير جهاز الحكومة وإسناد المسؤوليات الى رجال عرفوا بنزاهتهم وحبهم للوطن[3]، ومن الجانب الثقافي الثقافي اهتم خير الدين بوضع أسس التعليم بهدف خلق نخبة قادرة على المساهمة في حركة الإصلاح، وعلى تسيير شؤون الدولة الحديثة ولهذا أنشأ في يناير 1875 المدرسة الصادقية بقصد التوفيق بين العلوم العصرية والتقاليد الاسلامية . كما قام خير الدين بتنظيم القضاء والأوقاف. ونظم السجون والبلديات.[4]

ومن بين أهم الأحداث التي وقعت في عهد الباي محمد الصادق بحيث كان لها دور مهم في التنافس الأوروبي على تونس: ثورة بن غذاهم سنة 1864م ،تأسيس اللجنة المالية و تغلغل النفوذ الأوروبي في تونس.

## أ- ثورة بن غذاهم 1864م

اندلعت هذه الثورة أساسا من المناطق الريفية والقبلية، في الشمال الغربي والوسط من البلاد لكنها سرعان ما تميزت بالانتشار والشمول، إذ امتدت إلى كامل المدن والقرى عدا العاصمة وشملت أغلب الطبقات والأصناف[5]، وتزعم هذه الثورة "علي بن غذاهم"[*] الذي عبر عن دوافع الثورة في رسائله التي أرسلها إلى الباي يقول فيها (إن الناس يطالبون برفع المظالم ونهي البغاة والعمال الذين طالت أيديهم، وإنه سوف يستمر إلى أن تخفف الدولة من الضرائب التي أثقلت

---

[1] حبيب حسن اللولب، مرجع سابق، ص52.

[2] علال الفاسي، **الحركات الاستقلالية في المغرب العربي**، ط6، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 2003، ص42.

[3] حبيب حسن اللولب، مرجع سابق، ص ص49 ،50.

[4] شوقي الجمل، مرجع سابق، ص296.

[5] بنبلغيث الشيباني، مرجع سابق، ص169.

[*] علي بن غذاهم:هو ثوري تونسي من قبيلة ماجر بولاية القصرين،قاد ثورة عام 1864م، بسبب المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تعانيها تونس، شملت تلك الثورة العديد من المناطق وتمكن الباي محمد الصادق من إخمادها واعتقل بن غذاهم سنة 1866م ومات بالسجن بعدها بسنة واحدة .أنظر :خير الدين التونسي، مصدر سابق، ص37.

كواهلهم)[1]، ومنه نجد أن سبب الاضطهادات الجبائية التي كادت أن تكون عند السكان من الأمور الطبيعية هي التي أدت إلى ثورة السكان، وقد عبر "كامبنون" في هذا السياق في رسالة وجهها إلى لوزير الحرب في فرنسا فذكر: (إن الإعرابي يطلب من سادته ألا يثقلوا كاهله بفادح الضرائب، وأن يسوسه أقل عدد ممكن من المأمورين، وأن تكون العدالة التي تطبق على مقربة منه وذات إجراءات سريعة وخالية من الشعب)[2].

واستطاعت الإيالة التونسية أن تبث الفُرقة بين صفوف الثوار، وأن توقع بهم الهزيمة وأجبر زعيمهم "علي بن غذاهم" إلى الاستسلام، وزج به في السجن إلى أن توفى في 11 أكتوبر 1867م[3]، لكن الشيء الملاحظ هو أن هذه الثورة رغم فشلها إلا أنها دلت على النضج الاجتماعي للجماهير الشعبية التونسية، والأدهى والأمر أنها فتحت الباب للتدخل الأوروبي في شؤون الإيالة، لتلعب الدور الذي يناسب مصالحها[4]، كما نجد أن هذه الثورة أسقطت تونس في حالة الخراب والدمار والفوضى، فقضت بتعطيل الدستور وتوقيف عمل المجالس البلدية، ودخلت البلاد في حرب أهلية سببت المجاعة والأمراض الخطيرة، كانت ذريعة ملائمة للتدخل الأجنبي في البلاد التونسية والإنقاص من استقلالها[5].

**ب – اللجنة المالية الدولية:**

تعرضت تونس بعد إخماد الثورة الداخلية إلى مصائب متعاقبة ساهمت في إفلاس الخزينة واضطراب الأحوال الاقتصادية، وترتب عن هذه الأحداث اصابت البلاد بنكسة؛ أصبح الإيراد

---

(1) شوقي الجمل، مرجع سابق، ص292.

(2) جان غياج، **ثورة علي بن غذاهم 1864**، ثر: لجنة من كتاب الشؤون الثقافية، المطبعة الرسمية للجمهورية التونسية، 1965، ص ص12، 13.

(3) شوقي الجمل، مرجع سابق، ص292.

(4) نفسه، ص292.

(5) الطاهر عبد الله، **الحركة الوطنية التونسية رؤية شعبية قومية جديدة 1830–1956**، ط2، دار المعارف، تونس، د ت، ص22.

السنوي لتونس لا يكفي لسد حاجة الإدارة ودفع فوائد الديون، فاضطرت الإيالة إلى الاستدانة مرارا واضطرت في النهاية إلى إعلان عجزها عن دفع فوائد القروض[1].

وأمام هذا الوضع المتدهور، تقدم قنصل فرنسا باقتراح يقضي باستحضار لجنة من الخبراء والمستشارين الفرنسيين لدراسة الأوضاع عن كثب واقتراح الحلول العملية الكفيلة بوضع حد للتدهور القائم، على أن تكون أعمال هذه اللجنة متفقة مع تأمين مصالح الدول الأوروبية الأخرى، كإيطاليا وبريطانيا[2]، ولهذا كونت لجنة مالية دولية متركبة من تونسيين وأجانب على امتداد خمس وعشرين سنة تقريبا[3]. والباي محمد الصادق برئاسة هذه اللجنة وذلك لدرايته بالأمور المالية ولمواهبه الدبلوماسية الضرورية لإقناع الأجانب بتخفيف ضغوطهم[4].

عملت هذه اللجنة على مراقبة أمور الدولة، وجردت الباي من عدة صلاحيات، حيث لا يمكنه إبرام أي اتفاقية أو منح أي امتيازات دون موافقتها، وكانت هذه اللجنة تضم جهازين أساسيين هما[5] :

**اللجنة التنفيذية:** تتألف من ثلاثة أعضاء، برئاسة الوزير الأكبر خير الدين التونسي مع مساعدة عضو تونسي له ومتفقد مالية فرنسي، وكلفت هذه اللجنة بجباية الضرائب المخصصة لتسديد الديون التونسية، كما كانت تقوم أيضا بإعداد ميزانية الدولة[6].

---

(1) شوقي الجمل، المرجع السابق، ص294.

(2) عاطف عيد، **موسوعة قصة وتاريخ الحضارات العربية بين الأمس واليوم تونس والجزائر**، بيروت، 1999، ص61.

(3) علي المحجوبي، **انتصاب الحماية الفرنسية بتونس**، تع: عمر بن ضو وحليمة قرقوري وعلي المحجوبي، دار سراس للنشر، تونس، 1986، ص10.

(4) خير الدين التونسي، **أقوام المسالك في معرفة أحوال الممالك**، تق: محمد الحداد، دار الكتاب المصري، القاهرة، 2012، ص38.

(5) علي المحجوبي، انتصاب الحماية، المرجع السابق، ص10.

(6) نفسه، ص10.

**لجنة المراقبة:** وهي تتكون من ستة أعضاء منتخبين يمثلون مفوضي الإيالة التونسية، اثنان من فرنسا واثنان من إنكلترا واثنان من إيطاليا، ويكمن دور هذه اللجنة في مراقبة كل العمليات التي تقوم بها اللجنة التنفيذية، والتثبت فيها، والمصادقة عليها إن اقتضى الأمر[1].

وقد قامت اللجنة المالية الدولية بتفويض مجلس إداري للتصرف في المداخيل الخاصة بتسديد الديون، وكان هذا المجلس يتألف من خمسة أعضاء أربعة أوربيون وواحد تونسي تعينه اللجنة التنفيذية، ولجنة المراقبة ترفع تقريرا حول تصرفه إلى اللجنة المالية بصفة دورية، وانحصر دور اللجنة المالية الدولية في الدفاع عن مقرضي الباي وتأمين ديونهم[2].

ومنه فإن عمل اللجنة اقتصر على التدخل في كل فروع الإدارة بالبلاد وكان طبيعيا أن ينظر الوطنيون إلى هذا التدخل الأجنبي في شؤون بلادهم نظرة السخط والتذمر، فقد كانت اللجنة المالية رمزا لسيطرة الغرب، وأداة لاستغلال وإذلال الشعب التونسي[3].

وقفت اللجنة على أن خسارة رأس المال كان سببه مصطفى خزندار، فقرر الباي على أثر التقرير الذي قدم له من طرف اللجنة المالية أن يدفع مصطفى خزندار قيمة العجز مع الفوائد التي قدرت بـ35 مليون فرنك، فلم يكن أمام مصطفى خزندار إلا الامتثال لذلك، وعلى اثر ذلك تم طرده[4].

وعملت فرنسا على إحباط أعمال هذه اللجنة حتى تزيد أحوال تونس استياء واضطرابا، وتقتنع الدول بوجوب تسليم مقاليد الأمور إلى دولة واحدة هي فرنسا، من خلال تسابقها مع الدول للحصول على الامتيازات التي سنتكلم عنها لاحقا[5].

---

(1) نفسه، ص10.

(2) نفسه، ص11.

(3) شوقي الجمل، مرجع سابق، ص، 294، 295.

(4) رابحة محمد خيضر ولمى عبد العزيز مصطفى، مرجع سابق، ص، ص522، 523.

(5) ثامر الحبيب، **هذه تونس**، د ط، ، مطبعة الرسالة، ص26.

**ج – تغلغل النفوذ التجاري الأوروبي في تونس:**

وفر نظام الامتيازات الظروف الملائمة لدعم المصالح الغربية، مما أدى إلى التسرب التجاري في البلاد التونسية[1]، ويعود ذلك إلى أن أغلب الأهالي قصروا في هذا الميدان، وانحصرت التجارة في يد الأوروبيين خاصة الفرنسيين[2]، كما أن البضائع المستوردة لا تخضع عند دخولها البلاد إلا لرسوم جمركية بسيطة (8% من قيمتها) زيادة على كونها معفاة من الضرائب المحلية، التي توظف في المقابل على البضائع التونسية[3].

لعبت القبائل دورا هاما في اقتصاد البلاد بتعاطيها لتربية الأغنام فهي بذلك توفر الصوف والجلود التي تعتبر مواد أولية للصناعة العتيقة [4]، غير أن الصناعات التونسية كصناعة الأقمشة الشاشية (القش) والمعادن عرفت تدهورا تاما، ولم تقدر على منافسة المنتوجات الأوروبية المصنعة[5]، وقد أدى غزو أقمشة «ليون» الحريرية وأقمشة «مانشستر» القطنية للأسواق المحلية إلىّ إفلاس الحائكين التونسيين[6]، وبعد أن كانت قيمة الصادرات للشاشية تصل إلى 3 ملايين فرنك فرنسي خلال الفترة (1861–1863) نجدها تنخفض لتصل إلى 250.00 ألف فرنك سنة 1875[7]، وذلك نتيجة المزاحمة التي كانت تلقاها هذه الصناعة في أسواقها التقليدية كتركيا ومصر حيث وجدت القبعات الفرنسية والمجرية والنمساوية رواجا كبيرا[8]، ومن الطبيعي أن يكون

---

(1) علي المحجوبي، **العالم العربي الحديث والمعاصر تخلف فاستعمار فمقاومة**، ط1، دار محمد علي للنشر، تونس، 2009، ص40.

(2) نور الدين صحراوي، مرجع سابق، ص73.

(3) علي المحجوبي، العالم العربي...، مرجع سابق، ص41.

(4) علي المحجوبي، انتصاب الحماية...، مرجع سابق، ص19.

(5) علي المحجوبي، العالم العربي...، مرجع سابق، ص41.

(6) علي المحجوبي، انتصاب الحماية...، مرجع سابق، ص19.

(7) رابحة محمد خيضر ولمى عبد العزيز مصطفى، مرجع سابق، ص521.

(8) علي المحجوبي، انتصاب الحماية...، مرجع سابق، ص19.

لهذا الوضع انعكاسات وخيمة على الحرفيين التونسيين إذ تحول الكثير منهم إلى عاطلين عن العمل[1].

ومنه انعكس النفوذ التجاري الأوروبي في البلاد التونسية على خصوصيات التجارة الخارجية التي تحولت نحو الانفتاح أو التهميش ومن ملامح التحولات ارتفاع الواردات على حساب الصادرات، إذ ارتفعت في الواردات نسبة المصنوعات والكماليات الثمينة، وانخفضت نسبة مستلزمات الإنتاج وتقلصت في الصادرات نسبة المصنوعات وانعكس على الريال التونسي الذي تضرر من النزيف المالي، فتدهورت قيمته[2].

ونتيجة لكل هذا ظهر التوسع المالي بواسطة القروض التي كانت تقدم للباي بنسب ربح مرتفعة جدا (الربا) والتي كانت متأتية من فرنسا وإنكلترا وإيطاليا، وقد قبلت هذه البلدان في مرحلة أولى اقتسام السوق التونسية، وهكذا ظهر تنافس بين هذه الدول وأصبحت كل دولة، تسعى أن تضمن أكثر ما يمكن لها من امتيازات في الإيالة لرعاياها[3].

## ثالثا: المشاريع الاقتصادية الفرنسية في تونس (1859-1881)

تمثلت الامتيازات الاقتصادية في تونس في منح فرنسا مشاريع من بينها امتياز خطوط التلغراف والسكة الحديدية.

### 1- امتياز خطوط التلغراف

التلغراف (البرق) هو جهاز يعتمد على ترميز الحروف بنبضات كهربائية ويرسلها عبر الأسلاك إلى آخر يقوم بطباعة تلك النبضات لإرسال البرقيات والنصوص[4].

---

(1) علي المحجوبي، العالم العربي...، مرجع سابق، ص41.

(2) خليفة شاطر وآخرون، مرجع سابق،ص8.

(3) علي المحجوبي، العالم العربي...، مرجع سابق، ص43.

(4) حسين عبد العزيز شافعي، "البريد والبرق (التلغراف) بمدن الحجاز إبان العهد العثماني (923-1334هـ/1517-1915م)"، **مجلة جامعة السودان المفتوحة**، ع6، السودان، 2013، ص10.

عقدت اتفاقية بتاريخ 24 أكتوبر 1859 بين محمد الصادق باي تونس والسيد ليون روش القنصل العام لفرنسا، نصت على إنشاء خط تلغراف يربط بين تونس والجزائر.

فجاء في **المادة الأولى:**أن تنشأ الحكومة الفرنسية خطا تلغرافيا كهربائيا بسلكين من حلق الوادي إلى غاية الحدود الجزائرية؛ باتجاه سوق أهراس مرورا ب :تونس العاصمة، الباردو، باجة و الكاف.

أما **المادة الثانية:** فتقر أنه عند الانتهاء من إنشاء الخط التلغرافي ويصبح قيد الاستعمال يوضع تحت تصرف الحكومة التونسية مع سداد النفقات للحكومة الفرنسية أثناء إنشاءه.

ونفهم من **المادة الثالثة:** يجب على الحكومة التونسية نقل من حلق الوادي إلى الحدود الجزائرية، كل التجهيزات المرسلة من طرف الحكومة الفرنسية لإنشاء الخط التلغرافي، ويجب على الحكومة التونسية، توفير المساهمين وكذا الأعوان للفرنسيين والحيوانات الضرورية للنقل وأماكن عملهم كل هذه التكاليف تتكفل بها الحكومة التونسية.

وجاء في **المادة الرابعة:**أنه يجب على الحكومة التونسية وضع تحت أمر مفتش الخطوط التلغرافية منزل بتونس العاصمة للسكن وكذا لمدير مكتبه، وحارس للمخزن وذلك لتركيب المكاتب ولإيداع التجهيزات، كذلك تمنح محل للعامل في كل من حلق الوادي ،باردو، الباجة، والكاف.

أما **المادة الخامسة:**فجاء فيها تعمل الحكومة الفرنسية على وضع العمال والأعوان الضروريين تحت تصرف الحكومة التونسية لاستغلال الخط التلغرافي.

**المادة السادسة:** تضع الحكومة التونسية سيطرتها على الخط التلغرافي، ويمكن لها أن تستلم عائدات فرنسية، من خلال المراسلات الداخلية والدولية على عبور الخطوط[1] .

[1]ROUARD DE CARD, **Traitésde La France avec Les Pays de l'Afrique du Nord Algérie, Tunisie, tripolitane, Maroc, A.PEDONEIéDITION eur**, PARIS,1906,pp220,221.

**المادة الثامنة:**انتقال المراسلات الرسمية الصادرة من عمال الجهة العملية المتعاقدة وكذا المراسلات الحصرية المتعلقة بالخدمة التلغرافية تكون مجانية في الخطوط التونسية والجزائرية، المراسلات الخاصة الداخلية والدولية ستكون موضوع اتفاقية جديدة تدرس وفقا لمعاهدات في أوروبا حول تبادل المراسلات التلغرافية .

**المادة التاسعة:** تستطيع الحكومة الفرنسية إنشاء خط تلغرافي من الحدود التونسية نحو طرابلس وفقا لظروف تحدد لاحقا حين يتم إنجازها، للحكومة التونسية كامل الحرية على وضع سيطرتها على الخط على أن تسدد للحكومة الفرنسية تكاليف التجهيزات أو تبقى السيطرة للحكومة الفرنسية.

**المادة العاشرة:** في حالة ما إذا تضع الحكومة التونسية سيطرتها على الخط كما في المادة9. أو أنشأت الحكومة الفرنسية خط تلغرافي خارج الإيالة، تستطيع فعل ذلك بشروط متفق عليها لهذا الغرض[1].

## 2-امتياز السكة الحديدية:

بذل البايات جهودا للنهضة بالبلاد وإصلاح شؤونها فطوروا في علاقاتهم المالية، بالأجانب واستعانوا بالشركات الفرنسية والإنجليزية والإيطالية في مشروعهم وبذلك مهدوا الطريق أمام المستعمرين ليحققوا أطماعهم في البلاد[2]، ومن بين المشاريع التي تنافست عليها الدول الاستعمارية الآنفة الذكر هو مشروع السكة الحديدية، إذ طلب القنصل الإنكليزي "ريتشار وود"[*] من الوزير الأكبر مصطفى خزندار قصد الحصول على عقود وامتيازات لمصلحة رجال الأعمال البريطانيين وقد تمكن في شهر أوت 1871 من الحصول على امتياز مد خط سكة حديد بين

---

[1] Ipid, p .p,222, 223.

[2] شوقي عطا الله الجمل وعبد الله عبد الرزاق إبراهيم، **تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر**، ط2، دار الزهراء، الرياض، 2002، ص275.

[*] ريتشار وود: ولد بالقسطنطينية سنة1806، أتقن العديد من اللغات منها العربية والتركية واليونانية، تقلد العديد من المناصب الإدارية. أنظر: رابحة محمد خضير ولمى عبد العزيز مصطفى، مرجع سابق، ص519.

تونس العاصمة وحلق الوادي من جهة وبين تونس و باردو من جهة أخرى لحساب شركة إنكليزية لمدة 99 سنة[1]، وكذلك في سنة 1874 عهد إليها بمد سكة حديد حتى تصل تونس والجزائر[2]، كما عهد إليها بمد الخطوط الحديدية بين تونس العاصمة ومدن باجة، والكاف، وبنزرت، وماطر وسوسة، والقيروان[3].

لكن الشركة عمدت إلى بيع الامتيازات، فاشترته شركة "روبا تينوا" الإيطالية بمبلغ ضخم، قصد سبق فرنسا إليه ودفعت ثمنا له نحو أربعة ملايين وربع مليون فرنك مع أنه لم يكن يساوي أكثر من مليون فرنك، وقد حصلت شركة روبا تينوا على مساعدة مالية حكومية سنوية بقرار من البرلمان الإيطالي لتمكينها من القيام بأعمالها[4].

حصل "تيودور روستان"[*] سنة 1876 على امتياز الخط الحديدي الذي يربط بين تونس والجزائر لفائدة الشركة الفرنسية بون– قالمة التي دشنت في 1879[5] كما حصلت على امتياز مد الخطوط الحديدية الرابطة بين تونس وسوسة من جهة وبين تونس وبنزرت من جهة أخرى بعد أن تخلت عن ذلك الشركة الإنكليزية، ثم توصلت في نهاية الأمر إلى الحصول على امتياز مد كل السكك الحديدية بالبلاد التونسية[6].

ومنه فإن أهمية هذا الخط لم تقتصر على الناحية الاقتصادية فحسب بل على النواحي العسكرية أيضا، إذ يَسُرَ نقل الجنود والمؤمن إلى تونس العاصمة، بالإضافة إلى أن هذا الخط يخترق أخصب وأغنى جزء من تونس، ويضع هذه المنطقة تحت سيطرة فرنسا ،وهكذا كان نفوذ

---

(1) علي المحجوبي، مرجع سابق، ص44.

(2) نقولا زيادة، مرجع سابق، ص76.

(3) علي المحجوبي، مرجع سابق، ص44.

(4) نقولا زيادة، مرجع سابق، ص76.

(*) تيودور روستان: قائد الجمهورية الفرنسية بتونس تمت على يده عقد معاهدة الحماية 12 ماي 1881، عين وزير مقيم بتونس وآخر قنصل فرنسي بتونس.أنظر: محمد بن خوجة، **صفحات من تاريخ تونس**، تق: حمادي الساحلى، دط، دار الغرب الإسلامي، بيروت، دت، ص129.

(5) حبيب حسن اللولب، مرجع سابق، ص58.

(6) علي المحجوبي، مرجع سابق، ص45.

فرنسا في عام 1878 في ذروته، وكانت نسبة الديون الفرنسية تمثل نسبة كبيرة من الدين التونسي، وكانت فرنسا تتحكم في مالية البلاد عن طريق نائب رئيس اللجنة المالية[1]، ولهذا أصبح هذا الامتياز مجالا حيويا للسلطات الفرنسية بالجزائر التي مهدت إلى تحويله إلى مجال عبور وهو ما تم بالفعل أثناء غزو البلاد التونسية في ربيع 1881[2].

## رابعا: فرض الحماية على تونس (1881-1883):

سنتطرق في هذا المبحث إلى الظروف الخارجية والداخلية التي أدت إلى فرض الحماية الفرنسية على تونس ، تتمثل الأولى في مؤتمر برلين والثانية في قبيلة بني خمير .

### 1- دور مؤتمر برلين في فرض الحماية على تونس

اكتسب الوجود الفرنسي في تونس صفة شبه رسمية في أعاقب مؤتمر برلين[*] 1878 الذي عقد في نهاية ثورة الشعوب البلقانية على الدولة العثمانية، وكان الهدف منه تسوية أوضاع البلقان ولكن في أثناء جلسات المؤتمر ظهرت النوايا الاستعمارية لكل من إنجلترا في مصر وفرنسا في تونس[3]، إذ أخذت هذه الأخيرة الحرية الكاملة للفرنسيين في العمل بتونس في هذا المؤتمر بعد أن تحصلت على الموافقة الدولية فكان موقف بريطانيا التي كانت في البداية تبدي معارضتها لامتداد الحكم الفرنسي على تونس[4]، إلا أن موقفها تغير بعد أن تنازلت الدولة العثمانية عن قبرص لها، فسعت إلى تأييد فرنسا لها مقابل تأييد رغبة فرنسا في تونس باعتبار أن ذلك يعتبر امتدادا طبيعيا لممتلكات فرنسا في شمال إفريقيا[5]، وفي أثناء ذلك عرض وزير الخارجية البريطاني "سالزبري"

---

[1] شوقي الجمل، مرجع سابق، ص301.

[2] محمد الأزهر الغربي، **المجال في المغارب بين التاريخ والذاكرة**، المعهد العالي لتاريخ تونس المعاصر، جامعة منوبة، تونس، 2015، ص80.

[*] مؤتمر برلين هو مؤتمر دولي عقد لأجل اقتسام جزئي لممتلكات الدولة العثمانية، عقد في جوان 1878، جمع كل من ألمانيا، روسيا، انجلترا، النمسا، تركيا، فرنسا، إيطاليا، المجر.أنظر: عبد الوهاب الكيالي، مرجع سابق، ص502.

[3] ناهد إبراهيم دسوقي، **دراسات في تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر**، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2011، ص234.

[4] جلال يحي، المرجع السابق، ص294.

[5] زين العابدين شمس الدين نجم، مرجع سابق، ص142.

على زميله الفرنسي تونس قائلا: "خذو تونس إذ أردتم فإن بريطانيا لن تمانع فيها ولا تقاومكم وستحترم قراركم"، وفي مقابلة أخرى قال له: "إنكم لا تستطيعون ترك قرطاجة بأيدي البرابرة"، وبعد انتهاء مؤتمر برلين حرص الوزير الفرنسي على الحصول على تأكيد رسم بريطاني يعطي لفرنسا تونس رسميا، وحصل هذا التأكيد في أوت 1878[1].

أما ألمانيا فقد ساندت توجهات الفرنسيين من أجل إضعاف مركز الإيطاليين الذين أدعوا حقهم بالسيطرة على تونس ولإبعاد الفرنسيين عن التفكير في استعادة الألزاس واللورين أو التفكير في شن حرب انتقامية ضد ألمانيا بعد هزيمتهم أمامها عام 1870م[2]، إذ صرح المستشار "بسمارك"[*] بقوله: "إني أعتقد بأن الإجاصة التونسية قد نضجت وآن لكم أن تقطفوها" وهكذا يمكن القول بأن فرنسا صارت تتصرف بكل حرية في تونس منذ أن تخلت ألمانيا وإنكلترا عن هذه المسألة غداة مؤتمر برلين[3].

## 2- دور قبيلة بني خمير في فرض الحماية على تونس

تأكدت المطامح الأوروبية واستفحلت من جديد (نخص الذكر الفرنسية)، ولم يبقى على هذه الأخيرة إلا أن تتخذ ذريعة لتبرز بها تدخلها، فكانت مشاكل الحدود التونسية الجزائرية هي أحسن وسيلة لتتدخل بها في شؤون باي تونس محمد الصادق[4]، حيث توغلت القبائل التونسية من بني خمير القاطنة بالجبال الواقعة على الحدود الجزائرية إلى جنوب الصحراء إلى الحدود الطرابلسية، ثم توغلوا داخل الحدود الجزائرية إثر اغتيال مواطن من أولاد سدرة (بني خمير) في فيفري 1881 بسبب تعديه على شرف فتاة من قبيلة ناهد (الجزائرية) ودخلت القبيلتين في مواجهة أدت إلى

---

[1] إياد تركان إبراهيم، حنان طلال جاسم، "السياسة البريطانية تجاه أطماع فرنسا في ولايتي تونس وطرابلس (1830-1882)"، كلية التربية الأساسية، قسم التاريخ، ص13.

[2] نميرطة ياسين، **تاريخ العرب الحديث والمعاصر**، ط1، دار الفكر، عمان، 2010، ص104.

[*] بيسمارك: (1815-1898) سياسي بروسي، عمل على توحيد ألمانيا، تولى منصب المستشارية بألمانيا، من 1871 إلى 1890م، حقق الملف الداخلي الألماني والامبراطورية الألمانية الثانية. أنظر عبد الوهاب الكيالي، مرجع سابق، ص143.

[3] علي المحجوبي،انتصاب الحماية....، مرجع سابق، ص35.

[4] محمد عصفور سلمان، "الحماية الفرنسية على تونس عام 1881 والموقف العثماني والأوروبي منها"، **مجلة ديالي**، ع56، كلية التربية للعلوم الإنسانية، العراق، 2012، ص4.

تدخل السلطات الفرنسية في الجزائر للحفاظ عن الأمن بالحدود لقمع قبائل بني خمير للحفاظ على حدودها ما بين (31/30 مارس 1881م) كان هذا حسب رأي "على المحجوبي[1]، إلا أن "علي داهش" أرجع سبب تدخل فرنسا في شؤون تونس هو دعم ومساندة قبائل بني خمير للجزائريين في مقاومتهم للمحتل الفرنسي[2] ، وهناك رأي آخر يقر على أن فرنسا اتهمت الباي التونسي على أنه هو الذي حرض تلك القبائل على القيام باعتداءات على القبائل الجزائرية، وقد طلبت من الباي مساعدة الجنود الفرنسيين في معاقبة قبيلة بني خمير لكن الباي رفض وحاول أن يتدخل لتأديب القبيلة بنفسه لكن ذلك لم يكن كافيا لمنع فرنسا من تنفيذ خطتها التي كانت تنتظرها بلهف بعد مؤتمر برلين 1878[3].

وحسب ما إطلاعنا عليه من مراجع فإننا نضم رأينا إلى رأي "علي المحجوبي" لأنه أولا تونسي الأصل، أولى اهتمامه البالغ لتاريخ تونس وعلى وجه الخصوص فرض الحماية الفرنسية بتونس 1881م، ووقف بالتفصيل على حيثياتها وجوانبها، وقد اتفق معه العديد من المؤرخين، أما في ما يخص رأي "علي داهش" فإنه رأي ضعيف لا يمكننا الأخذ به لأنه اعتمد على ما ذهبت إليه الحكومة الفرنسية والتي أعطت الحادث أكثر من حجمه، فكيف للقبائل أن تمتلك قوات لتستطيع الوقوف في وجه القوات الفرنسية؟ وطابع نشاطها الرعوي لا يجعلها تمتلك لتلك القوات.

طلب "جول فيري" المتحمس لاحتلال تونس، من الحكومة الفرنسية بتخصيص اعتماد مالي للقيام بعمله عسكرية بحجة ردع القبائل على الحدود التونسية وعند سماع باي تونس بحادثة توغل القبائل التونسية والموقف الفرنسي من الحادث، أمر بالتحقيق مقترحا معاقبة الجناة بإرسال قوات تونسية لمحاسبتهم، غير أن الحكومة الفرنسية رفضت ذلك وأعلمت الحكومة التونسية أنها ستعمل

---

(1) علي المحجوبي، انتصاب الحماية...، مرجع سابق، ص40.

(2) محمد علي داهش، **دراسات في الحركات الوطنية والاتجاهات الوحدوية في المغرب العربي**، د.ط، منشورات اتحاد المكتب العرب، دمشق، 2004، ص41.

(3) عز الدين معزة، **فرحات عباس والحبيب بورقيبة**، دراسة تاريخية مقارنة(1899-2000م)، أطروحة لنيل شهاة الدكتوراه، قسنطينة، 2009-2010، ص ص18-19.

على معاقبة المعتدين بنفسها، وأخذت تحشد الجيش الفرنسي على الحدود التونسية[1]، وفي يوم 24 أفريل 1881، تسربت كتيبة فرنسية تضم 35.000 رجل من الجزائر إلى البلاد التونسية، فاحتلت مدينة الكاف في 26 أفريل وسوق الأربعاء في 29 أفريل، وعين دراهم في 11 ماي، واحتلت طبرقة في يوم 26 أفريل بعد قصفها بالقنابل و1 ماي استسلمت مدينة "بنزرت بدون أدنى مقاومة"[2].

وفي 12 ماي 1881 ولما وصل الجنرال بريار[*] إلى تونس عرض على الباي محمد الصادق توقيع معاهدة "قصر السعيد"، هذه المعاهدة التي أصبحت تعرف في التاريخ تحت اسم "معاهدة باردو"[3]، والتي اشترط أحد بنودها( انظر الى الملحق رقم 5) أن يتولى سفراؤها ووزرائها المفوضون وقناصلها في الأقطار المختلفة تمثيل تونس، ورعاية مصالح رعاياها في الخارج، كما تحرم في بند آخر من عدم إبرام أي عقد ذي صبغة عامة مع أي دولة أخرى دون الرجوع إليها والحصول على موافقتها[4]، كما تعهدت فرنسا من جهتها ببذل مساعدتها للباي وحمايته من أي خطر يتهدده أو يتهدد أمن مملكته، وبتعيين مقيم فرنسي عام يكون واسطة بينها وبين السلطات التونسية[5].

---

(1) محمد عصفور سلمان، مرجع سابق، ص5.

(2) علي المحجوبي، انتصاب الحماية...، مرجع سابق، ص44.

(*) الجنرال بريار: هو جنرال فرنسي وقائد الحملة الفرنسية الأولى على تونس في أفريل1881، وفرض الحصار على قصر باردو. أنظر: محمد عصفور سلمان، مرجع سابق، ص10.

(3) jean ganige, **les originees duprotectrat Français entunisie (1861-1881)**, France, 1959, p413.

(4) محمد حسن جوهر، **شعوب العالم تونس**، دار المعارف، مصر، 2011، ص51.

(5) عبد الله مقلاتي، **المرجع في تاريخ المغرب الحديث والمعاصر (الجزائر، تونس، المغرب، ليبيا)**، د ط، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2014، ص69.

كما فرضت المعاهدة في بندها الثامن غرامة حربية على القبائل «العاصية» بحدود السواحل. أما البند التاسع فقد حظر على الحكومة التونسية إدخال السلاح والذخائر الحربية لجزيرة جربة ومرسى وقابس والمراسي الأخرى حتى لا يهرب إلى التراب الجزائري[1].

إن معاهدة باردو في مظهرها لا تشعر بحقيقة الأهداف الاستعمارية التي كانت تهدف إليها فرنسا فقد صيغت موادها بطريقة توحي كأنها لا تمس صميم استقلال تونس وحقوقها كإيالة ذات سيادة، لكن التحليل الدقيق لموادها يوضح كيف أنها سلبت تونس كل مقومات الدولة المستقلة، فهي تعطي القوات الفرنسية حق احتلال المراكز التي تراها صالحة لاستتباب الأمن[2].

ونرى أن فرنسا سعت بمختلف الوسائل إلى فرض معاهدة أخرى تضمن لها حق التدخل في شؤون تونس بصفة فعالة، فبدأت سعيها لتحقيق هذه الغاية وأخذت تتحين الفرص لفرض معاهدة ثانية تحقق إتمام سيطرتها على البلاد، وسلكت مع الباي الجديد "علي باي" طرق أخرى لإرغامه في النهاية على إمضاء الاتفاقية المعروفة «باتفاقية المرسى» المعقودة بتاريخ 8 يونيو سنة 1883[3] ، والتي أنهيت استقلال تونس وإخضاعها للاحتلال الفرنسي[4]، حيث اعتبرها الفرنسيون مؤكدة ومكملة لمعاهدة باردو، وكان الهدف منها توسيع سلطة فرنسا وإدخال الإصلاحات الإدارية والقانونية والمالية التي ترى الحكومة الفرنسية أنها ضرورية (المادة الأولى)[5]، وهكذا أصبح لفرنسا الإشراف الكامل على الديون وعلى ميزانية الدولة[6].

---

[1] شاوشي حباسي،"فرض الحماية الفرنسية على تونس ورد الفعل التونسي، 1881-1883"، **مجلة الدراسات التاريخية**، ع8، جامعة الجزائر، 1994، ص96.

[2] شوقي الجمل، مرجع سابق، ص306.

[3] ثامر الحبيب، مرجع سابق، ص29.

[4] نمير طه ياسين، مرجع سابق، ص105.

[5] عبد الله مقلاتي، مرجع سابق، ص72.

[6] شوقي الجمل، مرجع سابق، ص307.

**خلاصة:**

نستنتج أن الامتيازات الاقتصادية الفرنسية في تونس بدأت منذ أواخر القرن 16م وبداية القرن 17م ، وذلك من خلال تأسيس الشركات التجارية التي كانت بمثابة عيون للجوسسة كما ذكرنا عن الجزائر، وأصبحت هذه الشركات تهيمن على الإيالة التونسية و باياتها عن طريق قناصلها، وبذلك أصبحت وسيلة للضغط مما أدى إلى ظهور تنافس القوى الاستعمارية( البريطانية – الايطالية – الفرنسية ) في القرن 19م وأدت إلى احتدام الصراع بينهم على الظفر بتونس، فكانت فرنسا تحرص على أن تكون لها حصة الأسد في مجال الامتيازات والقروض؛ وهو ما حدث، إذ استحوذت على امتياز خطوط التلغراف والسكة الحديدية وغيرها من الامتيازات، ومنه نجد أن فرنسا استغلت الامتيازات للتغلغل، جعلها في النهاية تصل إلى النتيجة المرجوة وهي فرض حمايتها على تونس.

ومن خلال دراستنا هذه نستخلص على أنه توجد نقاط اختلاف وتشابه للامتيازات في كل من الجزائر وتونس:

**أوجه الاختلاف:**

منحت كل من الجزائر و تونس فرنسا امتيازات اقتصادية تمثلت في صيد المرجان والحبوب والجلود والشمع وغيرها، لكن الملاحظ على الامتيازات في الجزائر منذ بدايتها و إلى نهايتها اقتصرت على امتيازات تجارية تعتمد على الصيد بالدرجة الأولى، أما تونس فنجد أنها اقتصرت على الجانب التجاري، لكن أواخر العهد العثماني اعتمدت على ميدان التجهيز كامتياز السكة الحديدية وخطوط التلغراف وتوسيع ميناء تونس وامتياز الأراضي.

نجد أن التنافس الانجليزي الفرنسي كان في كل من الجزائر وتونس حول الامتيازات،إلا أن الملاحظ أنا التنافس كان حادا على تونس، بالإضافة إلى دخول ايطاليا في هذا الصراع.

تعرضت كل من الجزائر وتونس إلى أزمة ديون إلا أنهما يختلفان فالأولى هي التي قدمت مساعدات مالية لفرنسا ،على عكس الثانية نجد أن الموازين انقلبت وأصبحت فرنسا هي التي تقرضها المال، وغرقت في الديون مما أدى في النهاية إلى فرض الحماية عليها.

نجد أن الامتيازات في الجزائر وتونس اختلفتا في الموقع الجغرافي فالأولى كانت في الشرق والثانية كانت في الغرب.

**أوجه التشابه:**

تشابه العلاقات التجارية من حيث بنية التجارة وطبيعة التبادل التجاري، والمواد الأولية المصدرة.

تشابه كلتا الدولتين في إنشاء مراكز تجارية لصيد المرجان على السواحل .

احتكرت الشركات التجارية الفرنسية في كلتاهما صيد المرجان، إذ يعتبر هذا الأخير وسيلة لتغلغل التجاري في الجزائر وتونس.

كلتاهما كانتا محل اهتمام فرنسا بالدرجة الأولى، وذلك لأهميتهما في تزويد فرنسا بالمواد الغذائية، وخاصة القمح.

كان للامتيازات علاقة وثيقة بالاستعمار في كل من البلدين، حيث استخدمت كذريعة لدعم النفوذ الفرنسي.

# خاتـــــمـــة

## خاتمة :

بعد معالجتنا لموضوع الامتيازات الاقتصادية الفرنسية في الجزائر وتونس ، خلصنا إلى جملة من النتائج يمكن إجمالها في النقاط التالية :

– بدأت الامتيازات الفرنسية في الدولة العثمانية كمنح سلطاني من سلطان قوي لملك ضعيف، ويحق له تعديلها أو إلغائها متى شاء ، فهي لم تكن عمل مذموما في تلك الفترة لأنها كانت وسيلة في التعامل مع الدول الأجنبية وكسب أموال الضرائب منها، ولهذا لا يُحمل السلطان سليمان القانوني مسؤولية الامتيازات التي ستتحول في فترة ضعف الدولة العثمانية إلى قيود تخنقها .

– تعتبر معاهدة الامتيازات العثمانية الفرنسية المبرمة 1536م ، بمثابة حجر الأساس الذي قامت عليه المعاهدات العثمانية الأوروبية الأخرى ، فقد أصبحت بمثابة نظام أو آلية تنظم العلاقات الدولية .

– استغلت فرنسا الامتيازات الممنوحة لها أسوأ استغلال ، فجعلتها كوسيلة للتدخل في شؤون الداخلية للدولة العثمانية وفي إيالاتها ، وذلك من خلال الأنشطة الاقتصادية ، إذ يلاحظ أن الرأسمال الأجنبي بدأ يتغلغل في الدولة العثمانية بفضل نظام الامتيازات ، فبضعف السلطنة العثمانية باتت فرنسا هي التي تسيطر على الامتيازات، حيث أصبحت تملي شروط المعاهدات حسب مصالحها وطموحاتها .

– شكلت الامتيازات الفرنسية حجر الأساس لاستعمار فرنسا أقاليم الدولة العثمانية ، فظهرت الأطماع الاستعمارية الفرنسية ( الجزائر وتونس ) .

– بمنح الامتيازات لفرنسا في الجزائر وتونس جعلهما مصدر توريد كميات كبيرة من القمح نحو فرنسا .

– استغلال امتياز الشرق الجزائري والغرب التونسي من طرف الشركات الاقتصادية الفرنسية، وعملت هذه الأخيرة على احتكار الصادرات لكل من البلدين.

– احتكار فرنسا للامتيازات في كل من الجزائر وتونس جعلها تجني أرباح طائلة من صيد المرجان ، الذي يعتبر وسيلة للتغلغل التجاري في كلتا الإيالتين ، إذ جعلت منهما بمثابة مستعمرات تجارية ، وجعلت لها الأحقية في احتكار التجارة.

– كان للامتيازات الفرنسية في الجزائر وتونس علاقة وثيقة بالاستعمار ، حيث استخدمت كوسيلة هامة لدعم النفوذ الفرنسي في البلدين .

ومنه نجد أن الاستعمار السياسي لا يأتي إلا عن طريق التجارة أي بالتغلغل والنفوذ الاقتصادي من خلال الشركات التجارية .

# ملاحق

## ملحق رقم 1: المعاهدة العثمانية الفرنسية 1536م

وفي أوائل شهر فبراير سنة ١٥٣٦ تم الاتفاق بين المسيو لافوري سفير فرنسا والباب العالي وصدر به خط شريف[٣] يمنح بعض امتيازات لرعايا ملك فرنسا النازلين بأراضي الممالك المحروسة. وهذا نص هذه المعاهدة مترجماً من مجموعة

البارون دي تستا الموجودة في الكتبخانة الخديوية :

ليكن معلوماً لدى العموم أنه في شهر...[١] سنة ٩٤٢ من الهجرة المحمدية (شهر فبراير سنة ١٥٣٦) من الميلاد قد اتفق بمدينة الأستانة العلية كل من المسيو جان دي لافوري، مستشار وسفير صاحب السعادة الأمير فرنسوا المتعمق في المسيحية ملك فرنسا، المعين لدى الملك العظيم ذي القوة والنصر السلطان سليمان خاقان[٢] الترك إلى آخر ألقابه والأمير الجليل ذي البطش الشديد سر عسكر السلطان بعد أن تباحثا في مضار الحرب وما ينشأ عنه من المصائب وما يترتب على السلم من الراحة والطمأنينة على البنود الآتية :

البند الأول : قد تعاهد المتعاقدان بالنيابة عن جلالة الخليفة الأعظم وملك فرانسا على السلم الأكيد والوفاق الصادق مدّة حياتهما وفي جميع الممالك والولايات والحصون والمدن والموانىء والثغور والبحار والجزائر وجميع الأماكن المملوكة لهم الآن أو التي تدخل في حوزتهم فيما بعد، بحيث يجوز لرعاياهما وتابعيهما السفر بحراً بمراكب مسلحة أو غير مسلحة والتجول في بلاد الطرف الآخر والمجيء إليها والإقامة بها أو الرجوع إلى الثغور والمدن أو غيرها بقصد الاتجار على حسب رغبتهم بكمال الحرية بدون أن يحصل لهم أدنى تعد عليهم أو على متاجرهم .

البند الثاني : يجوز لرعايا وتابعي الطرفين البيع والشراء والمبادلة في كافة السلع الغير ممنوع الاتجار فيها ولسيرها ونقلها براً وبحراً من مملكة إلى أخرى مع دفع العوائد والضرائب المعتادة قديماً بحيث يدفع الفرنساوي في البلاد العثمانية ما يدفعه الأتراك ويدفع الأتراك في البلاد الفرنساوية ما يدفعه الفرنساويون بدون أن يدفع أي الطرفين عوائد أو ضرائب أو مكوساً أخرى .

البند الثالث : كلما يعين ملك فرنسا قنصلاً في مدينة القسطنطينية أو في بيرا[٣] أو غيرهما من مدائن المملكة العثمانية كالقنصل المعين الآن بمدينة الاسكندرية

مصدر : محمد فريد بك المحامي ، تاريخ الدولة العثمانية ، تح :احسان حقي ،ط1،دار النفائس ،بيروت ، 1981 ، ص223.

يصير قبوله ومعاملته بكيفية لائقة ويكون له أن يسمع ويحكم ويقطع بمقتضى قانونه في جميع ما يقع في دائرته من القضايا المدنية والجنائية بين رعايا ملك فرنسا بدون أن يمنعه من ذلك حاكم أو قاضي شرعي أو (صوباشي)[1] أو أيّ موظف آخر ولكن لو امتنع أحد رعايا الملك عن إطاعة أوامر أو أحكام القنصل فله أن يستعين بموظفي جلالة السلطان على تنفيذها وعليهم مساعدته ومعاونته وعلى أي حال ليس للقاضي الشرعي أو أي موظف آخر أن يحكم في المنازعات التي تقع بين التجار الفرنساويين وباقي رعايا فرنسا حتى لو طلبوا منه الحكم بينهم وأن أصدر حكماً في مثل هذه الأحوال يكون حكمه لاغياً لا يعمل به مطلقاً .

البند الرابع :لا يجوز سماع الدعاوى المدنية التي يقيمها الأتراك أو جباة الخراج أو غيرهم من رعايا جلالة السلطان ضدّ التجار أو غيرهم من رعايا فرنسا أو الحكم عليهم فيها ما لم يكن مع المدّعين سندات بخط المدّعي عليهم أو حجة رسمية صادرة من القاضي الشرعي أو القنصل الفرنساوي وفي حالة وجود سندات أو حجج لا تسمع الدعوى أو شهادة مقدّمها إلا بحضور ترجمان القنصل .

البند الخامس :ولا يجوز للقضاة الشرعيين أو غيرهم من مأموري الحكومة العثمانية سماع أي دعوى جنائية أو الحكم ضد تجار ورعايا فرنسا بناء على شكوى الأتراك أو جباة الخراج أو غيرهم من رعايا الدولة العلية بل على القاضي أو المأمور الذي ترفع إليه الشكوى أن يدعو المتهمين بالحضور بالباب العالي محل إقامة الصدر الأعظم الرسمي .

وفي حالة عدم وجود الباب المشار إليه (أي إذا حصلت الواقعة في محل غير الاستانة) يدعوهم أمام أكبر مأموري الحكومة السلطانية وهناك يجوز قبول شهادة جابي الخراج والشخص الفرنساوي ضد بعضهما .

البند السادس :لا يجوز محاكمة التجار الفرنساويين ومستخدميهم وخادميهم فيما يختص بالمسائل الدينية أمام القاضي أو السنجق[2]بيك ° أو الصوباشي أو غيرهم

---

مصدر : نفسه ، ص224.

من المأمورين بل تكون محاكمتهم أمام الباب العالي. ومن جهة أخرى يكون مصرح لهم باتباع شعائر دينهم ولا يمكن جبرهم على الإسلام أو اعتبارهم مسلمين ما لم يقروا بذلك غير مكرهين.

البند السابع : لو تعاقد واحد أو أكثر من رعايا فرانسا مع أحد العثمانيين أو اشترى منه بضائع أو استدان منه نقوداً ثم خرج من الممالك العثمانية قبل أن يقوم بما تعهد به فلا يسأل القنصل أو أقارب الغائب أو أي شخص فرنساوي آخر عن ذلك مطلقاً. وكذلك لا يكون ملك فرانسا ملزماً بشيء بل عليه أن يوفي طلب المدعي من شخص المدعى عليه أو أملاكه لو وجدت باراضي الدولة الفرنساوية أو كان له أملاك بها.

البند الثامن : لا يجوز استخدام التجار الفرنساويين أو مستخدميهم أو خدامهم أو سفنهم أو ( قواربهم ) أو ما يوجد بها من اللوازمات أو المدافع والذخائر أو التجارة جبراً عنهم في خدمة جلالة السلطان الأعظم أو غيره في البر والبحر ما لم يكن ذلك بطوعهم واختيارهم.

البند التاسع : يكون لتجار فرانسا ورعاياها الحق في التصرف في كافة متعلقاتهم بالوصية بعد موتهم، وعند وفاة أحد منهم وفاة طبيعية أو قهرية عن وصية فتوزع

---

مصدر : نفسه ، 225 .

أمواله وباقي ممتلكاته على حسب ما جاء بها، ولو توفي ولم يوص فتسلم تركته إلى وارثه أو الوكيل عنه بمعرفة القنصل لو كان في محل وفاته قنصل وإلا فتحفظ التركة بمعرفة قاضي الجهة بعد أن تعمل بها قائمة جرد على يد شهود. أما لو كانت الوفاة في جهة بها قنصل فلا يكون للقاضي أو مأمور بيت المال أو غيرهما حق في ضبط التركة مطلقاً، ولو سبق ضبطها بمعرفة أحد منهم يصير تسليمها إلى القنصل أو من ينوب عنه لو طلبها قبل الوارث أو وكيله وعلى القنصل توصيلها وتسليمها إلى صاحب الحق فيها .

البند العاشر: بمجرد اعتماد جلالة السلطان وملك فرانسا لهذه المعاهدة فجميع رعاياهما الموجودين عندهما أو عند تابعيهما أو على مراكبهما أو سفنهما أو في أي محل أو اقليم تابع لسلطتهما في حالة الرق. سواء أكان ذلك بشرائهم أو بأسرهم وقت الحرب، يصير إخراجهم فوراً من حالة الاسترقاق إلى بحبوحة الحرية بمجرد طلب وتقرير السفير أو القنصل أو أي شخص آخر معين لهذا الخصوص ولو كان أحدهم قد غير دينه ومعتقده فلا يكون ذلك مانعاً لاطلاق سراحه .

ومن الآن فصاعداً لا يجوز لجلالة السلطان أو ملك فرنسا ولا لقبودانات[1] البحر ورجال الحرب أو أي شخص آخر تابع لأحدهما أو لمن يستأجرونهم لذلك سواء في البر والبحر أخذ أو شراء أو بيع أو حجز أسراء الحرب بصفة أرقاء ولو تجاسر قرصان أو غيره من رعايا إحدى الدولتين المتعاقدتين على أخذ أحد رعايا الطرف الآخر أو اغتصاب أملاكه أو أمواله يصير إخبار حاكم الجهة وعليه ضبط الفاعل ومعاقبته على مخالفته شروط الصلح عبرة لغيره وردّ ما يوجد عنده من الأشياء المغتصبة إلى من أخذت منه. وإذا لم يضبط الفاعل فيمنع هو وجميع شركائه من الدخول في البلاد وتضبط ممتلكاته لجانب الحكومة التابع إليها ويصير التعويض على ما حصل له من الضرر مما يصادر من أملاك الجاني. وهذا لا يمنع من مجازاته لو صار ضبطه فيما بعد. وللمجني عليه أن يستعين على الحصول على

مصدر: نفسه ، ص 226

ذلك بضامني هذا الصلح وهم السر عسكر عن الجناب السلطاني وأكبر القضاة عن ملك فرانسا .

البند الحادي عشر: لو تقابلت دونانمات[1] إحدى الدولتين المتعاقدتين ببعض مراكب رعايا الدولة الأخرى فعلى هذه المراكب تنزيل قلوعها ورفع أعلام دولتها حتى إذا علمت حقيقتها لا تحجزها أو تضايقها السفن الحربية أو أي تابع آخر للدولة صاحبة الدونانمة. وإذا حصل ضرر لأحدهما فعلى الملك صاحب الدونانمة تعويض هذا الضرر فوراً.وإذا تقابلت سفن رعايا الدولتين فعليهما رفع العلم وإبداء السلام بطلقة مدفع والمجاوبة بالصدق لو سئل ربانها عن الدولة التابع إليها ولما تُعلم حقيقتها لا يجوز لأحداها أن تفتش الأخرى بالقوة أو تسبب لها أي عائق كان .

البند الثاني عشر: إذا وصلت إحدى المراكب الفرنساوية سواء بطريق الصدفة أو غيرها إلى إحدى موانىء أو شطوط الدولة العلية تعطى ما يلزمها من المأكولات وغيرها من الأشياء مقابل دفع الثمن المناسب بدون إلزامها تفريغ ما بها من البضائع لدفع الأثمان ، ثم يباح لها الذهاب أينما تريد. وإذا وصلت إلى الأستانة وأرادت السفر منها بعد الاستحضار على جواز الخروج من أمين الجمرك ودفع الرسم اللازم وتفتيشها بمعرفة الأمين المشار إليه فلا يجوز ولا يمكن تفتيشها في أي محل آخر إلا عند الحصون المقامة بمدخل بوغاز جاليبولي (الدردنيل) بدون دفع شيء مطلقاً لا عند هذا البوغاز ولا في أي مكان آخر عند خروجها خلاف ما صار دفعه سواء كان الطلب باسم جلالة السلطان أو أحد مأموريه .

البند الثالث عشر: لو كسرت أو اغرقت مراكب إحدى الدولتين بالصدفة أو غيرها عند البلاد التابعة للطرف الآخر فمن ينجو من هذا الخطر يبقى متمتعاً بحريته لا يمانع في أخذ ما يكون له من الأمتعة وغيرها أما لو غرق جميع من بها فما يمكن تخليصه من البضائع يسلم إلى القنصل أو نائبه لتسليمها لأربابها بدون أن يأخذ القبودان باشا أو السنجق بيك أو الصوباشي أو القاضي أو غيرهم من

مصدر : نفسه ، 227

مأموري الدولة أو رعاياها شيئاً منها ، وإلا فيعاقب من يرتكب ذلك باشدّ العقاب . وعلى هؤلاء المأمورين أن يساعدوا من يخصص لاستلام الأشياء المذكورة .

البند الرابع عشر : لو هرب أحد الأرقاء المملوكين لأحد العثمانيين واحتمى في بيت أو مركب أحد الفرنساويين فلا يجبر الفرنساوي إلّا على البحث عنه في بيته أو مركبه ولو وجد عنده يعاقب الفرنساوي بمعرفة قنصله ويردّ الرقيق لسيده . وإذا لم يوجد الرقيق بدار أو مركب الفرنساوي فلا يسأل عن ذلك مطلقاً .

البند الخامس عشر : كل تابع لملك فرانسا إذا لم يكن أقام بأراضي الدولة العلية مدّة عشر سنوات كاملة بدون انقطاع لا يلزم بدفع الخراج أو أي ضريبة أياً كان اسمها ولا يلزم بحراسة الأراضي المجاورة أو مخازن جلالة السلطان ولا بالشغل في الترسانة أو أي عمل آخر . وكذلك تكون معاملة رعايا الدولة في بلاد فرانسا .

وقد اشترط ملك فرانسا أن يكون للبابا وملك انكلترا أخيه وحليفه الأبدي وملك ايقوسيا[1] الحق في الاشتراك بمنافع هذه المعاهدة لو أرادوا بشرط أنهم يبلغون تصديقهم عليها إلى جلالة السلطان ويطلب منه اعتماد ذلك في ظرف ثمانية شهور تمضي من هذا اليوم .

البند السادس عشر : يرسل كل من جلالة السلطان وملك فرانسا تصديقه للآخر على هذه المعاهدة في ظرف ستة شهور تمضي من تاريخ امضائها مع الوعد من كليهما بالمحافظة عليها والتنبيه على جميع العمال والقضاة والمأمورين وجميع الرعايا بمراعاة كامل نصوصها بكل دقة . ولكي لا يدعي أحد الجهل بهذه المعاهدة يصير نشر صورتها في الأستانة والاسكندرية ومصر ومرسيليا وناربونة[2] وفي جميع الأماكن الأخرى الشهيرة في البر والبحر التابعة لكل من الطرفين . انتهت المعاهدة[3] .

مصدر : نفسه ، ص 228

## ملحق رقم 2: وكالة الباستيون و ملحقاتها

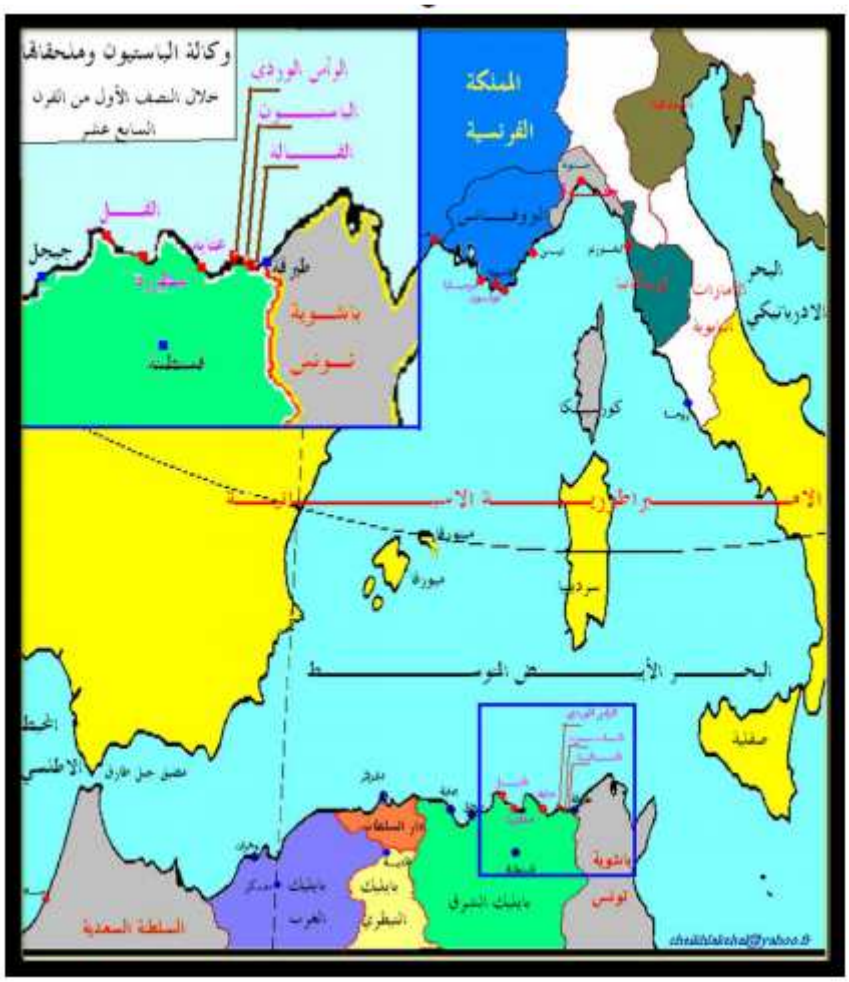


مصدر: الشيخ لكحل ، " الامتيازات .... " ، مرجع سابق ، ص 15

**ملحق رقم 3 : خريطة توضح مناطق تمركز الشركات الفرنسية**

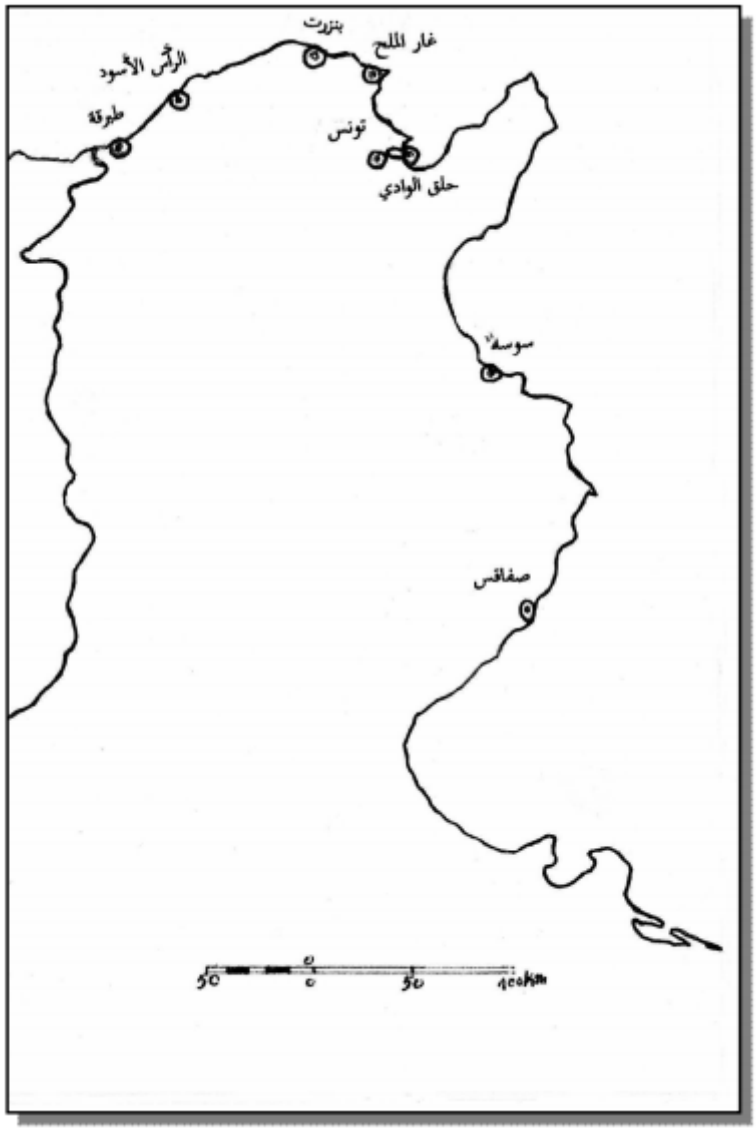


مصدر : مليكة الشيخ ، مرجع سابق ، ص 253.

## ملحق رقم 4: قانون عهد الامال 1857م

الفصل ١ ـ تأكيد الأمان لسايير رعيتنا وسكان إيالتنا على اختلاف الأديان والألسنة والألوان في أبدانهم المكرمة وأموالهم المحرمة وأعراضهم المحترمة إلا بحق يوجبه نظر الممجلس بالمشورة ويرفعه إلينا ولنا النظر في الإمضاء والتخفيف ما أمكن أو الإذن باعادة النظر»[1].

الفصل ٢ ـ تساوي الناس في أصل قانون الأداء المرتب أو ما يترتب وإن اختلف باختلاف الكمية بحيث لا يسقط القانون عن العظيم لعظمته ولا يحط عن الحقير لحقارته ويأتي بيانه موضحًا.

الفصل ٣ ـ التسوية بين المسلم وغيره من سكان الإيالة في استحقاق الإنصاف لأن استحقاقه لذلك بوصف الإنسانية لا بغيره من الأوصاف والعدل في الارض هو الميزان المستوى يؤخذ به للمحق من المبطل وللضعيف من القوي.

الفصل ٤ ـ إن الذي من رعيتنا لا يجبز على تبديل دينه ولا يمنع من إجراء ما يلزم ديانته ولا تمتهن مجامعهم ويكون لها الأمان عن الإذاية والامتهان لأن ذمتهم تقتضي أن لهم ما لنا وعليهم ما علينا.

الفصل ٥ ـ لما كان العسكر من أسباب حفظ النوع ومصلحته تعم المجموع ولا بد للإنسان من زمن لتدبير عيشه والقيام على أهله فلا نأخذ العسكر إلا بترتيب

مصدر : نقولا زيادة ، مرجع سابق ، ص118.

وقرعة ولا يبقي العسكر في الخدمة أكثر من مدة معلومة كما تحرره في قانون العسكر»[٢].

الفصل ٦ ــ إن مجلس النظر في الجنايات إذا كان الحكم فيه بعقوبة على أحد من أهل الذمة أن يحضره من نعينه من كبرائهم تأنيسًا لنفوسهم ودفعًا لما يتوقعونه من الحيف والشريعة توصى بهم خيرًا»[٣].

الفصل ٧ ــ أن تجعل مجلسًا للتجارة برئيس وكاتب وأعضاء من المسلمين وغيرهم من رعايا أحبابنا الدول للنظر في نوازل التجارات بعد الاتفاق مع أحبابنا الدول العظام في كيفية دخول رعاياهم تحت حكم المجلس كما يأتي إيضاح تفصيله قطعًا لتشعب الخصام»[٤].

الفصل ٨ ــ إن سائر رعيتنا من المسلمين وغيرهم لهم المساواة في الأمور العرفية والقوانين الحكمية لا فضل لاحدهم على الآخر في ذلك.

الفصل ٩ ــ تسريح المتجر لاختصاص لا حد به بل يكون مباحًا لكل أحد ولا تتاجر الدولة بتجارة ولا تمنع غيرها منها وتكون العناية باعانة عموم المتجر ومنع أسباب تعطيلة.

الفصل ١٠ ــ إن الوافدين على إيالتنا لهم أن يحترفوا بسائر الصنايع والخدم بشرط أن يتبعوا القوانين المترتبة والتي يمكن أن تترتب مثل ساير أهل البلاد لا فضل لأحدهم على الآخر بعد انفصالنا مع دولهم في كيفية دخولهم تحت ذلك كما يأتي بيانه.

الفصل ١١ ــ أن الواردين على إيالتنا من ساير أتباع الدول لهم أن يشتروا ساير ما يملكون من الدور والاجنحة والأرضين مثل ساير أهل البلاد بشرط أن يتبعوا القوانين المرتبة والتي تترتب من غير امتناع ولا فرق في أدنى شيء من قوانين البلاد ونبين بعد هذا كيفية السكنى بحيث أن المالك يكون عالمًا بذلك داخلاً على اعتباره بعد الإتفاق مع أحبابنا الدول فعلى عهد الله وميثاقه أن نجري هذه الأصول التي سطرناها على نحو ما بيناها ووراها البيان لمعناها واشهد الله وهذا الجمع العظيم المرموق بعين التعظيم في نفسي ومن يكون بعدي أن لا يتم له أمر إلا باليمين على هذا الأمان الذي بذلت فيه جهدي وجعلت فيه سائر الحاضرين من نواب الدول العظام وأعيان رعيتنا شهداء على عهدي والله يعلم أن هذا القصد الذي أظهرته وجمعت له هؤلاء الأعيان وشهرته هو ما أودعه الله في نيتي وإجراء أصوله وفروعه فورًا.

أعظم أمنيتي والمرء مطلوب بجهده ومن عاهد الله لزمه الوفاء بعهده والحق هو العروة الوثقي والآخرة خير وأبقي واستحلف من حولي من هؤلاء الثقات والحماة الكفات أن يكونوا معي في إجراء هذه المصلحة يدًا واحدة بقلوب سليمة متعاضدة وأقول لهم ولا تنقضوا الأيمان بعد توكيدها وقد جعلتم الله عليكم كفيلا إن الله يعلم بما تفعلون. اللهم من أعاننا على مصالح عبادك فكن له معينًا واورده من توفيقك عذبًا معينًا اللهم

اجعل لنا من عنايتك وإعانتك مددًا وهب لنا من لدنك رحمة لنا وهيء لنا من أمرنا منك الإعانة على ما وليت والمهدى من هديت والخير كله فيما قضيت هذه مقدمة انتجبتها الاستشارة ورآها العبد الفقير ناجحة فاعنا اللهم ببركة القرءان وأسرار الفاتحة والسلام من الفقير إلى ربه تعلى عبده المشير محمد باشا باي صاحب المملكة التونسية.

مصدر : نقولا زيادة ، مرجع سابق ، ص ص119، 120.

## ملحق رقم 5 :

(٨) معاهده باردو

١٨٨١

إن دولة الجمهورية الافرنسية ودولة سمو باى تونس لما كان غرضهما أن يعنا إلى الأبد حدوث قلاقل كالتى حصلت أخيراً على حدود الدولتين بسواحل المملكة التونسية وأن يحكما علاقات وداديهما القديم وروابط حسن الجوار ، قد اتفقا على عقد معاهدة من شأنها تحقيق مصالح كلا الجانبين السامين المتعاقدين ، وبناء على ذلك فان فخامة رئيس الجمهورية الافرنسية قد عين جناب الجنرال بريار نائبا مفوضا من طرفه ، فاتفق جنابه مع سمو الباى المعظم على البنود الآتية :-

البند الأول : ان معاهدة الصلح والمودة والتجارة وجميع المعاهدات الأخرى الآن بين الجمهورية الافرنسية وسمو باى تونس قد وقع تأكيدها وتمديدها

البند الثانى : لأجل تسهيل القيام بالاجراءات التى يتحتم على دولة الجمهورية الافرنسية اتخاذها للوصول إلى الغرض الذى يقصده الجانبان العاليان المتعاقدان فقد رضى سمو باى تونس بأن تحتل القوات الافرنسيه العسكرية المراكز التى تراها صالحة لاستتباب النظام والأمن بالحدود والسواحل ، ويزول هذا الاحتلال عندما تتفق السلطتان : الافرنسية والتونسية وتقرران معا بأن الادارة المحلية قد أصبحت قادرة على المحافظة على استتباب الأمن .

البند الثالث : تتعهد دولة الجمهورية الافرنسية ببذل مساعدتها المستمرة لسمو الباى وحمايته من كل خطر يمكن أن يهدد ذاته أو عائلته أو يعبث بأمن مملكته .

البند الرابع : تضمن الدولة الافرنسية تنفيذ جميع المعاهدات المعقودة بين الدولة التونسيه ومختلف الدول الأوربية .

مصدر : عبد العزيز الشناوي ،جلال يحي ، وثائق ونصوص التاريخ الجديث والمعاصر، دار المعارف ، د.ن،1969 ، ص 64.

البند الخامس : يمثل الدولة الافرنسية لدى سمو الباى وزير مقيم عام تكون وظيفته السهر على تنفيذ هذه المعاهدة ويكون هو الواسطة بين الدولة الافرنسية وبين السلطات التونسية فى جميع القضايا التى تهم الجانبين .

البند السادس : يكلف الممثلون الدبلوماسيون والقنصليون لفرانسة فى البلاد الأجنبية بحماية رعايا المملكة التونسية ومصالحها وفى مقابل ذلك يلتزم سمو الباى بأن لا يعقد أى عقد ذى صبغة دولية من دون اعلام الدولة الافرنسية والحصول على موافقتها مقدما .

البند السابع : تحتفظ دولة الجمهورية الافرنسية ودولة سمو الباى لنفسها بحق الاتفاق على وضع نظام مالى بالمملكة التونسية من شأنه الوفاء بواجبات الدين العام وضمان حقوق دائنى المملكة .

البند الثامن : تفرض غرامة حربية على القبائل العاصية بالحدود والسواحل وتحدد قيمة هذه الغرامة وطرق جبايتها باتفاق يعقد فيما بعد وتكون حكومة الباى هى المسئولة عن تنفيذ هذا الاتفاق .

البند التاسع : لأجل صيانة ممتلكات الجمهورية الافرنسية بالقطر الجزائرى من تهريب الأسلحة والذخائر فان دولة سمو الباى تتعهد بأن تمنع قطعا إدخال السلاح والذخائر الحربية لجزيرة جربة ومرسى قابس والمراسى الأخرى بالمملكة التونسية .

البند العاشر : سيقع عرض هذه المعاهدة على دولة الجمهورية الافرنسية للمصادقة عليها وتسلم الوثيقة المصدق عليها بعد ذلك لسمو باى تونس فى أقرب وقت ممكن .

وكتب فى بارود فى ١٢ يونيو ١٨٨١

محمد الصادق باى  الجنرال بريار

مصدر، نفسه ، ص 64

# قائمة المصادر والمراجع

**القران الكريم**

**المصادر**

1-ابن أبي الضياف أحمد، **اتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان** ، ج 2، الدار العربية،1999.

2-بفايفر سيمون، **مذكرات أو لمحة تاريخية عن الجزائر**، نق. تع: ابو العيد دودو، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1974.

3-بيرم محمد الخامس، **صفوة الاعتبار بمستودع الأمصار والأقطار**، تر: محمد بيرم الخامس، تح: علي بن الطاهر الشنوفي، م1، ط 2، بيت الحكمة، تونس، 1999.

4-التونسي خير الدين، **أقوام المسالك في معرفة أحوال الممالك**، تق:محمد حداد، ط1، دار الكتب المصرية، القاهرة، د.ت.

5-ج أو.هابنسترايت، **رحلة العالم الألماني هابنسترايت إلى الجزائر وتونس وطرابلس (1145هـ/1722م)**، تر.تق. تح: ناصر الدين سعيدوني، د ط، دار الغرب الإسلامي، تونس.

6-خوجة حمدان بن عثمان، **المرآة**، تق. تح: محمد العربي الزبيري، ط 2، دار الحكمة، الجزائر،2014.

7-دوهسون مرادجه، **نظم الحكم والإدارة في الدولة العثمانية في عهد مرادجه دوسون أواخر القرن 18 وأوائل القرن 19م**، تر: فيصل شيخ الأرض، الجامعة الأمريكية، بيروت، 1942.

8-الزهار شريف، **مذكرات الحاج احمد الشيخ الزهار**، تح : احمد توفيق المدني، الشركة الوطنية، الجزائر، 1974 .

9-العنتري محمد صالح، **فريدة المنسية في حال دخول الترك بلد قسنطينة واستيلائهم على أوطانها أو تاريخ قسنطينة**، تح: يحي بوعزيز، عالم المعرفة، الجزائ، 2009.

10-كربخال لمارمول، **افريقيا**، تر: محمد حجي وآخرون، ج 3، دار المعرفة السعودية 1984م.

11- المحامي محمد فريد بك، **تاريخ الدولة العثمانية** ، تح:احسان حقي،ط1، دار النفائس ،بيروت ، 1981 .

**2.المراجع**

**كتب بالعربية :**

1- أبو القاسم سعد الله، **محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث (بداية الاحتلال)**، ط 3، الشركة الوطنية، الجزائر، دت.

2- ألتر سامح عزيز،**الأتراك العثمانيون في افريقيا الشمالية**،تر:محمود علي عامر، دارالنهضة العربية،بيروت،1989.

3- أوزتونا يلماز، **تاريخ الدولة العثمانية**، تر : عدنان محمود سلمان ، م1 ، مؤسسة فيصل للتمويل ، اسطنبول ، 1988 .

4- أوقاي ترياقي أوغلو، **السلطان سليمان القانوني سيد العصر الرائع** ، تر: عبد القادر عبد اللي ، ط1، الدار العربية للعلوم ، لبنان ، 2013 .

5- اينالجيك خليل، **تاريخ الدولة العثمانية من النشوء إلى الانحدار**، تر: محمد م الأرناؤوط ، ط1، دار المدار الاسلامي ، بيروت – لبنان ، 2002 .

6- البارون ألفونص روسو، **الحوليات التونسية منذ الفتح العربي حتى احتلال فرنسا للجزائر**، تع. تح: محمد عبد الكريم الوافي، منشورات قاريونس، بنغازي، قاريونس.

7- بطريق عبد الحميد و نوار عبد العزيز ، **التاريخ الأوروبي الحديث من عصر النهضة إلى مؤتمر فيينا** ، د ط ، دار النهضة العربية ، لبنان ، 1929 .

8- بنبلغيث الشيباني، **الجيش التونسي في عهد محمد الصادق 1859-1882م**، تق: عبد الجليل التميمي، ط1، دار الغرب، صفاقص.

9- بوعزيز يحي ، **علاقات الجزائر مع دول ومماليك أوربا 1500-1830**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،د.ت.

10-ـــــــــــــ ، **الموجز في تاريخ الجزائر**، ج2، ط 2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009.

11-الترمانيني عبد السلام، **أحداث التاريخ الاسلامي بترتيب السنين** ، ج 4 ، ط1 ، دار طالاس، دمشق، 1997 .

12-الجمل شوقي، **المغرب العربي الكبير من الفتح العربي إلى الوقت الحاضر( ليبيا تونس، الجزائر، المغرب الأقصى مراكش)**، ط1، المكتبة المصرية، القاهرة، 2007.

13-جوليان أندري شارل، **تاريخ الجزائر المعاصرة الغزو وبداية الاستعمار (1827-1871)**، ط1، م الأول، دار الأمة، الجزائر، 2008.

14-جوهر محمد، **شعوب العالم تونس**، دط، دار المعارف، مصر، 2011.

15-الجيلالي عبد الرحمان بن محمد ، **تاريخ الجزائر العام**،ج3، ط7، دار الأمة، الجزائر،2010.

16-حرب محمد ، **العثمانيون في التاريخ و الحضارة** ، المركز المصري لدراسات العثمانية و بحوث العالم التركي ، القاهرة ، 1994 .

17-أحمد أمين، **الاختراق التجاري الفرنسي للجزائر خلال العهد العثماني 1518-1830)**، ط1، دار كوكب العلوم، الجزائر، 2016.

18-خير فارس محمد، **تاريخ الجزائر من الفتح العثماني إلى الاحتلال الفرنسي**، ط1، دار الشرق، سوريا، 1969.

19-داهش محمد علي، **دراسات في الحركة الوطنية والاتجاهات الوحدوية في المغرب العربي**، د ط، منشورات اتحاد المكتب العرب، دمشق، 2004.

20-درمونة يونس، **تونس بين الحماية والاحتلال**، ط 1، مكتبة تونس الحرة، تونس.

21-دسوقي ناهد إبراهيم، **دراسات في تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر**،ط1، دار المعرفة، الاسكندرية، 2008.

22-رائسي إدريس الناصر ، **العلاقات العثمانية الأوروبية في القرن السادس عشر**، ط1 ، دار الهادي ، لبنان ، 2007 .

23-زيادة نقولا، **تونس في عهد الحماية**، ط1، الأهلية لنشر والتوزيع، بيروت، 2002م.

24-زين العابدين شمس الدين نجم، **تاريخ الدولة العثمانية**، ط1، دار المسيرة، عمان، 2010.

25- زروال محمد ، **العلاقات الجزائرية الفرنسية 1791-1830م**،د.ط، منشورات دحلب، الجزائر، 1994م.

26-سعد الله فوزي، **يهود الجزائر هؤلاء المجهولون** ، ط2، دار الأمة، الجزائر، 2004.

27-سعيدوني نصر الدين وبوعبدلي الشيخ المهدي، **الجزائر في تاريخ العهد العثماني**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984.

28-سمير أبو حمدان، **خير الدين تونسي أبو النهضة**، دار الكتاب، العالمي ، لبنان، 1993.

29-سيدهم فاطمة الزهراء، **العلاقات الجزائرية الفرنسية (1790-1830)**، ط1، دار كوكب، الجزائر، 2004.

30-شاطر خليفة وآخرون، **تونس عبر التاريخ**، ج3، دار الأمة، مكتبة الجامعة، تونس،2005.

31-الشريف محمد الهادي، **تاريخ تونس من عصور ما قبل التاريخ إلى الاستقلال**، تع: محمد الشاوش ومحمد محاينية، ط3، دار سراس، تونس 1993م.

32-الشناوي عبد العزيز محمد، **الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها** ، ج2 ، مكتبة الأنجلو مصرية ، 2004 .

33-الشناوي عبد العزيز،يحي جلال، **وثائق ونصوص التاريخ الحديث والمعاصر**،دار المعارف،دب 1969.

34-شويتام أرزقي، **المجتمع الجزائري وفعاليته في العهد العثماني (296-1246هـ) (1549-1860م)**، ط1، دار الكتاب العربي، الجزائر، 2009.

35-شويتام أرزقي، **نهاية الحكم العثماني في الجزائر وعوامل انهياره 1800-1830م**، دط، دار الكتاب العربي، الجزائر، 2011.

36-الصباغ ليلى، **الجاليات الأوربية في بلاد الشام في عهد العثماني في القرنين السادس عشر والسابع عشر العاشر والحادي عشر الهجريين**، ج2، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروتن 1989.

37-الصلابي علي محمد ، **الدولة العثمانية عوامل النهوض و أسباب السقوط** ، دار الكتاب الحديث ، د ب ، 2008 .

38-الطاهر عبد الله، **الحركة الوطنية التونسية رؤية شعبية قومية جديدة (1830-1956)**، ط2، دار المعارف، تونس، د ت.

39-طقوش محمد سهيل، **تاريخ العثمانيين من قيام الدولة غلى الانقلاب على الخلافة**، ط1، دار النفائس، بيروت، 2013.

40-عامر علي محمود، **تاريخ المغرب العربي المعاصر**، د ط، منشورات جامعة دمشق، 2009.

41-عباد الصالح، **الجزائر خلال الحكم التركي (1514-1830)**، دار هومة، 2013.

42-عبد الفتاح حسن و علية ، اسماعيل ياغي ، **تاريخ أوربا الحديث و المعاصر** ، دار المريخ ، الرياض ، 1979 .

43-عبد الوهاب حسني حسن، **خلاصة تاريخ تونس**، ط 3 ، دار الكتاب العربية الشرقية، د ت.

44-العريض وليد صبحي، **تاريخ الدولة العثمانية ( التاريخ السياسي و الاداري و دراسات تاريخية )**، ط1، دار الفكر، عمان، 2012 .

45-العزاوي قيس جواد ، **الدولة العثمانية قراءة جديدة لعوامل الانحطاط** ، ط2 ، الدار العربية ، بيروت – لبنان ، 2003 .

46-العقاد صلاح، **المغرب العربي في التاريخ الحديث والمعاصر (الجزائر، تونس، المغرب الأقصى)**، ط6، مكتبة الأنجلو المصرية، 1993.

47-عيد عاطف، **موسوعة قصة وتاريخ الحضارات العربية بين الأمس واليوم تونس**، الجزائر، بيروت، 1999.

48-الغربي محمد الأزهر، **المجال في المغارب بين التاريخ والذاكرة**، المعهد العالي لتاريخ تونس المعاصر، جامعة منوية، تونس، 2015.

49-الفاسي علال، **الحركات الاستقلالية في المغرب العربي**، ط6، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 2003.

50-المحامي فريد محمد ، **تاريخ الدولة العلية العثمانية** ، د ط ، مؤسسة هنداوي ، القاهرة ، 2012 .

51-فيلالي كمال، **تاريخ المغرب العربي من فتح القسطنطينية إلى سقوط قسنطينة 1453-1837**، ط1، دار اسكندر، قسنطينة، 1016.

52-قنان جمال ، **معاهدات الجزائر مع فرنسا** ، م1 ، منشورات وزارة المجاهدين ، الجزائر، 2009 .

53-قنان جمال، **العلاقات الجزائرية الفرنسية**، م2، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر،2009.

54-الكاتب سيف الدين ، **أطلس التاريخ الحديث** ، دار الشرق العربي ، سوريا ، 2009 .

55-كوندز ( أحمد آق ) ، أوزتورك ( سعيد ) ، **الدولة العثمانية المجهولة 303 سؤال وجواب وفق البحوث العثمانية** ، اسنطنبول ، 2008 ، ط.ب .

56-لدقن السيد محمد، **دراسات في تاريخ الدولة العثمانية، قسم التاريخ والحضارة**، كلية اللغة العربية، جامعة الازهر، القاهرة.

57-اللولب حبيب حسن، **أبحاث و دراسات في تاريخ المغرب العربي المعاصر**، د ط، دن، دب، دت.

58-الميلي مبارك بن محمد الهلالي ، **تاريخ الجزائر في القديم والحديث**، ج3، مكتبة النهضة الجزائرية، الجزائر، د ت.

59-محافظة علي، **موقف فرنسا وألمانيا وإيطاليا من الوحدة العربية 1919-1945**، ط1، مركز دراسات الوحدة العربي، لبنان، 1985.

60-المحجوبي علي ، **العالم العربي الحديث والمعاصر** " **تخلف فاستعمار فمقاومة**" ،ط1 ،دار محمد علي للنشر ، تونس ،2009.

61-ـــــــــــ ،**انتصاب الحماية الفرنسية على تونس**، ط1، دار سراس، تونس، 1986.

62-الزبيري محمد العربي، **التجارة الخارجية في الشرق الجزائري(1792-1830)**، ط2، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر،1984.

63-محمد بن عبد القادر الجزائري، **التحفة الزائرة في تاريخ الجزائر والأمير عبد القادر**، تر: ممدوح حقي، ج1، منشورات تالة، الجزائر، 2007.

64-محمد جميل بيهم ، **فلسفة التاريخ العثماني** ، مكتبة صادر ، بيروت ، 1925 .

65-محمد فريد ، **تاريخ الدولة العلية العثمانية** ، مؤسسة هنداوي ، مصر ، 2012 .

66-مسعودي أحمد، **الحملة الفرنسية على الجزائر والمواقف الدولية منها 1792-1830**، طبعة خاصة، دار الخليل الجزائر، 2013.

67-مقلاتي عبد الله، **المرجع في تاريخ المغرب الحديث والمعاصر (الجزائر تونس، المغرب، ليبيا)**، دط، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2014.

68-نادية محمود مصطفى ، **خبرة العصر العثماني من القوة إلى بداية المسألة الشرقية**، د ط ، د د ن ، د ت .

69-نايت بلقاسم مولود بلقاسم، ***شخصية* الجزائر الدولية وهيبتها الدولية العالمية قبل1830**،ج2،ط 2،دار الأمة،الجزائر،2007.

70-نجم شمس الدين زين العابدين، **تاريخ العرب الحديث والمعاصر**، ط1، دار المسيرة، الأردن، 2010.

71-هلال عمار، **أبحاث ودراسات في تاريخ الجزائر المعاصرة (1830-1962)**، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2016.

72-هلايلي حنيفي، **العلاقات الجزائرية الأوربية ونهاية الإبالية 1815-1830م**، ط1، دار الهدى، عين مليلة الجزائر،2007.

73-ياسين نمير طه، **تاريخ العرب الحديث والمعاصر**، ط، دار الفكر، عمان، 2010.

74-ياغي اسماعيل أحمد ، **الدولة العثمانية في التاريخ الاسلامي** ، ط1 ، مكتبة العبيكان ، الرياض ، 1992 .

75-ياغي إسماعيل أحمد ، **العالم العربي في التاريخ الحديث** ، ط1 ، مكتبة العيبكان ، الرياض ، 1997 .

76-يحي جلال، **مدخل العالم العربي الحديث والمعاصر**، ج1، المكتب الجامعي، الإسكندرية، 2001.

**الكتب الأجنبية :**

1-ROUARD DE CARD, **Traitésde La France avec Les Pays de l'Afrique du Nord Algérie, Tunisie, tripolitane, Maroc**, A.PEDONEIéDITION eur, PARIS,1906

2-jean ganige, **les originees duprotectrat Français entunisie (1861-1881)**, France, 1959

**المجلات :**

1- ابراهيم تركان اياد وجاسم طلال حنان،السياسة البريطانية تجاه أطماع فرنسا في ولايتي تونس وطرابلس ، قسم التاريخ ، كلية التربية الأساسية ،جامعة ديالى.

2- البطوش بسام عبد السلام، " الامتيازات الأجنبية بوصفها أحد عوامل انحطاط الدولة العثمانية " ، **حوليات آداب عين شمس** ، مج37 ، كلية الآداب ، جامعة عين شمس ، 2009.

3- الثقافي يوسف علي رابع ، " معاهدة الامتيازات العثمانية الفرنسية لعام 941هـ-1535م " ، **مجلة كلية العلوم الشرعية و الدراسات الاسلامية** ، ع6 ، الرياض .

4- الدوري رائد سامي محمد ، " معاهدة الامتيازات العثمانية الانجليزية لعام 1580 أسباب عقدها -بنودها- نتائجها " ، **مجلة الدراسات التاريخية و الحضارية** ، م4 ، ع13 ، قسم التاريخ ، رجب 1433هـ ، حزيران ، 2012م .

5- الربيع خالد وليد ، " الحصانات و الامتيازات الدبلوماسية في الفقه الاسلامي و القانون الدولي ( دراسة مقارنة ) ، **مجلة الفقه و القانون** ، كلية الشريعة و الدراسات الاسلامية ، جامعة الكويت ، د. ت .

6- العريض وليد صبحي ، " تاريخ الامتيازات في الدولة العثمانية و آثارها " ، **مجلة دراسات العلوم الإنسانية و الاجتماعية** ، م24 ،ع1 ، الأردن ، 1997 .

7- نايف عبد نايف النجم ، " اليهود و الامتيازات الاجنبية في بلاد الشام " ، **مجلة أداب الفراهيدي** ، ع9 ، قسم التاريخ كلية التربية ، جامعة كركوك ، كانون الأول 2011م .

8- هياجنة عبد الرحمن ايمان و ملكاوي سليمان حنان ، " التبشير الفرنسي الكاثوليكي في ولاية الأناضول في القرن التاسع عشر (النشاط التعليمي نموذجا) ، **مجلة دراسات العلوم الانسانية و الاجتماعية** ، م41 ، 2014 .

9-إبراهيم جبار حسن، "إيالة تونس في عهد أحمد باشا باي"، (دراسة تاريخية).

10-الإمام رشاد، "سياسة حمودة باشا التجارية مع أوربا"، **المجلة التاريخية المغربية**، ع6، تونس، جويلية 1976.

11-الإمام رشاد، "سياسة حمودة باشا الحسيني في المجال التجاري"، **المجلة التاريخية المغربية**، ع2، تونس، جويلية 1974.

12-خيضر محمد رابحة ولمي مصطفى عبد العزيز، "التجربة الإصلاحية في تونس في عهد الصادق باي 1859-"1881، (دراسة في طبيعتها وأبعادها)، قسم التاريخ، كلية الآداب، جامعة الموصل،

13-رجب صابر معد، قراءة جديدة في الأسباب الحقيقة لضعف الدولة العثمانية من خلال الامتيازات الفرنسية والتوجه للمشرق العربي 1520-1798،كلية الآداب ، قسم التاريخ.

14- شافعي عبد العزيز ، "البريد والبرق (التلغراف) بمدن الحجاز إبان العهد العثماني (923-1334هـ/1517-1915م)"، **مجلة جامعة السودان المفتوحة**، ع6، السودان.

15 -عامر محمود ، " المصطلحات المتداولة في الدولة العثمانية " ، **مجلة دراسات تاريخية** ، جامعة دمشق ، جانفي -جوان 2012 .

16-عصفور سلمان محمد، الحماية الفرنسية على تونس عام 1881 والموقف العثماني منها والأوروبي منها ، **مجلة دايلي** ،العدد 56 ،2012.

17-فرنسوا أرنولي، "فيوماصلاد وكالى تجارية بالبلاد التونسية خلال القرنين 16 و17، **المجلة التاريخية المغربية**، ع 7-8، تونس، 1977م.

**المذكرات الجامعية:**

1- الوذيناني خلف بن دبلان بن خضر ، **الدولة العثمانية و الغزو الثقافي حتى عام 1327هـ -1909م** ، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه ، في التاريخ الحديث و الإسلامي ، جامعة مكة المكرمة ، 1410هـ-1990م .

2- بعيو غانية ، **التنظيمات العثمانية و آثارها على الولايات العربية الشام و العراق نموذجا 1839-1876** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث ، قسم التاريخ ، كلية العلوم الانسانية و الاجتماعية ، جامعة الجزائر ، 2008-2009 .

3 - بن حميمد فتحية ، **الامتيازات الفرنسية و آثارها في المشرق و المغرب ( 1535-1789)** ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث و المعاصر ، المدرسة العليا للأستاذة ، جامعة بوزريعة ، الجزائر ، 2014-2015 .

4- بوجلطي فاطمة ، **انعكاسات الامتيازات الأجنبية على بلاد الشام خلال القرن 19م** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث ، قسم التاريخ ، كلية العلوم الانسانية و الاجتماعية ، بوزريعة ، جامعة الجزائر ، 2010-2011 .

5- حسنة كمال ، **العلاقات العثمانية الفرنسية في عهد السلطان سليم الثالث 1789-1807** ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير ، قسم التاريخ ، كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية ، جامعة الجزائر ، 2005-2006 .

6- صحراوي نور الدين، **النفوذ الأوربي (الفرنسي-الانجليزي-الايطالي) في تونس 1857-1881**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ المعاصر، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، 2012-2013.

7- صنديد ياسين، **الأسرة الحسينية ودورها في العلاقات السياسية والاقتصادية بين تونس و فريسا 1117-1197هـ/1705-1782م** ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة غرداية ،2012-2013.

8- عبد الرزاق العلي نورة ، **السلطان سليمان القانوني ( حياته ، حروبه ، إدارته )** ، رسالة مقدم لنيل درجة الماجستير في تاريخ الدولة العثمانية ، قسم التاريخ ، كلية الآداب و العلوم الانسانية ، جامعة دمشق ، 2010-2011 .

9- محمود قاري ياس بن عبد العزيز ، **دور الامتيازات الأجنبية في سقوط الدولة العثمانية** ، أطروحة دكتوراه ، ج1 ، جامعة أم القرى ، المملكة العربية السعودية ، 2011 .

10-الشيخ لكحل، **نشاط وكالة الباستيون وأثره على العلاقات الجزائرية الفرنسية خلال النصف الأول من القرن 17م (1013-1070هـ (1604-1659م)**، مذكرة لنيل الماجستير في التاريخ الحديث، جامعة غرداية، الجزائر، 2012-2013م.

11-الشيخ مليكة، **العلاقات السياسية والاقتصادية بين تونس وفرنسا خلال القرن الثامن عشر**، معهد العلوم الانسانية والاجتماعية ،2011-2012.

12-بن سعيدان محمد، **علاقات الجزائر مع فرنسا (1070-1170/1659-1756م)**، مذكرة لنيل ماجيستر في تاريخ الحديث، المركز الجامعي غرداية، الجزائر، 2011-2012م.

13-بن صحراوي كمال، **الدور الدبلوماسي ليهود الجزائر في أواخر عهد الدايات**، مذكرة ماجيستر، قسم التاريخ، معهد العلوم الاجتماعية والإنسانية، المركز الجامعي مصطفى اسطنبولي، جامعة معسكر، الجزائر، 2007-2008م.

14-خزنق مبروكة، **العلاقات التونسية الفرنسية خلال القرن السابع عشر (1605-1705) سياسيا وتجاريا**، مذكرة شهادة الماجستير، تخصص التاريخ الحديث، معهد العلوم الإنسانية والاجتماعية، المركز الجامعي بغرداية، الجزائر، 2011-2012م.

15-شلبي شهر زاد، **المؤسسات في تاريخ الجزائر أواخر العهد العثماني المؤسسات المالية نموذجا (1798-1830)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، قسم التاريخ وعلم الآثار، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2016-2019.

16-صغيري سفيان، **العلاقات الجزائرية العثمانية خلال عهد الدايات 1671-1830**، مذكرة لنيل درجة الماجيستر، قسم العلوم الإنسانية، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية، جامع الحاج لخضر باتنة 2011-2012.

17-غطاس عائشة، **العلاقات الجزائرية الفرنسية خلال القرن السابع عشر ( 1619-1694)**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر، الجزائر، 1984-1985.

18-معزة عز الدين، فرحات عباس والحبيب بورقيبة، **دراسة تاريخية مقارنة (1899-2000م)**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، قسنطينة، 2009-2010.

19-نواصر عبد الرحمان ، **مسألة الديون الجزائرية على فرنسا وانعكاساتها على علاقات البلدين في أواخر عهد الدايات**، مذكرة شهادة الماجستير في التاريخ الحديث، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، المركز الجامعي بغرداية، 2010-2011م.

**المعاجم و الموسوعات :**

1-الخطيب عبد الكريم ، **معجم المصطلحات و الألقاب التاريخية** ، ط1 ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، 1996م .

2-الشويخات أحمد مهدي محمد ، **الموسوعة العربية العالمية** ، ط 3 ، د د ن ، المملكة العربية السعودية ، 2004 .

3-سودان أحمد و آخرون ، **الموسوعة العربية العالمية** ، ط1 ، مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر و التوزيع ، الرياض – المملكة العربية السعودية ، 1999 .

4-صابان سهيل ، صبان ، **المعجم الموسوعي للمصطلحات التاريخية** ، د ط ، مكتبة فهد الوطنية ، الرياض ، 2000 .

5-محمد حسين نصار ، **الموسوعة العربية الميسيرة** ، ط3 ، مج1 ، دار المعرفة ، بيروت ، 1981م

# فهرس الموضوعات

الإهداء

الشكر والعرفان

مقدمة .....أ – و

**الأول : الخلفية التاريخية اللامتيازات الأجنبية في الدولة العثمانية.....9**

أولا:مفهوم الامتيازات.....10

1-لغة .....10

2-اصطلاحا.....10

3-أصول الامتيازات في الدولة العثمانية .....13

ثانيا :أسباب منح الامتيازات الفرنسية في الدولة العثمانية .....16

1-أسباب سياسية ..... .....16

2-أسباب اقتصادية .....17

3-أسباب عسكرية .....18

4- أسباب دينية .....19

ثالثا :معاهدة الامتيازات العثمانية الفرنسية1536م. .....20

1-أسباب عقد المعاهدة الامتيازات1536م.....20

2-الشخصيات الفاعلة في معاهدة الامتيازات العثمانية الفرنسية 1536م.....21

3-تحليل مضمون معاهدة 1536م.....23

رابعا: انعكاسات الامتيازات الأجنبية على لدولة العثمانية .....25

1-الجانب السياسي .....25

2-الجانب الاقتصادي.....27

3-الجانب القضائي.....29

4-الجانب الثقافي.....30

**الفصل الثاني :الامتيازات الفرنسية الاقتصادية في الجزائر(1794- 1830م).....33**

أولا: لمحة عن الامتيازات الاقتصادية الفرنسية في الجزائر قبل 1794م.....34

ثانيا: المؤسسات الاقتصادية الفرنسية في الجزائر(1794-1830م) .....44

1-الوكالة الإفريقية .....44

2-شركة جوزيف باري.....46

ثالثا :دور اليهود في التجارة الخارجية للجزائر مع فرنسا .....47

1-الجذور التاريخية لليهود في الجزائر .....47

2-دور بكري و بوشناق في التجارة الخارجية للجزائر .....48

رابعا :أسباب تراجع الامتيازات الفرنسية في الجزائر مع فرنسا .....51

1-مسألة الديون الفرنسية.....51

2-الحصار البحري على الجزائر .....55

3-الحملة الفرنسية على الجزائر.....57

**الفصل الثالث: الامتيازات الاقتصادية الفرنسية في تونس (1859-1881م).....61**

أولا :لمحة عن الامتيازات الاقتصادية الفرنسية في تونس قبل 1859م. .....62

ثانيا :الأزمة المالية في تونس (1837 -1881م) .....67

1-إصلاحات أحمد باي( 1837-1855م).....67

2-إصلاحات محمد باي (1855-1859م).....69

3-إصلاحات محمد محمد الصادق باي(1859-

1882م).....70

ثالثا: المشاريع الاقتصادية الفرنسية في تونس (1859-1881م).....79

1-امتياز خطوط تلغراف 1859م.....79

2- امتياز السكة الحديدية 1876م.....81

رابعا :الحماية الفرنسية على تونس (1881-1883م).....83

1-دور مؤتمر برلين في فرض الحماية على تونس.....83

2-دور قبيلة بني خمير في فرض الحماية على تونس .....84

**خاتمة.....91**

**الملاحق .....94**

**قائمة المصادر والمراجع. ..... 107**

**فهرس الموضوعات ..... 123**